

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 12

السبت، 23 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 09/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 9/00.

البند 8 من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي ترينيداد وتوباغو رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. كما نؤكد تضامنا مع حكومتنا وشعبي المملكة المغربية وليبيا في ساعة الخطر الراهنة هذه، الناجمة عن الكوارث الطبيعية الأخيرة في بلديهما. ونعرب عن خالص تعازينا للخسائر الفادحة في الأرواح.

خطاب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين؛

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

في جميع أنحاء العالم اليوم، يشعر الرجال والنساء بالألم إلى حد كبير. يعترضهم الحزن وينتابهم الشعور بالحيرة والارتباك من تعقيدات وتحديات حالتنا الإنسانية المليئة بالتناقضات المتعددة التي ينشأ منها التوق إلى حلول مستدامة. إن أعدادا كبيرة من الناس، على الصعيد العالمي، يمتلكهم مزيج من الاستسلام، والشعور بعدم الجدوى، وروتينية اللامبالاة، وحتى السخرية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يسكن

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن الوطني

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



إن البلدان القوية والتكتلات من الدول المتوافقة في التفكير غير رغبة أو غير قادرة على وضع طرائق شاملة وفعالة من خلال تعددية أطراف حقيقية للتصدي للتحديات العالمية التي تواجه البشرية. وردود أفعالها بحثاً عن إمبريالية مستمرة أو هيمنة ناشئة تنتشر وراء دعوات الخدمة الذاتية لنظام عالمي جديد - تلك وقاحة ومرارة ضئيلة الجوهر أو هي عديمة الجوهر، ويصعب ابتلاعها. ومن الخنادق الوعرة في الأطراف، ترد سانت فنسنت وجزر غرينادين مرة أخرى بثلاثة أسئلة مؤرقة. ما هو الجديد بالضبط؟ وأي عالم؟ ومن يعطي الأوامر؟ وفي هذا السياق، وبعد عقود من المشاحنات غير المجدية والتباطؤ، ينبغي لنا أن نعتمد على وجه السرعة إصلاحاً حقيقياً لمجلس الأمن. ومن المؤكد أن الحلول التوفيقية المعقولة بشأن هذه المسألة، التي تعكس حالة عالمنا اليوم، قد طال انتظارها.

وفي هذه الأوقات من الاضطراب وعدم اليقين، التي تكتنفها القيود ونقاط الضعف، هناك إمكانيات ونقاط قوة. ونحن بحاجة إلى أن يظهر هذا التجمع، الأمم المتحدة، على الفور قيادة حكيمة وناضجة في مسعانا الكبير لوضع الأمور في نصابها الصحيح من أجل البشرية. ونحن المجتمعون هنا لتمثيل المصالح الوطنية أو الإقليمية لسنا، ولا يمكن أن نكون، بشكل معقول، وكلاء لقوى مجهولة تدفع البشرية بلا هوادة إلى مزيد من الخطر أو حتى إلى الخطيئة المميتة التي تجلب اللعنة.

وعلى الرغم من العيوب التي تشوب نظاماً متعدد الأطراف يرتكز على القانون الدولي والمعايير المتحضرة، فإننا في الجمعية العامة، وبالتناغم مع بعضنا البعض ومع شعوبنا، يمكن أن نمثل الأمل الجديد والمنارة والنور، ليس لإلهام بعضنا البعض فحسب، بل لاستخلاص نوازع الخير والسجاي الطيبة والنبيل من بعضنا البعض ومن شعوبنا، والتي قد لا نعرف في كثير من الأحيان أننا نمتلكها.

وفي إطار هذه العملية، دعونا نزيل بعض خيوط العنكبوت الفكرية من أدمغتنا. على سبيل المثال، ليس من المفيد بتاتا تأطير تناقضاتنا المركزية في أوقاتنا العصيبة على أنها تدور حول صراع بين

فيهم، وفيها، أمل طاع وشعور بالتضامن الاجتماعي، والسعي إلى العدالة والخير، وإلى الإنصاف والمساواة، وإلى السلام والأمن والرخاء للجميع - وليس لقلة محظوظة في حفنة من الدول المتميزة فحسب.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الاقتصاد السياسي العالمي معطل ويحتاج إلى إصلاح، ليس عن طريق الترفيع هنا وهناك، ولكن من خلال إعادة هيكلة أساسية من النوع الذي سيستمر لصالح البشرية جمعاء، ولا سيما المحرومين أو المعدمين أو المهمشين. ومن المقبول على نطاق واسع أيضاً أن أهداف التنمية المستدامة الحيوية لن تتحقق بحلول عام 2030. والواقع أنه سيكون هناك، عملياً، عجز كبير في كل بلد نام تقريباً. وبالمثل، من المسلم به على نطاق واسع أن أجندة تغيير المناخ تتباطأ وتتراجع في بعض النواحي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البشرية، خاصة أكثر البلدان ضعفاً. وفي الوقت نفسه، تستعر الحروب والصراعات بلا معنى في جميع أنحاء العالم. وفي حالة واحدة على الأقل، أوكرانيا، ربما يفتح الخصوم الرئيسيون عن غير قصد الأبواب لمواجهة نووية فاصلة.

إن الدوافع المعاصرة لانعدام الأمن والصراع تتصارع جميعها في مسيرة خبيثة نحو العار والبؤس الإنساني. والقائمة الموسعة والآخذة في الاتساع تشمل العنصرية وكره الأجانب؛ واستمرار اضطهاد المرأة في ظل النظام الأبوي في العديد من البلدان؛ ومركبات الذكاء الاصطناعي التي لا يمكن السيطرة عليها على ما يبدو؛ وتهديدات الأوبئة واتحادات شركات الأدوية الكبرى المناهضة للناس؛ والفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ والجهل وسوء التعليم والتضليل؛ والإرهاب وما يرتبط به من سخط؛ والاتجار غير المشروع بالأشخاص والمخدرات؛ وتخريب الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان؛ وامتناع أو رفض الدول الاستعمارية السابقة تلبية المطالب العادلة والمشروعة بالتعويضات لمعالجة إرث التخلف المعاصر الناشئ عن الإبادة الجماعية للسكان الأصليين واستعباد الأجساد الأفريقية؛ وامتناع أو رفض الجهات الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة دفع الموارد التي تحتاجها البلدان الضعيفة المتضررة من أجل التكيف والتخفيف ومواجهة الخسائر والأضرار. والقائمة تطول. والأصوات التي تُسمع تثير القلق، أما تلك التي لم يُسمع بها فهي إدانة دامغة.

للعالم المعاصر على مدار التاريخ، عمليا، أكثر من تعبير سياسي وطني معترف به مؤسسيا. ومن المؤكد أن سعي تايوان إلى المشاركة في الوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة هو أمر معقول وينبغي الاستجابة له. ولطالما كانت تايوان عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. والسلام عبر مضيق تايوان أمر ضروري لازدهار العالم وأمنه.

وفيما يتعلق بمجموعة القضايا المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك الاحترار العالمي، وتحديات التنوع البيولوجي، وتردي الأراضي والتصحر، فنحن إزاء جلبة واختلاط أصوات حقيقي. وهناك الكثير من العبارات الرنانة التي تتشدد بها البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات، لكن تبين أنها خادعة بمرارة. إن عدم وجود أو عدم كفاية الإجراءات التصحيحية ذات المغزى من قبل ملوثي المناخ غير المسؤولين، من البلدان أو الشركات، هو خطأ فادح لا يغتفر، بل إنه شكل من أشكال الهمجية. والمؤتمر الثامن والعشرين المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في الإمارات العربية المتحدة هو اختبار حاسم للالتزام البشرية بإنقاذ كوكبنا من ويلات تغير المناخ الذي هو من صنع الإنسان. ونحن نعرف المعايير التي كثيرا ما تتكرر والأجندة التصحيحية. ولست بحاجة إلى تكرارها هنا. وفي تلك المجموعة المركبة من السياسات والتدابير، يتعين إيلاء اهتمام خاص لأكثر البلدان ضعفا، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجتمعات المحلية الفقيرة في المناطق المنكوبة بالمناخ في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومسألة تمويل التنمية في عصر تغير المناخ، وتداعيات الجانب السلبي للتشوهات الهيكلية في الاقتصاد العالمي بالنسبة للبلدان الفقيرة والضعيفة متوسطة الدخل، تتقاطع مع مبادرة بريدجتاون 2020، التي أقرتها بالفعل الجماعة الكاريبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة وعشرات البلدان في الاتحاد الأفريقي وغيره. وتتضمن هذه المبادرة التقدمية مقترحات تمويل مبتكرة من شأنها أن تسفر عن موارد أكبر بكثير، تتاح بشروط ميسرة

الأنظمة الاستبدادية والديمقراطيات. وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وهي ديمقراطية ليبرالية قوية، ترفض هذا الطرح الخاطئ. ومن الواضح لجميع الأشخاص ذوي التفكير السليم الذي يخلو من النفاق الذاتي أن الصراع اليوم بين القوى المهيمنة يتركز على السيطرة على موارد العالم وملكيته وتوزيعها. وكان الصراع، ولا يزال، يتعلق بمن يحصل على ماذا ومتى وأين وكيف. وتتطلب الحياة المتحضرة الآن الإنصاف والعدالة والسلام والأمن والرخاء للجميع. ومن غير المرجح أن يتحقق هذا الهدف المتحضر على نحو مرض إذا ظل الأقوياء ومن لديهم السطوة يفعلون ما في وسعهم دون عقاب، بينما يعاني من هم في أوضاع الضعف والهشاشة ما يفرض عليهم، على الرغم من مقاومتهم الضعيفة في كثير من الأحيان. وعلى مر التاريخ، أظهرت الدول القوية نوعا من الفصام. فهذه الدول تمتلك جميع أدوات هيمنتها وتستخدمها، لكنها تعاني من انعدام الأمن المحير الذي يحولها في كثير من الأحيان إلى وحوش بلا عقل تضر بنفسها، وهي تتعدى الحدود وترزع بذور سقوطها، مما يعيق البشرية للأسف وبلا داع في هذه العملية.

دعونا نولي اهتماما ناضجا لمسألة ملحّة في "أمريكتنا"، على حد تعبير خوسيه مارتني. ونحث صديقتنا الولايات المتحدة الأمريكية - البلد الأقوى والمهيمن اقتصاديا منذ فجر الحضارة الإنسانية، وهي أمة تحترم القيم الإنسانية - على إنهاء الجزاءات والإملاءات الانفرادية والنمعية التي تفرضها على كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، خلافا للقانون الدولي. ومن السخف الواضح وغير الصحيح وقائعا الإشارة إلى كوبا كدولة راعية للإرهاب - وهذا التصنيف يستند إلى السياسة الداخلية الحزبية في جنوب فلوريدا، الأمر الذي يضر الشعب الكوبي أيما ضرر وبلا داع. وقد أدت الجزاءات والتدابير القسرية المفروضة على فنزويلا، بما في ذلك استخدام دولار الولايات المتحدة كسلاح، إلى انهيار اتفاق النفط الكاريبي، الذي حقق فوائد جمة لأكثر من اثني عشر بلدا كاريبيا، بما فيها سانت فنسنت وجزر غرينادين. وبذلك أصابنا نحن في منطقة البحر الكاريبي جانب من الضرر.

وفي الوقت نفسه، فقد طال انتظار خروج جمهورية الصين، تايوان، من الصقيع الدبلوماسي. هذه الحضارة الصينية الرائعة قدمت

الإبادة الجماعية للشعوب الأصلية واستعباد الأجساد الأفريقية - وهي جرائم مروعة ضد الإنسانية. وفي ظل هذه المصروففة، لا بد أن نركز بشكل خاص على هايتي.

إن قضية العدالة التعويضية في إطار أهداف التنمية المستدامة مقنعة وقوية بلا جدال. لقد آن أوان التعويضات - ولن تتلاشى المطالبة بها. وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وشتاتنا، وغيرهم ممن يتوقون إلى عالم عادل، يصرون على ذلك. وفي جماعتنا الكاريبية، لا تزال إحدى دولنا الأعضاء، هايتي، تواجه تحديات وجودية مباشرة ومتعددة في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية والبيئية. وتسعى الجماعة الكاريبية إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي من خلال العمل مع أوسع شريحة ممكنة من أصحاب المصلحة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تحل محل حكومة يعوقها الافتقار إلى الشرعية والفعالية، وإفصاح المجال أمام إجراء انتخابات ديمقراطية في إطار زمني مناسب.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى بمعزل عن هذه العملية، بالنظر إلى الظروف التي نرى فيها العصابات الإجرامية، بما فيها تلك التي لها صلات بالحكومة والشرطة الوطنية، تسيطر على العاصمة أساسا. والدعم الأمني - وليس الغزو الإمبريالي - مطلوب أن يرافق توافقا سياسيا في الآراء من أجل تعزيز المساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية وأسلوب حياة ومعيشة أكثر تنظيما. إن الحالة مزرية وتزداد سوءا يوما بعد يوم. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بترف إرهاب هايتي. والواقع أن الموجود من البنادق وطلقات الرصاص في أيدي العصابات الهايتية موجود أيضا لدى مجرمين متنوعين في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، ومصدره الولايات المتحدة أساسا. ويجب على الولايات المتحدة وحكومات منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية أن تعمل معا بمزيد من الجدية لوقف التدفق الهائل للبنادق وطلقات الرصاص.

نحن بحاجة ماسة إلى حلول للحروب والصراعات الدائمة في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، فإن الأوضاع الرهيبة في

للغاية للمناطق الفقيرة والضعيفة. ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي تتادي به البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي، لا بد أن يجد له مكانا في مزيج الإصلاح لتمويل التنمية. وتحت سانت فنسنت وجزر غرينادين الجمعية على أن تدعم بقوة مبادرة بريدجتاون ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وتؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين أيضا مبادرة جزر البهاما لإزالة أي هيئة عالمية من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - نادي الأثرياء - تخولها هذه المنظمة السلطة فيما يتعلق بالضرائب الدولية والمسائل ذات الصلة. وأي سلطة من هذا القبيل ينبغي أن تكون بحق داخل منظومة الأمم المتحدة.

وكبلدان نامية، يجب أن نمتنع عن أن نكون مجرد قرويين متباهين، مهووسين بالنقاهات الآنية، لا يبصرون قضايا أكثر إلحاحا خارجة عن سيطرتنا الفردية، وتتطلب تضامنا موحدا مع الآخرين من أجل مواجهة تحدياتنا بنجاح. إن البلدان النامية الفقيرة والضعيفة والمنكوبة مناخيا والتي تواجه تحديات في الموارد قد سئمت تماما إهانة الوعود الدائمة التي لم يتم الوفاء بها من قبل العالم المتقدم بشأن تمويل المناخ.

في أيلول/سبتمبر 2015، وفي الأمم المتحدة، وقعت جميع الدول على أهداف التنمية المستدامة الـ 17، المستهدف تحقيقها بحلول عام 2030. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أولي اهتمام خاص لمجموعة القضايا التي تركز على أهداف التنمية المستدامة وكان هناك حشد من أجل تنشيطها، وهو أمر جدير بالثناء. لكن القضية الحاسمة المتمثلة في ضمان التمويل الكافي للتنمية، بما في ذلك تمويل المناخ والتعويضات، لا تزال هي المشكلة العويصة الواضحة للعيان التي لا يتحدث عنها أحد، ولا بد من معالجتها بشكل فعال إذا أردنا خدمة المستحقين. ومرة أخرى، يجب أن نترجم الالتزامات التي اتفقنا عليها وقطعناها على أنفسنا إلى تدابير ملموسة.

وفي إطار المناقشة بشأن أهداف التنمية المستدامة، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تصر على أنه يجب أن تكون هناك استثناءات خاصة للتعويضات من الدول الأوروبية عن إرث التخلف الناشئ عن

بوضوح، والرجال والنساء الذين يرون الأشياء بشكل واضح لن يتخلوا أبداً عن السعي لتحقيق السلام والخير والإنصاف والعدالة. ونحن نفعل ذلك بإلحاح، ولكن نتحلى بالصبر والهدوء، ونذكر أنه حتى في هذه اللحظة تخضر أوراق الشجر، وتضيء أشعة الشمس الحجر، ويجري الماء بطول النهر.

في الختام، فإنني أجد تلخيص دانيال ويليامز، من شعراء بلدي، مناسباً. "نحن كل الأزمنة. ومع ذلك، ليس لنا سوى المستقبل لتدنيسه. الحاضر هو الماضي، والماضي هو شقاء آبائنا". وبغية تجنب تدنيس المستقبل، يجب أن نكون جادين بشأن التحديات الماثلة أمامنا وأن نعمل بدأب، في تضامن، للتصدي لها على نحو مرض. ومن المؤكد أنه لا يوجد كمال في هذا الجانب من الأبدية، لكن يمكن أن يكون أداؤنا أفضل من ذي قبل. الوقت ليس في صالحنا. دعونا لا ننام لمجرد أن نحلم، بل نحلم بتغيير العالم للأفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والشؤون القانونية والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

خطاب دولة السيدة فيامي نعومي ماتافا، رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطُحِب السيدة فيامي نعومي ماتافا، رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة فيامي نعومي ماتافا، رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

أوكرانيا وفلسطين وعدد من البلدان في أفريقيا وأماكن أخرى تصرخ طلباً للتوصل إلى تسويات سلمية بين القبائل المتناحرة. ومن غير الإنساني، بل ومن الخطأ أن يتحمل الشعب الفلسطيني الهيمنة الاستعمارية والمعاناة الناشئة خارجياً لعقود.

وفي أمريكا، تقف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تقودها حالياً الرئاسة المؤقتة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، في طليعة السعي إلى تحصين تعاوننا السياسي وتعزيز جهود التكامل. وتقوم الجماعة ببناء جسور حيوية مع عدد من الكتل والبلدان في جميع أنحاء العالم، بهدف تعزيز السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة للجميع. ومن الضروري أن تترجم تجاربنا المشتركة إلى تعبيرات مشتركة، بما في ذلك أشكال تعبير مؤسسية، بغية القيام بالعمل الفعلي المتمثل في تعزيز الحياة والمعيشة والإنتاج للبشرية جمعاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي السماح لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالحصول على عضوية مجموعة الـ 20 أسوة بالاتحاد الأفريقي. فلنكن أكثر شمولاً في حل المشاكل المستعصية بطرق عملية. ولذلك، أرحب باقتراح الاتحاد الأوروبي بالشروع في عقد مؤتمر قمة مؤسسي يجمع بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمين العام للأمم المتحدة. ونحن ننتظر التفاصيل.

لقد ولت أيام السادة والأنباع. وتقترب الإمبريالية من أيامها الأخيرة، والمهيمنون المحتملون المتربصون بأوهام العظمة، السالفة أو المتخيلة، تنتظرهم خيبة الأمل. وفي أي نظام عالمي جديد، يجب أن تترقد الأسود والحملان وتنهض معا من أجل مصلحتها الذاتية المتبادلة ومن أجل عالم أفضل. هذا العالم الذي يبلغ عدد سكانه 8 بلايين نسمة يستحق ما هو أفضل. ونحن في العالم النامي نرفض الفتات. هناك رغبة يجب تشاركه بشكل معقول، مع الإنصاف، ويجب أن نكون على الطاولة حيث يتم اتخاذ القرارات وتناول الطعام. أولئك الذين يعتقدون أن تفكيرنا مُشوَّش مخطئون بشدة. نحن نعرف أن في كاتدرائية السماء العظيمة توجد شمس ليرج الكنيسة. إنها تنير مساراتنا، ونرى الأشياء

لكن تعاطفنا لن يأخذنا إلى أبعد من ذلك، لأننا سنظل نواجه هذه الكوارث التي تزداد سوءا إذا وصلنا رفض معالجة أسبابها الجذرية. وقد حذر العلماء من الظواهر الجوية الوشيكة والأكثر تواترا والعديد من الظواهر الجوية المتطرفة، مما يؤدي إلى فقدان المزيد من الأرواح والبنى التحتية الأكثر تكلفة وأقل مرونة.

ويذكر أنه قد سُجل في شهر حزيران/يونيه من عام 2023 أعلى متوسط لارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم على الإطلاق، حيث بلغ أكثر من 1,2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي. والجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات العالمية، مثل الاستثمار في الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والانتقال إلى اقتصادات خضراء مرنة، ومعالجة إزالة الغابات، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وحماية الطبيعة، كلها يجب أن تكون أولوية للجميع من أجل البشرية. ويجب استكمال الحلول المستهدفة من خلال ضمان التمويل المناخي لبلدان المواجهة واستخدام أفضل العلوم والتكنولوجيا المتاحة.

وتوقعاتنا للمؤتمر الثامن والعشرين القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في الإمارات العربية المتحدة تتضمن بلورة التزاماتنا لتحقيق واقعا متوحي. وعلى وجه الخصوص، نود أن نبرز أهمية تفعيل صندوق الخسائر والأضرار في أسرع وقت ممكن. وبالنسبة لجميع أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فإن الحفاظ على معدل ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون 1,5 درجة مئوية يعتبر نقطة اللاعودة. واجتياز هذه العتبة يعني نهاية العديد من مجتمعاتنا الجزرية.

ونحن نرى أن أزمة المناخ هي أزمة متقاطعة، مما يتسبب في الضرر للبيئة الأوسع، مثل التنوع البيولوجي الذي يشكل شبكة الحياة التي نعتمد عليها في سبل عيشنا وفي تحقيق نمونا الاقتصادي. ويعتمد أكثر من بليون نسمة على الغابات في كسب عيشهم، وتمتص الأراضي والمحيطات أكثر من نصف جميع انبعاثات الكربون.

وتتفاقم مشكلة المناخ مع توقف بالوعات الكربون الطبيعية في العالم، مثل محيطاتنا وغاباتنا المطيرة، عن إنتاج الحياة. وكعضو

السيدة ماتافا (ساموا) (تكلت بالإنكليزية): تتقدم ساموا بتهنئتها وأطيب تمنياتها لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. ويسرنا أن نرى ترينيداد وتوباغو، تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية الشقيقة، على رأس منظمنا للأشهر الـ 12 المقبلة، وستحظون بدعم ساموا الكامل في التنفيذ الناجح لولايتكم. وإنه لشرف لي أن أحاطب الجمعية باسم حكومة ساموا وشعبها. وما زلنا ثابتين في دعمنا لهذه المؤسسة المتعددة الأطراف، ونسلم بأن التعاون الدولي ضروري في الكفاح من أجل مستقبل عادل وأكثر استدامة وسلاما لشعبنا وكوكبنا.

وفي حين أنه لا يزال هناك العديد من التحديات العالمية، يحدونا الأمل في أن نتمكن بروح التضامن والوحدة العالميين من التصدي على وجه الاستعجال لتهديدات أزمة المناخ، وتسارع فقدان التنوع البيولوجي، وتآكل حقوق الإنسان والصحة البشرية، وتفاقم النزاعات، وإساءة استخدام المعلومات والتكنولوجيا الجديدة، ومهمة إيجاد الإرادة السياسية لتعزيز جهدنا الجماعي لتحقيق التنمية المستدامة. وموضوع الجمعية العامة لهذا العام يعبر عن أولوياتنا ويساعد على تأطير مشاركتنا المستمرة مع أسرة الأمم المتحدة.

إن آثار تغير المناخ تحفر أثرا أعمق وأكثر تدميرا على حياتنا. في النصف الأول من عام 2023 شهدنا ارتفاعا قياسيا في درجات الحرارة في العديد من مناطق العالم: ارتفاع كبير في درجات حرارة المياه في مختلف أحواض المحيطات، وجفاف في أجزاء من أفريقيا وأوروبا وآسيا، والفيضانات الشديدة وكذلك الأعاصير وحرائق الغابات المدمرة في اليونان وشمال شرق كندا وهاواي، التي دمرت الأرواح وسبل العيش وأحالتها إلى رماد وقحط.

وأقدم بخالص تعازي ساموا إلى شعب لاهينا، ماوي، في الولايات المتحدة، وإلى أسر وأصدقاء أولئك الذين فقدوا في واحدة من أسوأ حرائق الغابات التي أثرت على أي من مجتمعات جزر المحيط الهادئ. والواقع أننا نعرب عن تعاطفنا مع كل من تضرر من تلك الكوارث المدمرة.

الوفيات - وهي في الواقع وفيات مبكرة - في ساموا. ولدنا واحد من أعلى معدلات السمنة، لا سيما بين الأطفال. ومع ذلك، تظهر البيانات الحالية بعض الاتجاهات الإيجابية في انخفاض معدلات انتشار شاربي الكحول وزيادة في انتشار الأشخاص النشطين بدنيا. وتشكل هذه الإحصاءات حافزا للبرامج الرامية إلى تعزيز أنماط الحياة الصحية.

وقد جعلت حكومة ساموا الخدمات الصحية التي تركز على الناس ومكافحة الأمراض غير المعدية أولوية في مسارها لتنمية ساموا 2019-2025 وأصدرت أيضا السياسة الوطنية للأمراض غير المعدية 2019-2023. وبدعم من شركائها الإنمائيين، أطلقت حكومة ساموا برنامجا شاملا في أيار/مايو 2020 يهدف إلى توفير خدمات الأمراض غير المعدية التي تركز على الناس وبشكل منهجي لتعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتمكين المجتمعات المحلية، وتشجيع الكشف المبكر عن الأمراض المعدية وإحالتها بشكل فعال، وزيادة وعي السكان بعوامل خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية. ولا تزال ساموا ملتزمة بمكافحة الأمراض غير المعدية على الصعيد العالمي من خلال زيادة بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة، وجمع البيانات والإحصاءات المضمونة الجودة لاتخاذ قرارات مستنيرة وتطلعية في مجال السياسات، فضلا عن الشراكات الاستراتيجية لتعبئة الموارد والدعم.

وبغية المساعدة في معالجة العبء المتزايد للأمراض غير المعدية، نعتقد أن الوصول إلى نظام غذائي متوازن ومغذي هو أولوية وطنية. ومن المهم العودة إلى الأطعمة الطازجة عالية الجودة المنتجة محليا مع تقليل الاعتماد على الأغذية المستوردة المصنعة. ومن شأن التغذية وممارسة الرياضة بالاقتران مع التغييرات الأخرى في نمط الحياة أن تفعل المزيد للحد من الأمراض غير المعدية، ولكن يجب تعزيز هذه الجهود من خلال الدعم المالي للدعوة وبناء قدرات المهنيين الصحيين والتربويين لدينا.

لقد تعلمنا من تجربة جائحة مرض فيروس كورونا أنه في حالة حدوث أزمة عالمية، ستؤثر مشاكل سلاسل التوريد بشكل غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة لصالح الأسواق الأكبر. واستهدفنا تدابير

أساسي في تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الطبيعة، تتضمن ساموا إلى الأصوات المتصاعدة المطالبة بحماية أفضل لتنوعنا البيولوجي.

والمحيط مورد حيوي للغذاء وسبل العيش، وبالتالي يتطلب الإشراف المسؤول الذي هو جزء لا يتجزأ من الحفاظ على هويتنا في المحيط الهادئ، فالمحيط فينا، ونحن المحيط. وسلامة المحيط ستساعد في معركتنا ضد تغير المناخ.

وبوصفنا قارة المحيط الهادئ الأزرق، يجب أن نكفل أن محيطاتنا لا تزال قادرة على إعالتنا ونحن ندير مواردنا البحرية ونظمنا الإيكولوجية وتنوعنا البيولوجي على نحو مستدام. ونحث دولنا الأعضاء على المساعدة في مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقتنا الذي يحرم دولنا الجزرية الصغيرة النامية من الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها في وقت تتزايد فيه الضغوط المالية.

إننا نؤمن بترابط مسؤولياتنا تجاه شعوبنا وكوكبنا كما يتجلى في الإدارة الجماعية لمحيطاتنا والنوايا الحسنة التي أسفرت عن اعتماد الاتفاق الجديد المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وهذا معلم مهم على طريق الإدارة المستدامة لأعالي البحار وموارد محيطاتنا. ولذلك، دعونا جميعا نوقع على الاتفاق للتصديق عليه في الوقت المناسب.

وبالمثل، نحن نشترك في المفاوضات الجارية بشأن معاهدة لإنهاء التلوث البلاستيكي. والحاجة إلى معالجة مشكلة التلوث البلاستيكي العالمية، خاصة في البيئة البحرية، تعد أولوية لأن ذلك يمثل تهديدا لنظمنا الإيكولوجية وصحتنا.

وتشكل الأمراض غير المعدية مجالا ذا أولوية بالنسبة لساموا وقارة المحيط الهادئ الأزرق. وفي الوقت الراهن، تتفوق الأمراض غير المعدية المزمنة على الأمراض المعدية باعتبارها المشكلة الصحية السائدة، وهي الأسباب الرئيسية للوفيات والاعتلال والعجز. وعلى الصعيد الوطني، تتسبب الأمراض غير المعدية في ما يقرب من نصف

الأطفال جنسيا عبر الإنترنت، وتهديدات الإرهاب، مهما كان شكلها. وفي دولة جزرية صغيرة نامية مثل ساموا، نعتمد على المسؤولية الجماعية للمجتمع العالمي لتحقيق ذلك من خلال التعاون الدولي، والامتثال للقانون الدولي والدبلوماسية، مع الاسترشاد بميثاق الأمم المتحدة.

نحن نعيش في منطقة يشد التنافس فيها وتجذب الاهتمام الجيوسراتيجي المكثف. وبالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، مثل ساموا، فإن الأمن يتعدى السلطة الجيوسراتيجية. والتعريف الموسع للأمن في المنطقة يعكس رغبتنا في تحديد أولوياتنا ومطالبتنا ببنى تحتية تكون منيعة إزاء المناخ وواعية بالبيئة، بدلا من النظر إلى القضايا ببساطة من خلال عدسة التنافس الاستراتيجي. وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها أن نضمن العيش في سلام. وكدولة صغيرة لا تملك قوة عسكرية، ما زلنا نتمسك بأهمية المنصات المتعددة الأطراف والأمم المتحدة في تسوية النزاعات والحوكمة.

ونحن نؤمن بسيادة القانون، ونأمل أن يرشدنا احترام هذا المبدأ في تعاملنا مع كل النزاعات التي يشهدها عالمنا اليوم. والتعاون الدولي مطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى. إن بناء القدرة على الصمود على المستوى الوطني ليست كافية بحد ذاتها. وساموا كلها ثقة من أنه رغم كل التحديات - بل والتهديدات الوجودية التي تواجه بعضنا - سيبقى الأمل قائما إذا ما توفرت الوحدة بين أسرة الأمم المتحدة. وعلينا التزام أخلاقي بتغيير عالمنا للأفضل وبتثاق الأمل في نفوس أجيالنا القادمة.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً التزام ساموا تجاه الأمم المتحدة واقتناعنا بأنها تبقى المحفل الأهم لتناول جميع القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية. ونكرر نداءنا إلى الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها المتنوعة، لفهم ثقافتنا الفريدة بشكل أفضل، واحترام تنوعنا، واستيعاب اختلافاتنا بغية المساعدة في بناء المستقبل الذي نصبو إليه من خلال الشراكات المتبادلة والمستدامة.

وأتمنى للجميع دورة ثامنة وسبعين ناجحة لأعمال الجمعية العامة، وأنا ممتة لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية.

لتمكين الاعتماد على الذات، من حيث إنتاج الغذاء والاستهلاك المسؤول وتعزيز النظم الغذائية المحلية. وفي هذا المجال، اعتمدنا على الدعم المقدم من الوكالات الشريكة لنا مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لا سيما في تعزيز النظم الغذائية التحولية.

و الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مجموعة فريدة من نقاط الضعف التي تؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ومعظم هذه الدول، بما فيها ساموا، تواجه مستويات مرتفعة من المديونية، تتفاقم في كل مرة يجرى فيها إعادة البناء بعد وقوع كارثة طبيعية. ونحن ندرك أن الكوارث الطبيعية سوف تزداد تواترا وشدة، ما دامت مشكلة تغير المناخ دون علاج.

لذلك، فإن استحداث المؤشر المتعدد الأبعاد للضعف سوف يسمح بإدراج معايير أشمل من مجرد الدخل لتقييم الأهلية للحصول على التمويل الميسر. ونقدر بأن هذا المؤشر هو أداة تهدف إلى إيجاد نظرة أوفى للضعف، وكدول جزرية صغيرة نامية، نتطلع إلى اعتماد هذا المؤشر وتنفيذه في أقرب الآجال.

ونرى أن هناك العديد من الفرص تتأتى من الرقمنة المتزايدة في العالم، خاصة عندما يتعلق الأمر بربط شعوبنا في المناطق النائية. وعلينا أن نولي اهتماما أكبر تجاه مواطنينا لحمايتهم من التهديدات الحقيقية - الاحتيال الإلكتروني والهجمات الإلكترونية. ونحتاج إلى المساعدة في تأمين بنيتنا التحتية ومؤسساتنا المالية ضد هذه التهديدات السيبرانية وتمكيننا من بناء قدرتنا على التصدي لها ومكافحتها. وفي هذا الصدد، نتابع العمل الجاري الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، الذي سيقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في عام 2025.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار الحرب في أوكرانيا، مع غياب أي حل في الأفق. ونأمل في مستقبل يعم فيه السلام في العالم، عالم خال من الصراعات والجرائم السيبرانية ذات التقنية العالية، والجرائم الإلكترونية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستغلال

والمغرب. ونحن، في سانت كيتس ونيفيس، نعاني من أسوأ جفاف في تاريخنا، مما أدى إلى شح حاد في المياه. ونحن أيضا تأثرنا، بالطبع.

وأنتقد إليكم، سيدي، بخالص التهنية على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والسبعين. فانتخابكم كان مصدر فخر ورضا لسانت كيتس ونيفيس والجماعة الكاريبية بأسرها، وهو برهان آخر على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قادرة على الإسهام في مواقع القيادة العالمية.

إن فترة ولايتكم تأتي في وقت يتسم بالتعقيد والنزاع على الصعيد الدولي، ويشهد توترات عالمية كبيرة وتطورات عالمية أكبر، وديناميات جيوسياسية جديدة وحتى أحدث التكنولوجيات التي تعمل على تغيير كل نواحي الحياة كما نعرفها. هذه أوقات تفاوتات كبيرة في الدخل والرفاه، مقترنة بتزايد العزلة وفقدان الثقة حتى أنها تصرخ بالحاجة إلى ما حدده الأمين العام غوتيريش بحق على أنه مركزية الوقاية والتنسيق والشراكة. وتشاطر سانت كيتس ونيفيس الرأي القائل بأن هذه يجب أن تكون فترة نعمل فيها لمنع حدوث انزلاق هائل اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا وفيما يتعلق بأمن شعوب العالم.

هناك فقدان مقلق للثقة في العالم أجمع - عدم الثقة في الدولة والمنظمات العالمية، وعدم الثقة في وسائط الإعلام التقليدية وما يعتبره البعض إدارة المعلومات والتلاعب بها، وعدم الثقة في الطبقة السياسية. وفي عالم من انعدام الثقة، يجب أن تبدي الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إحساسا بالاهتمام والإدماج والاحترام لكرامة الجميع لضمان أن تكون عبارة "نحن الشعوب" بيانا تقيريا للوحدة، ودعوة واضحة إلى أن ينعكس لفظ "المشترك" حقا في الطريقة التي ننظر بها إلى المشاعات العالمية وكيف نعمل معا لإنجاز جدول الأعمال من أجل صالحنا جميعا. وإذا كان لنا أن نعيد بناء الثقة ونعضد التضامن العالمي، يتعين على القادة، ولا سيما في البلدان الغنية، أن يعنوا ما يقولون وأن يقولوا ما يعنون. فالبلدان النامية تتن تحت وطأة التحديات المتنامية التي ليست من صنعها، وأقول إن بعضها موروث نتيجة للاستعمار وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. لقد تم اقتلاع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطُحبت السيدة فيامي نعومي ماتافا، رئيسة الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب السيد تيرانس ميشيل درو، رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس.

اصطُحبت السيد تيرانس ميشيل درو، رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد تيرانس ميشيل درو، رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد درو (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، في هذه السنة الثانية من ولايتي كرئيس للوزراء في سانت كيتس ونيفيس، أن أنضم إلى أعضاء أسرة الأمم العالمية وأن أتكلم باسم شعب سانت كيتس ونيفيس، في الداخل وفي الشتات.

ولكن، لا بد لي أولا أن أتقدم بالتعازي للشعوب في جميع أنحاء العالم، التي عاشت صيفا حارقا - هو الأكثر سخونة في تاريخ البشرية المسجل - من كل كارثة عرفتتها البشرية: الحرائق والفيضانات وموجات الجفاف والزلازل والأعاصير والزوابع، مع ما صحب ذلك من مأس شخصية واجتماعية واقتصادية لا توصف. وأعبر بشكل خاص عن ألم شعب سانت كيتس ونيفيس البالغ فيما يتعلق بالكوارث الأخيرة في ليبيا

اقتصاداتنا ومجتمعاتنا قادرة على البقاء. وأثني على مبادرة بريدجتاون التي أطلقتها رئيسة الوزراء العزيزة ميا موتلي، كونها تتطوي على إمكانية إحداث نوع من التغييرات الضرورية لضمان النمو المنصف والتنمية المستدامة. وأرى أن من نتائج معالجة مسألة الحصول على رأس المال استحداث مؤشر متعدد الأبعاد للضعف مناسب وفعال. ومع ذلك، أود أن أذكر من أن الديون لكي تكون فعالة، يجب أن تكون جزءا من المعايير المستخدمة لتقييم البلدان وترتيبها. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطر وتكلفة محو آثار الأحداث البيئية، التي يؤدي فيها حدث واحد أو سلسلة من الأحداث إلى القضاء حرفيا على 5 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن القدرة على التعافي من هذه الأحداث، كلها مقاييس هامة إذا أريد لهذا المؤشر النجاح.

وعلى الصعيد الوطني، بدأت حكومتنا جهودا لزيادة ضمان التنمية الشاملة والمرنة لمجتمعاتنا. ويتجسد ذلك التعهد في رؤيتنا لتحويل بلدنا إلى دولة جزرية مستدامة بحلول عام 2040، ويبرهن على التصميم الذي نملك به مصيرنا ونتابع تحقيق تطلعاتنا إلى التنمية المستدامة. وترتكز رؤيتنا على سبع ركائز - الأمن الغذائي، والتحول إلى الطاقة الخضراء، والتتويج الاقتصادي، والصناعات المستدامة، والاقتصاد البرتقالي، والتعافي من مرض فيروس كورونا، والحماية الاجتماعية. وتشمل هذه المجالات الشاملة الاستدامة البيئية، والحياة وسبل العيش المستدامة، والصحة والرفاه، ومرونة المالية العامة والديون. وتحقيقا لهذه الغاية، خطونا خطوات واسعة نحو إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية واستخدمنا قروضا من مصرف التنمية الكاريبي لذلك المشروع الإنمائي الوطني، إلى جانب تعاون مجموعات مثل المجلس الأطلسي والشراكة بين الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي لمعالجة أزمة المناخ. وعززنا تقديم الرعاية الصحية وإدارتها. لقد تعلمنا دروس الجائحة وأصبحنا الآن أفضل استعدادا للآزمات في مجال الصحة، وأن كان العمل لا يزال مستمرا. ونقوم أيضا ببناء هياكل حوكمة أكثر شفافية وتشاركية، كما يتضح من سن تشريعات بشأن النزاهة في الحياة العامة والحوكمة الرشيدة. واستحدثنا برامج لأكثر الفئات ضعفا وتهميشا، ولا سيما النساء والشباب والمسنين والمعوقين ومجتمع الراسناتافاريين. ونريد أن نضمن ألا نترك سانت كيتس ونيفيس أحدا خلف الركب.

ملايين الأفارقة من أوطانهم ونقلهم عبر المحيط الأطلسي في هياكل السفن ليجري استعبادهم في المزارع. تلك كانت أكبر هجرة قسرية في تاريخ البشرية، وقد أسفرت عن ثروة كبيرة للبعض على حساب حياة الشعوب الأفريقية وتجريدها من إنسانيتها.

وتجدر الإشارة إلى أن التعويضات كانت تُدفع إلى أصحاب المزارع، في حين تُركّ الناجون من تلك الجريمة ضد الإنسانية في معاناة وأعيقت تدميتهم الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، فقد حان الوقت لإقامة العدالة التعويضية، وأهيب بالجميع أن يعملوا معا بشكل بناء كشركاء في السعي إلى تحقيق العدالة واحترام العدالة. وكما قال مارتن لوثر كينغ في عبارته الشهيرة، "قوس العالم الأخلاقي طويل ولكنه ينحني نحو العدالة".

يجب أن نحافظ على تركيزنا على تحدي المناخ. والبلدان والشركات الصناعية العملاقة تدفع الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها إلى واجهة تغير المناخ. وهي لا تتحمل سوى القليل من المسؤولية عن تمويل تدابير التكيف والتخفيف اللازمة لبقاء البلدان النامية، التي تعاني من عواقب أنماط حياة وصناعات الآخرين. ونتيجة لذلك، فإن بلدانا مثل بلدي، غير القادرة على الوصول إلى التمويل الميسر، تضطر إلى معالجة أزمة المناخ من خلال الحصول على قروض بأسعار باهظة من البلدان ذاتها التي نشأت فيها المشكلة. وبصمتنا الكربونية، كدولة، ضئيلة للغاية، ومع ذلك نواجه التهديد الوجودي بسبب تغير المناخ. وفي هذا إحجاف. وبالتالي، نطالب بعدالة مناخية.

وثمة حاجة ملحة إلى أن يعالج المجتمع الدولي الثغرات وأوجه القصور في الهيكل المالي الدولي الحالي بغية تعزيز الدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما من خلال آلية متعددة الأطراف للديون السيادية، وإجراء إصلاحات مجدية لحوكمة المؤسسات المالية الدولية، مع تعزيز الوصول إلى الموارد المالية. وأتقدم بالتهنئة إلى البنك الدولي على الخطوات الأخيرة التي اتخذت في الاتجاه الصحيح. إلا أن الشوط لا يزال طويلا إذا أردنا ألا نقشل دول مثل بلدي وأن تظل

إسهاما كبيرا في الجهود الجماعية لمعالجة القضايا العالمية الملحة اليوم. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تايوان ينبغي أن تكون قادرة على الإسهام في عمل وميزانية المؤسسات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة وجمعية الصحة العالمية تعزيزا للأهداف العالمية المشتركة. ويحدونا الأمل في أن يتحقق حق سكانها البالغ عددهم 23 مليون نسمة في التمثيل الكافي. وعلاوة على ذلك، نحث على إحلال السلام في تلك المنطقة من العالم، لأن الحرب ستكون لها عواقب وخيمة علينا جميعا.

وعلى مقربة من الوطن، فإن الحالة المتردية المستمرة في دولة هايتي الشقيقة تتطلب اهتماما ودعمًا مستمرين من المجتمع الدولي. ولا تزال هايتي، وهي أول جمهورية سوداء في نصف الكرة الغربي، تواجه معاناة إنسانية لا يمكن تصورها. وهناك حاجة ملحة إلى حل سياسي، إلى جانب الاعتراف بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لعكس مسار إرث هايتي من التخلف. لا يمكننا المضي قدما في تسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إذا وصلنا ترك بعض الناس وراءنا عن علم وعمد.

إننا نعيش في عالم في حالة تغير مستمر، حيث تتحدى أقطاب ومناطق نفوذ جديدة وناشئة ما يسمى بالنظام القائم على القواعد. ويجري تدويل عملات جديدة، وتتشكل طرق تجارية جديدة، وتظهر تكتلات أمنية وسياسية واقتصادية جديدة لاكتساب مزايا جيوسياسية. إن صوت الجنوب العالمي يزداد جرأة، مع تزايد التذمر بين الكتل القوية التي تدعو إلى التغيير. والحاجة إلى تعزيز دور البلدان النامية من الجنوب العالمي ووجودها داخل مجلس الأمن لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحا. ونحن مقتنعون بأنه في مواجهة هذه التغيرات المعقدة، يلزم إصلاح مجلس الأمن لكي يعكس الحقائق الجيوسياسية المعاصرة بشكل أفضل ويعزز فعاليته.

في الختام، فإن ذلك الإصلاح أمر بالغ الأهمية. دعونا نفكر في إعادة ضبط الأمور. وفي أعقاب الذكرى السنوية الأربعين لاستقلال بلدي، نعلن أنه ينبغي أن يكون هناك إعادة ضبط. ويمكننا أن ننظر

ونطمح إلى إيجاد مجتمع يمكن لشعبنا أن يعيش فيه في أمن وأمان. ومع ذلك، فإننا نعاني آفة انتشار الأسلحة غير المشروعة التي لا يمكن تعقبها والتي تندفق إلى منطقتنا. ويجب على الدول التي تصنع هذه الأسلحة أن تتحمل مسؤولية أكبر عن مكافحة هذه التدفقات غير المشروعة، التي يمكن أن تهدد أمننا الوطني والإقليمي وتكون لها عواقب اجتماعية واقتصادية مدمرة. ولا يمكننا كسب المعركة ضد البنادر وحدها. فالتعاون الدولي ضروري إذا أردنا أن نكفل حماية مجتمعاتنا وشعبنا. ولهذه الغاية، نشكر الولايات المتحدة على زيادة تعاونها مع المنطقة، ومع بلدي، بغية التصدي للشحن العابر غير المشروع للأسلحة والدعم الشامل لجهازنا الأمني الوطني. ويجب أن نواصل العمل معا لكفالة استمرار النجاح في هذا الصدد.

ومن دواعي القلق البالغ استمرار أوجه عدم المساواة العالمية الصارخة واتساع نطاقها، على الرغم من النداءات المستمرة للتضامن والعمل والتعاون على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، وضعت فنزويلا في وضع غير مستقر نتيجة لتطبيق الجزاءات، ولا يزال شعبها يتحمل وطأة تلك التدابير الانفرادية. ولذلك، نحث بقوة على إجراء حوار بناء بين حكومتي جمهورية فنزويلا البوليفارية والولايات المتحدة لتخفيف المصاعب التي سببتها تلك القيود للشعب الفنزويلي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه في حين يستفيد آخرون من الوصول إلى الموارد الطبيعية لفنزويلا، فإن جيرانها الكاريبيين محرومون نتيجة للجزاءات. واستمرارا لموضوع عدم المساواة والحاجة إلى احترام الدول ذات السيادة، فإن كوبا، التي كانت شريكا عالميا سخيا، عالقة في براثن حصار اقتصادي وتجاري ومالي ظالم ومستمر تسبب في معاناة شعب لا يستحقه. وشعب سانت كيتس ونيفيس يتضامن مع حكومة كوبا وشعبها ويدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار ورفع كوبا من القائمة الانفرادية للدول الراجعة للإرهاب.

وإذ أتكلّم عن مسألة الحكومات والشعوب المستبعدة من المشاركة الكاملة في الأمم المتحدة والنظم العالمية المتعددة الأطراف، أود أن أشير إلى حالة تايوان، التي أثبتت أنها شريك إنمائي يعول عليه ويسهم

لقد مر العالم بفترات من الأزمات الشديدة. وشهدنا عودة الشعبوية والتطرف، فضلا عن الهجمات على الديمقراطية. وكانت هناك انقلابات متتالية في البلدان الأفريقية. وفي هذا الوقت الصعب من الحرب في أوكرانيا، تقف كابو فيردي إلى جانب قيم ومبادئ الحرية واحترام سيادة الشعوب والأمم وسلامتها الإقليمية. واستنادا إلى تلك المبادئ والقيم، ندين الغزو الروسي لأوكرانيا. وفي هذه الأوقات الصعبة الناجمة عن عدم الاستقرار والانقلابات المتتالية في بلدان أفريقية مختلفة، تؤيد كابو فيردي مبادئ وقيم الديمقراطية الليبرالية الدستورية. واستنادا إلى تلك المبادئ، ندين استخدام هذه الانقلابات طريقا إلى السلطة. ويظهر استطلاع أجرته مؤسسة أوروباروميتر مؤخرا أن ثلثي الأفارقة يفضلون الديمقراطية على أي شكل آخر من أشكال الحكم، لكن 38 في المائة فقط راضون عن كيفية عمل الديمقراطية في بلدانهم.

وإذا كان هناك انفصال بين المواطنين وأولئك الذين يتمتعون بالسلطة السياسية فيما يتعلق بعمل الديمقراطية، من ناحية، فهناك على الجانب الآخر، فرصة. إن تفضيل مواطنينا للديمقراطية هو فرصة للديمقراطية أكبر وأفضل؛ ولحوكمة رشيدة؛ ولزيادة تمكين المواطنين؛ ومكافحة الفساد؛ والشفافية الضريبية والمالية؛ وللسياسات القائمة على النتائج التي لها أثر حقيقي على حياة الناس وتبث الثقة والأمل. والنظم الانتخابية والقضائية ذات المصدقية والجديرة بالثقة، وحرية الصحافة، وتعزيز التعددية والمؤسسات القوية، كلها أمور أساسية لضمان ثقة الجهات الفاعلة السياسية والمواطنين في قواعد الديمقراطية.

إنها تمنع الأزمات الخطيرة والصراعات الشديدة، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية. وهي مسائل سياسية تستحق أن يعالجها القادة السياسيون ويناقشونها على سبيل الأولوية بغية إرساء الثقة والاستقرار اللازمين لتعزيز السلام والتقدم والرخاء والاستدامة. وكابو فيردي ملتزمة بالعمل بروح من التعاون والتصميم جنباً إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء لمعالجة انعدام الأمن في أفريقيا وبقية العالم. وبمكنا معا، بوصفنا الأمم المتحدة، أن نحول ذلك التحدي إلى فرصة لبناء عالم أكثر أمنا يكون فيه السلام والاستقرار والرخاء في متناول الجميع.

في هذا الأمر هنا، لأنه يتيح لنا الفرصة لإرساء مسار محسن لما نسعى إلى تحقيقه كجمعية. واليوم، في وقت يتسم بالتحديات بقدر ما هو مثير، نقف عند منعطف بين ما هو قائم وما يمكن أن يكون. نحن نعرف ما هو قائم، ونفهم ما يمكن أن يكون. إن التحدي الذي يواجهنا هو ضمان السلام والازدهار والتقدم والاستدامة للجميع. وسانت كيتس ونيفيس تقبل هذا التحدي وتظل شريكا مستعدا وراغبا في سعينا الجماعي من أجل عالم أفضل نستحقه جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به من فوره. **اصطحب السيد تيرانس ميشيل درو، رئيس الوزراء ووزير المالية والأمن الوطني والهجرة والصحة والضمان الاجتماعي في سانت كيتس ونيفيس، من المنصة.**

خطاب السيد خوسيه أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي.

اصطحب السيد خوسيه أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بالسيد خوسيه أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سيلفا (كابو فيردي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أود أن أتقدم إليكم بتحياتي باسم شعب كابو فيردي، سيدي الرئيس. لقد شاركنا في المناقشة العامة لهذه الدورة بهدف تسريع العمل بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. إن موضوع المناقشة العامة يجب أن يعبئ الدول بالفعل من أجل السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع.

إن التنمية رحلة طويلة وشاقة تؤدي فيها العلاقات الخارجية للبلدان دورا حاسما. والشراكات الإنمائية، وشروط التمويل على وجه الخصوص، مهمة. لكن هناك عامل حاسم واحد في هذا الصدد. والسبيل الوحيد أمام البلدان لتحقيق التنمية هو التعهد بالتزامات قوية داخل حدودها من خلال حكوماتها ومواطنيها وشركاتها ومنظمات المجتمع المدني. ويجب أن يكون هناك التزام قوي بتهيئة بيئة سياسية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية تشجع المواطنين والشركات ومنظمات المجتمع المدني على توجيه طاقاتها ومهاراتها ومواردها نحو التنمية الشخصية والتنظيمية والجماعية. كما يجب أن يكون هناك التزام قوي بضمان الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرشيدة. وفي كابو فيردي، نرى أن الناس والمؤسسات والثقة هي عناصر النجاح.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريس (سري لانكا).

تحتاج أفريقيا إلى نمو موسع واندماج أفضل في الاقتصاد العالمي لتمكينها من المشاركة في الإنتاج والتصدير، وإيجاد فرص عمل جيدة الأجر، والقضاء على الفقر المدقع، وضمان سعادة شعوبها. وهي تحتاج إلى تحول هيكلي لكي تتمكن من جعل اقتصاداتها العديدة القائمة على السلع الأساسية ذات القيمة المضافة المنخفضة أكثر تنوعا، مع قدر أكبر من الاندماج في سلاسل القيمة وزيادة القدرة التنافسية. ويتطلب ذلك تحولات من حيث الحد من مواطن الضعف، وزيادة القدرة على الصمود، والاستجابة للصدمات الاقتصادية والمالية والمناخية والصحية الخارجية وفي مجال الطاقة. ونحن بحاجة أيضا إلى التحول من حيث الترابط التكنولوجي، الذي يشكل عقبة رئيسية أمام التكامل الاقتصادي لأفريقيا. وتحتاج أفريقيا إلى الاستثمار بشكل حاسم ومتسق وفعال في رأس المال البشري، بما في ذلك من خلال التعليم الجيد والصحة للجميع والحصول على الاحتياجات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي المنزلي لكل أسرة.

ومن أجل تحقيق نتائج مهمة، تتطلب الاستثمارات التحويلية الطويلة الأجل قدرا كبيرا من التمويل الميسر، والقدرة على التنبؤ،

لقد أصبح العالم مترابلا بشكل متزايد. وأظهر لنا حجم وشدة جائحة مرض فيروس كورونا أنه في سياق انتشار انعدام الأمن الذي لا يعترف بالحدود، لا أحد آمن. والشراكات بين الدول أساسية للتغلب على التهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي. وينبغي أن ننظر إلى الأمن من منظور عالمي عريض القاعدة يراعي الأمن الصحي والمناخي والبيئي في سياق الجوائح وتغير المناخ؛ والأمن الغذائي والأمن العام في معالجة التفاوتات العميقة في الحصول على السلع الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي المنزلي؛ والأمن في مواجهة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والقرصنة البحرية والاتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية. ونعلم أن هناك خطرا كبيرا من أن يصبح أي من هذه العوامل الأمنية متوطنا. ولا يمكننا تهيئة بيئة ذات أمن عالمي دائم إلا من خلال التعاون الوثيق والشراكات والتضامن. ويجب أن نلتزم بضمان أن يكون منع نشوب النزاعات وحلها وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع عناصر أساسية في طريقنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد ازدادت التحديات التي تواجه قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن لا يمكننا السماح للسياق العالمي الصعب بإضعاف أو إنهاء التزاماتنا بخطة عام 2030. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يشجعنا على تنفيذ الإصلاحات، والانخراط في الاستثمار والتمويل والشراكات، ودعم التضامن الدولي. وينبغي أن يشجعنا على إصلاح الهيكل المالي الدولي، وتفعيل أدوات التمويل المتعلق بالمناخ والبيئة، وزيادة حقوق السحب الخاصة زيادة كبيرة، وتبسيط قواعد إصدارها وتخصيصها، وتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا. وينبغي أن يشجعنا على ضمان التمثيل العادل والمجدي للبلدان الأفريقية في مجتمع الأمم، بما في ذلك في مجلس الأمن وفي المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن يشجعنا بشكل نهائي على المضي قدما في تطبيع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وتطبيق المجتمع الدولي له كمييار لمنح الدول الجزرية الصغيرة النامية إمكانية الحصول على تمويل منخفض التكلفة وطويل الأجل، فضلا عن مستويات أعلى من التمويل.

خطاب السيد حمزة عدي بري، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية الصومال الاتحادية.

اصطحب السيد حمزة عدي بري، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، إلى المنصة.

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يسرني بالغ السرور أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد حمزة عدي بري، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بري (الصومال): يسعدني أن أقف أمامكم في هذه المنصة التاريخية لنشارك جميعا في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر عن تهانينا الصادقة لسعادتكم، ولدولة ترينيداد وتوباغو، بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، مؤكدا لكم استعداد الصومال الكامل للتعاون معكم أثناء قيامكم بالمسؤوليات الموكلة إليكم. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم تقديري لسلفكم السيد تشابا كوروشي لرئاسته الناجحة في الدورة السابعة والسبعين.

انطلاقا من موضوع هذه الجلسة المتمثل بإعادة بناء الثقة وتعجيل التضامن العالمي لتسريع العمل على خطة 2030 وأهدافها التنموية المستدامة، استذكر المثل الصومالي القائل "أقوني أركاموهريس"، والذي يعني أن "المعرفة نادرا ما تسبق البصر". الصومال بلد من الله به شعبا صامدا ذي إمكانات كبيرة غابرة، غير قابلة للحصر، نرى بشكل لا لبس فيه التناقضات الواضحة بين التقدم الواعد الموجود على الأرض، من جهة، والحقائق القاسية للتحديات التي نواجهها، من جهة أخرى. من أجل هذا، أقف أمام الجمعية اليوم كشاهد على العواقب الوخيمة الناتجة عن التقاعس عن العمل لإدراك ما يعنيه هذا التقاعس للناس الأبرياء العاديين عندما تظل أهداف التنمية المستدامة دون

وتوسيع نطاق النتائج، والوقت الكافي لتنفيذها. إن ثقل الديون الخارجية ومستويات المخاطر السيادية وشروط التمويل للبلدان والشركات الأفريقية هي قضايا خطيرة تعيق طريقها إلى التنمية. إنها تتطلب حولا منظمة ومنتسقة. ونحن بحاجة إلى آليات تخلق دورات حميدة. وتحويل الديون إلى تمويل مناخي وبيئي هو إحدى هذه الآليات. ويمكن للتحويلات من هذا القبيل أن تحرر الموارد للاستثمارات التي تحسن القدرة على الصمود، وتقلل من التعرض للصدمات الخارجية، وتخفض انبعاثات الكربون، وتحمي التنوع البيولوجي، وتوفر فرصا استثمارية للقطاع الخاص، وفرص عمل تتطلب مهارات للشباب. وقد وقعت كابو فيردي والبرتغال مؤخرا اتفاقا لتحويل الديون الثنائية إلى تمويل مناخي وبيئي للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف. ومن شأن المساهمات المقدمة من شركاء إضافيين أن تزيد من حجم الاستثمارات التحويلية وأن تعجل بتأثيرها.

وتؤكد كابو فيردي مجددا التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسات متكاملة. هدفنا هو القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2026، وعدم ترك أحد خلف الركب في التعليم وتسريع انتقالنا في مجال الطاقة. ونحن نستثمر في تقليل اعتمادنا على مصادر المياه الجوفية للزراعة. ونريد تحويل كابو فيردي إلى دولة رقمية وتتنوع اقتصادنا. ونتخذ خطة عام 2030 بوصفها طريقنا نحو تحقيق التقدم، وخطتنا الثانية للتنمية المستدامة موجهة نحو ذلك الالتزام. ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالوفاء بالالتزامات التي اتفقنا عليها للتو في قمة أهداف التنمية المستدامة، التي تعتبر حيوية لعقد العمل. وهي تدعونا إلى اتخاذ إجراءات ذكية ترمي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين حتى نتتمكن من التقدم بسرعة أكبر نحو تحقيق الرخاء والتقدم والاستدامة للجميع، دون ترك أحد خلف الركب.

الرئيس بالنياابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد خوسيه أوليبيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، من المنصة.

لا يمكننا زرع بذور الاستقرار والتقدم إلا في الأراضي التي تغذيها مبادئ الشورى والشمولية. واليوم، يواجه عالمنا تحديات غير مسبوقة، حيث إن معدلات العنف آخذة في الارتفاع بشكل خطير، والتقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، تخلق لنا جميعاً، دون استثناء، مخاطر جديدة مروعة. إذ أن الازدياد الملحوظ في النزاعات المسلحة والانقلابات العسكرية، خاصة في القارة الإفريقية، هو مبعث قلق بالغ، لما لهذه النزاعات من أثر مدمر على حياة المدنيين، ولما تؤديه من انتشار النزوح والفقر على نطاق واسع. وتلك هي الأمور كلها التي لا يزال الصومال يكافح من أجل التعافي منها. وفي ضوء الأحداث العالمية الأخيرة، والتي تُعيد إلى ذاكرتنا ماضيينا الأليم، فإننا ندعو إلى وقف فوري وشامل للعنف والدمار. كما ندعو إلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية وحماية النظم الدستورية الضامنة للحريات المدنية.

وفي عصر يتسم بتزايد الكراهية والعنف، فإن الصومال، ومن منطلق مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وبتقاليده وتراثه، يقف كمدافع ثابت عن مبدأ التسامح بين أصحاب الديانات، وتعزيز التفاهم المتبادل بينهم. إننا ندين بشكل صريح لا لبس فيه التمييز العنصري، والاضطهاد الذي يستهدف المجتمعات الإسلامية في كثير من أرجاء العالم. ونؤمن إيماناً راسخاً، بأنه لا يمكننا شق طريقنا نحو عالم متناغم، إلا من خلال احترام التنوع والقضاء على التحيز.

وتظل قضية فلسطين، التي لم تحل، وصمة عار على الضمير الجماعي، مؤكداً لكم أن الصومال سيواصل دفاعه عن الحقوق غير القابلة للتغيير للشعب الفلسطيني الشقيق، وتقرير مصيره، مؤكداً دعوته في قضية حل الدولتين العادلة، والذي يحترم حدود 1967. إن تضامناً مع فلسطين هو شهادة على التزامنا الثابت بالعدالة وحماية حقوق الإنسان.

إن الصومال يرحب بالخطة الجديدة للسلام، التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، حيث إنها تذكير بأن الصراعات تنشأ من عدم معالجة المشاكل الناتجة عن عدم المساواة. ونحن نتفق تماماً على ضرورة بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات من خلال التنمية الشاملة والحوار وحماية حقوق الإنسان.

تحقيق. وبينما نحن في منتصف هذه المرحلة من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يتعين علينا أن نكون قادرين على إضفاء طابع التجدد والتعجيل على أعمالنا، حيث انتهى وقت الرضا عن الذات، إذ أن الأجيال الصاعدة تتطلع منا، كقادة ودول ومؤسسات، تعزيز الجهود من أجل الوصول إلى الحلول المُبتكرة لمشاكلنا وأزماتنا، ومن ثم، إقامة شراكات فعالة لتحويل الوعود إلى سياسات والتزامات، وإلى إجراءات ملموسة. ويجب علينا أن نمارس بشكل كامل التزامنا الأخلاقي لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وهذه هي أفضل طريقة يمكننا من خلالها ضمان حصول الجميع على السلام والازدهار والتقدم والتنمية المستدامة.

لقد أظهرت جائحة كوفيد 19 هشاشة عالمنا المترابط، ولكنها أيضاً أبرزت قوة التضامن والتعاون التي تُرشدنا خلال الأوقات العصيبة. كشفت هذه التجربة المؤلمة عن فجوات في القدرة على تعبئة الموارد، وفي آليات التأهب والاستجابة للوقاية من الأوبئة. وعليه، وبناء على ما يتطلبه من تقديم استجابة عادلة وعاجلة لحالات الطوارئ العالمية من القيادة، يجب علينا أن نتبع نهجاً يضم المجتمع بأكمله. وفي هذا الصدد، نوصي ببناء منصات لتنسيق السياسات على المستويين العالمي والإقليمي، وتجميع الموارد والخبرات لتعزيز نظام الوقاية من الأوبئة والتأهب. علماً بأنه يجب على هذه المنصات أن تعتمد نهجاً يحقق المساواة وأهداف التنمية المستدامة كمبادئ أساسية لتعزيز قدراتنا الجماعية على اكتشاف مثل هذه الصدمات، والاستجابة لها والتعافي منها، وتعزيز التضامن العالمي.

وكما أظهر التباين والتفاوت في تعبئة الموارد خلال فترة الجائحة، فإن الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام المالي العالمي لم تكن أكثر إلحاحاً في أي وقت مضى. إذ أننا نعيش في عالم واحد مترابط، يتقاسم سكانه تطلعات وتحديات بشكل مماثل، ولهذا فإننا في حاجة ماسة إلى اعتماد نظام مالي قادر على تغيير هذه الحقائق الملموسة والمؤلمة. لقد حان الوقت لتجاوز الهياكل التي عفى عليها الزمن، وتصحيح المظالم التاريخية من أجل صياغة نظام مالي يتماشى مع قيم الرخاء المشترك والتقدم الجماعي.

نفسه، وفي سلام مع بقية العالم ركنا أساسيا في سياستنا الخارجية، حيث نسعى إلى التعايش السلمي والتعاون الفعال مع جيراننا وشركائنا لتحقيق الرخاء المشترك. وعلى الصعيد المحلي، اتخذنا نهجا تصالحيا للتوصل إلى تسويات سياسية، وتعزيز التماسك الدائم داخل مجتمعنا. في حين أخذنا بيد من حديد لاجتثاث التطرف والقضاء عليه. وقد شهدت حملتنا الأخيرة ضد الإرهاب نقلة نوعية ضد الإرهابيين عسكريا وماليا وايدولوجيا. ونجحت في تطهير أكثر من 45 في المائة من المناطق التي كانت تحتلها في السابق جماعة الشباب الإرهابية في أقل من عام واحد.

لقد أثبتت مساعيها خلال العام الماضي أنه مع الالتزام والتصميم والتعاون الفعال مع الشركاء والمجتمعات المحلية، لن يكون لدى الإرهابيين حجر يخبثون تحته. ولهذا ندعو إلى ضرورة استخدام نهج مماثل للقضاء على الإرهاب الدولي، كما يجب علينا ضمان الاندماج الفعال للمجتمعات المحلية، وحماية حقوقها من خلال توفير العدالة النافذة وسيادة القانون. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بشجاعة وتضحيات بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال، كما نشكر البلدان المساهمة بقوات، وجميع شركائنا وحلفائنا على دعمهم الأخوي. وتلتزم الصومال بالتنفيذ الكامل لخطة الانتقال الأمني وتولي المسؤوليات الأمنية الكاملة بعد الخروج الكامل لقوات بعثة الاتحاد الإفريقي الانتقالية في الصومال بحلول عام 2024.

وفي هذا السياق، أود أن أكرر نداء الصومال من أجل الرفع الكامل وغير المشروط لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1992، وهو الحظر الأطول زمنا، والأكثر توسعا وشمولا لأنواع الأسلحة على الإطلاق في العالم. علما بأن الصومال اليوم لديه أنظمة إدارية أكثر قوة للتحكم في حيازة الأسلحة النارية واستخدامها وتخزينها. إن رفع الحظر سيمكنا من مكافحة الإرهاب بشكل فعال، وبناء مستقبل سلمي ومزدهر لشعبنا.

يتطلع الصومال إلى مستقبل زاهر ومشرق، بحيث نقرب من تحقيق ثلاث خطوات حاسمة. أولا، الوصول إلى مرحلة تحقيق متطلبات

نعيش في نظام دولي متشردم، من جهة، وغير متكافئ، من جهة أخرى. ولهذا أدعو زملائي رؤساء الدول والحكومات للعمل معا لإصلاح الهيئات المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة والنظم المصرفية التنموية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لأنه لم تعد هذه المؤسسات، بهيكلها الحالية، صالحة للتصدي للتحديات التي نواجهها اليوم. وعليه، يجب علينا جميعا أن نبدأ بشكل جماعي في تنفيذ أجندة جماعية تجعل هذه المؤسسات أكثر شمولاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة، وملائمة لأغراضها وأهدافها ومقاصدها.

إن قمة المستقبل التي تبناها الأمين العام للأمم المتحدة تقدم فرصة نادرة لمعالجة هذه الأهداف المشتركة. وندعوكم لمناصرة السلام والعدالة والقانون لوضع الأساس لعالم يتم فيه حل النزاعات من خلال الدبلوماسية والوسائل السلمية.

يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا للبشرية جمعاء. وهو تحد لا يعرف حدودا، ولا يستجيب لرود معزولة، ولا يمكن معالجتها إلا من خلال العزيمة الموحدة. إن الأحداث المناخية المتطرفة، وارتفاع درجة الحرارة، وحرائق الغابات المشتعلة التي تلتهم مجتمعات بشكل غير متوقع، وفي كثير من الأحيان خارج عن التنبؤات، تبعث لنا كلها تنذيرات واقعية بأن عواقب التفاعس عن العمل الجماعي المسؤول لم تعد مصدر قلق بعيد. وفي السنوات الأخيرة، وقع الصومال بين حلقة مفرغة من الجفاف الطويل والفيضانات المدمرة التي أودت بحياة الآلاف وشردت الملايين، ومن الظلم، إلى حد كبير، أن يتحمل الصومال - الدولة التي تسهم بالحد الأدنى من انبعاثات الكربون عالميا - وطأة الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن هذه المنصة، ندعو المجتمع الدولي إلى دعمنا في معالجة هذه القضية الملحة، وتعزيز قدراتنا على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ليس هناك دولة أكثر فقرا، مقارنة بوضعها في الستينيات، من الصومال. ومع ذلك، أحرز الصومال في العقد الماضي تقدما ملحوظا نحو السلام والاستقرار، وبدأنا نشهد نمو اجتماعيا واقتصاديا نوعيا وملموسا. لقد أخذت حكومتنا مبدأ أن الصومال يعيش في سلام مع

دينيس فرانسيس على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، وأتمنى له رئاسة ناجحة جداً.

يواجه المجتمع الدولي اليوم أزمات متعددة على مستوى لم نشهده من قبل، وذلك في أعقاب الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا. وتتراوح التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان النامية من زيادة الفقر المدقع والديون الخارجية والهيكل المالي الدولي غير العادل إلى الكوارث الطبيعية الشديدة التي شوهت في أجزاء كثيرة من العالم، خاصة الكوارث الطبيعية الأخيرة التي وقعت في المغرب وليبيا. وانضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا وتعازينا لشعبي المغرب وليبيا. وقد تقاومت تلك التحديات بالفعل بسبب التوترات الإقليمية والتدابير الانفرادية نتيجة للتنافس الجيوسياسي، الأمر الذي أعاق التقدم الإنمائي الذي تحقق بشق الأنفس خلال العقد الماضي، بل وهدد أيضاً بقاء البشرية جمعاء.

وفي هذا المنعطف الحرج، يلزم إيجاد أنسب الحلول من أجل التصدي لتلك التحديات. وهناك حاجة إلى إجراءات موحدة وجماعية تسترشد بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن نتمسك بقوة بتعددية الأطراف في معالجة تلك التحديات. ولإنقاذ عالمنا من كارثة أخرى، أصبحت حكمتنا المشتركة وتصميمنا السياسي الموحد أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ويجب أن يتم ذلك بتتحية أي مصالح أحادية جانباً وتجنب المزيد من المواجهة والانقسام بين الدول الأعضاء بحزم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب إصلاح الأمم المتحدة بطريقة تمكنها من الوفاء بولايتها بفعالية. ونحن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر فعالية وملائمة للغرض منها في مشهدها الجيوسياسي المتغير بسرعة، وأن تكون قادرة على التصدي للتحديات التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. ونعتقد أننا الآن أكثر استعداداً لمواجهة التحديات العالمية، التي تشمل التقدم العلمي والتكنولوجي والابتكار. ولكن بدون إرادتنا الجماعية والمسؤوليات المشتركة والإجراءات الجماعية، ستظل الشعوب الأكثر ضعفاً في العالم متخلفة عن الركب.

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث نجحنا في الوصول إلى نقطة القرار في إطار هذه المبادرة، ونتوقع أن نصل إلى نقطة الإكمال بحلول نهاية هذا العام، مما يمهد الطريق لتخفيف عبء الديون عن الصومال، وإطلاق العنان للموارد الحيوية للصومال لتحقيق نماء ذاتي. ثانياً، الوصول إلى مرحلة ما بعد الإرهاب، المتمثل بحركة الشباب الخوارج. فبينما نواصل حملتنا بقوة للقضاء على الإرهاب من وسطنا، نحن متفائلون بالفرص التي لا نهاية لها لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في بلد خال من التهديدات الأمنية.

ثالثاً، الوصول إلى مرحلة ما بعد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. خروج القوات الأجنبية وتحمل الدولة الصومالية المسؤولية الكاملة عن أمنها هو خطوة مهمة نحو إعادة تأكيد سيادتنا، وإعادة تأسيس العقد الاجتماعي مع مواطنينا، وتعزيز مجتمع مسالم ومتماسك. ونحن على استعداد للانضمام مرة أخرى إلى المجتمع العالمي كشريك نشط ومنتج. وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلينا في هذه المرحلة، وأن تكونوا جزءاً من نجاحنا.

في الختام، الصومال بلد جميل، غني برأس مال طبيعي وبشري، أبوابنا مفتوحة على مصراعها أمام أي جهد تعاوني للاستثمار في إمكاناتنا المتنوعة، وتحقيق الرخاء المشترك للجميع. استثمر في الصومال، استثمر في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد حمزة عبيدي بري، رئيس وزراء جمهورية الصومال الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سالومكساي كوماسيت، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد كوماسيت (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التهنية للسيد

وبالمثل، وبغية توسيع نطاق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية أن يعملوا معا على نحو أكثر تنسيقا. كما يجب أن تضطلع المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة بجميع مستوياتها بدور أساسي في تعبئة الموارد وتنسيقها، بما في ذلك عن طريق دعم البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لمعالجة تحدياتها الخاصة.

ومن الواضح أن إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كانت تتمثل دائما في عدم كفاية التمويل. وقال الأمين العام غوتيريش إن "النظام المالي العالمي متحيز ومفلس أخلاقيا ويحايي البلدان الغنية". وهذه إشارة واضحة إلى أن إصلاح الهيكل المالي الدولي مهمة ملحة طال انتظارها، ولا يمكن القيام بها بدون تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي، ووضع المعايير، والحوكمة الاقتصادية العالمية بغية التكيف مع المشهد الاقتصادي العالمي المتغير.

بالنسبة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد هدف إنمائي عالمي بل هو التزام وطني. وإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة العالمية الـ 17، يعمل بلدي أيضا على تحقيق الهدف 18 من أهداف التنمية المستدامة - إنقاذ الأرواح من الذخائر غير المنفجرة. وعلى الرغم من إحراز تقدم بدرجات متفاوتة في معظم هذه المؤشرات، فإن الذخائر غير المنفجرة لا تزال تشكل تهديدا لتنميتنا الوطنية وعقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. لذلك، نغتنم هذه الفرصة لنطالب المجتمع الدولي بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة للتصدي لتلك المهمة الصعبة والطويلة الأمد.

فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، فإن إدماجها في استراتيجياتنا الوطنية يعكس تفانينا الذي لا يتزعزع. وعلى الرغم من جهودنا الكبيرة، لا يزال التقدم المحرز أقل من المنشود، حيث شهد تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة جمودا أو تراجعاً. وتقوم حكومة

إن حل الصراعات والنزاعات العالمية بالوسائل السلمية هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لضمان السلام والتعايش الدائمين. وفي هذا الصدد، نحث على وضع حد فوري للنزاع في أوكرانيا من خلال الحوار السلمي، الذي بدون سنظل جميعا نتضرر من هذا النزاع. ونطالب أيضا بجل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط. وتدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جميع الأطراف المعنية إلى استئناف الحوار واستعادة الثقة المتبادلة من أجل حل القضية الفلسطينية التي طال أمدها من خلال إقامة دولتين تتمتعان بالسيادة، وتعايشان بسلام، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، ترى أن الأحادية، ولا سيما التدابير القسرية الأحادية، لا تتعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي فحسب، بل تؤدي أيضا إلى عواقب سلبية وخيمة يتكبدها الأبرياء وتعوق التنمية الوطنية لكثير من البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يواصل وفد بلدي ضم صوته إلى النداء العالمي لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ورفعها من قائمة الدول الراحية للإرهاب، بالإضافة إلى الدعوة إلى إنهاء جميع التدابير القسرية الأحادية الجانب.

ومع اقترابنا من نقطة منتصف المدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال العديد من البلدان متخلفا عن الركب. ولذلك، يجب علينا أن نواصل تعزيز جهودنا الجماعية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك تسخير الإنجازات العلمية والتكنولوجية لتسريع التنمية المستدامة وتوفير زخم جديد للنمو المدفوع بالابتكار. وفي مؤتمر قمة مجموعة الـ 77 والصين الذي عقد في هافانا الأسبوع الماضي، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان النامية مجددا أن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت أساسية لمواجهة التحديات العالمية، وهي إحدى الآليات الدافعة للتحول لتسريع التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030. وفي هذا السياق، بات وجود نظام حوكمة عالمي قائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار أمرا أساسيا لتحديد المشاكل وإيجاد حلول فعالة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وحفظ البيئة، والحد من الفقر، ومعالجة انعدام المساواة.

الصدد، يحث بلدي على الوفاء بالالتزام الدولي بتعبئة 100 بليون دولار من التمويل المناخي للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يتق وفدنا في أن نتائج مؤتمر قمة الطموح المناخي لعام 2023 ستسري الأساس لاتخاذ إجراءات ملموسة في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لابسوف (أوزبكستان).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السادسة والخمسين لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بوصفها منظمة حكومية دولية للتعاون الإقليمي، لم تدعم الإقليمية وتعددية الأطراف فحسب، بل اضطلعت أيضاً بدور مركزي في صون وتعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ونحن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمون بزيادة تعزيز جماعة الرابطة، فضلاً عن تعزيز وحدتها ومركزيتها في انخراطنا مع الشركاء الخارجيين، بما في ذلك من خلال الآليات التي تقودها الرابطة، بغية تهيئة بيئة مؤاتية للسلام والاستقرار والازدهار في المنطقة وخارجها.

وفي عام 2024، ستتولى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رئاسة الرابطة تحت شعار "تعزيز الترابط والقدرة على الصمود". وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البناء على الإنجازات السابقة للرابطة في تعزيز جماعتها وتعزيز العلاقات الخارجية للآسيان مع شركائنا من أجل أن تكون الرابطة أكثر ترابطاً ومرونة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتعددية الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة، فضلاً عن تصميمنا الراسخ على النهوض بتنفيذ الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - لكي لا يتخلف أحد عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد ديمكي ميكونين حسن، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الآن بعملية الاستعراض الوطني الطوعي الثالث، حيث تجري تحليلاً للمسار بشأن أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة لتحديد ما يحتاج منها إلى مزيد من الاهتمام والدعم. وسنقدم استعراضنا الوطني الطوعي أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذنا تدابير مختلفة، بما في ذلك وضع استراتيجية للتمويل كجزء من إطارنا التمويلي الوطني المتكامل، بغية بناء هيكل تمويل وطني أكثر مرونة وفتح نافذة من الفرص لتلبية الاحتياجات التمويلية.

أما بالنسبة لجهودنا الرامية إلى تخرج بلدنا من قائمة أقل البلدان نمواً، فقد شرعنا في اعتماد استراتيجيتنا الوطنية للانتقال السلس لمساعدة الحكومة والشركاء الإنمائيين وأصحاب المصلحة ذوي الصلة على مواصلة التركيز بشكل أكبر على الأولويات الإنمائية من خلال تلبية الاحتياجات ومعالجة التحديات الأكثر إلحاحاً التي قد تعطل عملية تخرج البلد من القائمة.

ولدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رأس مال طبيعي كبير، وتنوع بيولوجي غني، وموارد مائية وفيرة، فضلاً عن فرصة تطوير الطاقة المتجددة والاستثمار في احتجاز وتخزين الكربون، الذي يمكن أن يوفر للبلد إمكانات إنمائية كبيرة. وفي هذا السياق، نقر بالدور المهم للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في النهوض بخطة التنمية الوطنية للبلد من أجل تعزيز النمو الأخضر والشامل، فضلاً عن الاقتصاد الرقمي عوضاً عن الاقتصاد القائم على الموارد، بهدف تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، اعتمد بلدي رؤية واستراتيجية وطنيتين لتنمية الاقتصاد الرقمي.

وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين أقل البلدان إسهاماً في الانبعاثات العالمية، وشأننا شأن الآخرين، فقد وقعنا ضحية لتغير المناخ. ومع ذلك، التزمنا بقوة بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمناخ. واعتمدت حكومتي بالفعل استراتيجيتها الوطنية لتغير المناخ، ولكن ضمان تنفيذها الكامل والفعال يتطلب موارد مالية كافية ومساعدة فنية. وهذا يعني الوصول إلى التمويل المناخي وموارد التمويل الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يدعم البلدان النامية إلى حد كبير. وفي هذا

التوترات ومنع تهديد الأسلحة النووية. وينبغي لنا أيضا أن نكفل استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي على نحو مسؤول، وبطريقة تعود بالنفع على البشرية.

ويمكن للمجتمع العالمي أن يتصدى لتلك التحديات من خلال التعاون الهادف. إن نص وروح ميثاق الأمم المتحدة يتطلبان منا التكاتف للتصدي لتلك التحديات بأقصى درجات الشعور بالإلحاح والشراكة. وتدعو إثيوبيا جميع الدول الأعضاء إلى إعادة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة. فالحفاظ على الوضع الراهن لن يعزز مصلحتنا المشتركة المتمثلة في ضمان السلام والازدهار. وينبغي أن نعمل بشكل جماعي من أجل نظام متعدد الأطراف شامل لتجديد تضامنا العالمي. ومن الأهمية بمكان إقامة نظام عالمي جديد للأمن الجماعي يحترم سيادة الدول الأعضاء ويمنع نشوب النزاعات. وإثيوبيا، بوصفها نصيرا منذ زمن طويل لعمليات حفظ السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم ومشاركا نشطا فيها، تشدد على أن إصلاح مجلس الأمن ليس خيارا بل ضرورة مطلقة. إننا بحاجة إلى أن يكون مجلس الأمن، بعد إصلاحه، تمثيلا وملائما للغرض. وتخصيص مقاعد دائمة لأفريقيا، على النحو المبين في موقفنا القاري الموحد، له ما يبرره سياسيا وأخلاقيا.

وتشيد إثيوبيا بجهود الأمين العام فيما يتعلق بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من الأنصبة المقررة. والملكية الوطنية للمسؤوليات الأمنية أمر أساسي. ولكي تحقق عمليات حفظ السلام أهدافها، ينبغي تقديم دعم قوي لبناء القدرات للهياكل الوطنية لإنفاذ القانون.

إن الجزاءات الانفرادية والتدابير الاقتصادية القسرية تنتهك مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإثيوبيا تعارض هذه التدابير المفروضة على البلدان النامية وتدعو إلى إزالتها دون قيد أو شرط. ونود أن نشدد على أن الحوار الدبلوماسي بين الدول ذات السيادة ينبغي أن يكون الأداة الرئيسية لحل الخلافات.

وما فتئت إثيوبيا وبلدان نامية أخرى تدعو أيضا إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة برمتها. وتدعو إلى آلية متعددة الأطراف

السيد حسن (إثيوبيا) (تكلم بالأمهرية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة باسم إثيوبيا. وأود أيضا أن أهنئ السيد دينيس فرانسيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، مؤكدا دعم بلدي الكامل له في أداء مهامه.

(تكلم بالإنكليزية)

إننا نجتمع في وقت يواجه فيه العالم العديد من التحديات. وفي مثل هذه الأوقات، يجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت لدينا الإرادة السياسية اللازمة لاختيار الشراكة العالمية بدلا من المنافسة الجيوسياسية. هل نحن مستعدون للعمل معا نحو عصر واعد من الرخاء المشترك؟ هل نحن ملتزمون بالعمل معا لإنقاذ كوكبنا وتلبية تطلعات أكثر من 8 بلايين شخص؟

والحقيقة غير المريحة أننا نشهد على نحو متزايد خيارات سياسية تؤدي إلى تصعيد التوترات وتهدد السلام والاستقرار في العالم. فالفقر والجوع في ازدياد. والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خرج عن مساره، ويتوارى هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030.

ويؤدي التضخم العالمي وارتفاع تكاليف المعيشة إلى تقويض مكاسب التنمية، مما يزيد من تفاقم التحديات التي تواجهها المجتمعات الأكثر ضعفا. ولا يزال الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية المهارات أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

ولا يزال تغير المناخ يحدث أثارا مدمرة في جميع أنحاء العالم. وتعاني أفريقيا وغيرها من المناطق المعرضة للتأثر بالمناخ من آثار ضارة غير متناسبة. ولم يتحقق هدف تعبئة 100 بليون دولار بحلول عام 2030 لدعم جهود التخفيف والتكيف في البلدان النامية. لذلك، ينبغي اغتنام فرصة المؤتمر الثامن والعشرين القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها فرصة سانحة لاتخاذ إجراءات جريئة.

ويشكل تهديد الأسلحة النووية مصدرا آخر للقلق الشديد للبشرية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للحوار من أجل تهدئة

للعدالة الانتقالية. وأجريت بفعالية مشاورات على الصعيد الوطني بشأن خيارات السياسة العامة للعدالة الانتقالية في جميع المناطق في جميع أنحاء البلد. ومن خلال لجنة الحوار الوطني، شرعت إثيوبيا أيضا في حوار شامل لمعالجة الشواغل المجتمعية السابقة والحالية على حد سواء. ونحن على ثقة من أن ذلك سيسهم في تحقيق مستقبل مزدهر لجميع المواطنين.

والأزمات الناجمة عن النزاعات في القرن الأفريقي تتطلب نهجا إقليميا، بدعم من المجتمع الدولي. ونعرب عن تضامننا مع الدولة الشقيقة جمهورية السودان التي تمر بأوقات عصيبة. ونحن واثقون من أن السودان سيجد سبيلا لحل النزاع سلميا وإعادة إحلال النظام. وما فتئت إثيوبيا تدعم الجهود المبذولة من أجل السلام، مع الاحترام الكامل لسيادة السودان وسلامته الإقليمية.

ومن المهم كفالة التنسيق بين جميع مبادرات السلام. وتواصل إثيوبيا الوفاء بمسؤوليتها من خلال تعزيز التكامل الإقليمي لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي والعلاقات بين الشعوب. ونحن نعمل على تحقيق الإمكانيات الإنمائية لمنطقتنا. وإثيوبيا عاقدة العزم على التعاون مع جيرانها لتوسيع التجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي من خلال تطوير الهياكل الأساسية وكفاءة الخدمات اللوجستية الفعالة والترابط. وأي اختناق قد يقيد الازدهار المشترك للمنطقة يجب معالجته بنهج منسق. وتعزيز الشراكة الوثيقة أمر بالغ الأهمية لتوفير الوصول إلى الترابط السلس.

إن تنمية الثقة والصداقة المتبادلتين هو الخيار الصحيح للتعاون الإقليمي والترابط. ويؤثر التعاون الإقليمي تأثيرا إيجابيا على حياة الناس، لا سيما عندما تكمله مشاريع بنية تحتية متطورة. وسد النهضة الإثيوبي الكبير هو أحد هذه المشاريع التي تلبى تطلعات التنمية المشروعة للإثيوبيين والمنطقة ككل. وترحب إثيوبيا باستئناف المحادثات الثلاثية مع مصر والسودان. وما زلنا ملتزمين بالتوصل إلى نتيجة مفيدة للجميع عن طريق التفاوض ويسرها الاتحاد الأفريقي.

إن أفريقيا قارة أمل، وتنطوي على إمكانات هائلة لتحقيق الرخاء. وتنفذ القارة بالفعل خططها التحولية والطموحة لعام 2063. بيد أن

أكثر شمولا وفعالية تعمل بإنصاف لصالح البلدان النامية. وقد أيدت المجموعة المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تلك الدعوة، ولهذا السبب تشعر إثيوبيا بالامتنان لدعوتها للانضمام إلى المجموعة.

ومع أن العالم لديه الموارد المالية لتمويل جميع الأهداف الإنمائية المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد تأخر تنفيذها. ولذلك، فإن ما نحتاج إليه هو الالتزام السياسي الراسخ والشراكة العالمية المتجددة. كما ينبغي تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بالكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد قامت إثيوبيا بمواءمة خطتها الإنمائية ومدتها 10 سنوات مع أهداف التنمية المستدامة. ونحن عازمون على التعجيل بإصلاحاتنا السياسية والاقتصادية الشاملة من أجل مجتمع أكثر سلمًا وازدهارا. وملتزمون أيضا بإيجاد حلول شاملة لأزمة المناخ. والبرنامج الرئيسي الذي تملكه إثيوبيا - المبادرة الوطنية للإرث الأخضر - دليل على ذلك الالتزام. والهدف من البرنامج هو زراعة ثقافة خضراء وضمان تنمية البلد من خلال المبادرات الخضراء الريفية والحضرية. وكان البرنامج ناجحا، ونحن نبذل قصارى جهدنا لتبادل خبراتنا.

لقد أنهى اتفاق برينوريا للسلام نزاعا استمر عامين في شمال إثيوبيا. وكان الاتفاق تجسيدا عمليا للحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ولا يزال تنفيذه يحرز تقدما كبيرا، على الرغم من بعض التأخير في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وثمة حاجة إلى التعجيل بالعملية وضمان استكمالها بنجاح. واستمرار تنفيذ الاتفاق دليل واضح على التزام الحكومة بحل الخلافات السياسية من خلال الحوار والوسائل الدستورية. كما أننا نضطلع بنشاط في برامج لإعادة التأهيل والتعمير في المناطق المتضررة من النزاع.

أود أن أؤكد مجددا أن الحكومة ملتزمة بتوطيد السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ونواصل السعي إلى الحوار من أجل إيجاد حلول مستدامة وسلمية. وبغية ضمان المساءلة والمصالحة وقول الحقيقة وتضميد الجراح، تقوم إثيوبيا بوضع اللسات الأخيرة على سياستها

سعادة السيد تشابا كوروشي، على قيادته المقتردة لعملا الجماعي خلال العام الماضي في بيئة مليئة بالتحديات. ونتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على بصيرته الاستراتيجية وقيادته الدينامية والعملية المنحى من أجل تشكيل مستقبل أفضل وسلمي ومزدهر ومشارك للبشرية والكوكب من خلال أولوية التعاون المتعدد الأطراف في الأمم المتحدة.

نجتمع اليوم في ظل الخلفية العالمية لمؤشرات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي التي تشير جميعها إلى الاتجاه الخاطيء، والطريق أمامنا ليس سهلا علينا جميعا. وذلك يتطلب شراكتنا الفردية والجماعية من أجل شعوبنا وازدهارنا وكوكبنا. وبالنسبة لباوبا غينيا الجديدة، ما زلنا نواجه وضعنا مضنيا فيما يتعلق بإعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا.

ويزداد الأمر سوءا بسبب تقادم أزمة المناخ، والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المتعلقة بسلسلة التوريد للحرب غير المقبولة التي تشن ضد أوكرانيا، والأعباء المالية والاقتصادية الناشئة عن النظام المالي الدولي غير العادل والعتيق القائم والتحديات المحلية التي نواجهها، والتي تشمل النمو الاقتصادي، والقدرة على تحمل الديون، وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا وتوفير الحماية الاجتماعية.

ومع ذلك، يشجعنا أن يجتمع العالم هنا لمناقشة واستكشاف الفرص والحلول للتغلب على تحدياتنا الإنمائية المشتركة. والثرثرة الخطابية والوعود الجوفاء هو ما يجب أن نتجنبه. وبدلا من ذلك، دعونا نغتنم هذه الفرصة لضمان أن نضع سبلا ووسائل ملموسة وموجهة نحو تحقيق النتائج وقابلة للتطبيق تمكننا من تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنينا بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب ومستدامة، وتحقيق التطلعات الإنمائية لبلداننا مع حماية بيئتنا.

وقد قررت حكومة بلدي أن تتولى زمام القيادة والملكية الجريئة والحاسمة والعملية بغية التصدي لتحدياتنا الإنمائية بشكل مباشر في مجالات حاسمة مثل النمو الاقتصادي، والخدمات الصحية، والتعليم، وقطاع القانون والعدالة، والهيكل الأساسية، بما في ذلك تكنولوجيا

إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا يتطلب تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية. وينبغي إصلاح الهيكل المالي الدولي، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات أفريقيا وأولوياتها. وينبغي أن يكون الحل السريع لأزمة ديون أفريقيا وتوفير تمويل إنمائي إضافي على رأس جدول أعمالنا.

وتدعو إثيوبيا إلى إقامة نظام دولي شامل يعترف بإسهام جميع البلدان. إن بقاء البشرية ذاته وسلامة كوكبنا وسلام العالم وأمنه، كلها على المحك. ولذلك، فإن الأمل والعدالة والمساواة للجميع هو ما ينبغي أن يحدد جدول الأعمال الأساسي للجمعية حقا. وفضلا عن الخطابة، تقع على عاتق هذا الجهاز مسؤولية تعزيز توافق الآراء العالمي وترجمة الأفكار المقترحة في هذه القاعة ذاتها إلى إجراءات ملموسة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أننا نمر بمنعطف حرج يجب أن نتصافر فيه البشرية مع وحدة الهدف من أجل السلام والازدهار. وإذ ندرك تماما أن وقتنا للخدمة محدود، ينبغي لكل واحد منا نحن المجتمعين هنا اليوم أن يفكر مليا في الإرث الذي نود أن نتركه ورائنا للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد جون روسو، نائب رئيس الوزراء ووزير الهجرة والأراضي والتخطيط العمراني في دولة بابوا غينيا الجديدة المستقلة.

السيد روسو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني أن أخطب هذه القاعة لأول مرة بصفتي نائبا لرئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة وبالنيابة عن رئيس الوزراء، الأونرابل جيمس مارابي، وحكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها. وأهنئ رئيس الجمعية العامة وحكومة وشعب ترينيداد وتوباغو على انتخابه الناجح لرئاسة أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين. وبفضل خبرته الدبلوماسية الواسعة والمنظور الفريد لزميل من إحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن موضوعه المختار، السلام والرخاء والتقدم والاستدامة، وفي صميمه تعددية الأطراف، يجد صدقيا طيبا لدينا. وأتمنى له التوفيق في الاضطلاع بولايته، مؤكدا له دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أشكر سلفه،

المحلي للآزمات العالمية المتعددة والتحديات الوطنية التي نواجهها. ونحن مصممون على ضمان أن تكون خريطة طريقنا الإنمائية الجديدة نقطة انطلاق للتنفيذ التدريجي لخطة عام 2030 بطريقة أكثر شمولاً وتركيزاً وسعة حيلة وخضوعاً للمساءلة.

وقد أعطت بابوا غينيا الجديدة الأولوية للصحة بوصفها أجندة إنمائية وطنية أساسية، على النحو المبين في خطتنا الإنمائية الرابعة الجديدة المتوسطة الأجل والخطة الصحية الوطنية للفترة من 2021 إلى 2030، مدعومة بالسياسات ذات الصلة. ويؤكد ذلك التزامنا بالتغطية الصحية الشاملة والرعاية الصحية الجيدة والميسورة التكلفة، من خلال التركيز على الناس وبيئتهم، والمشاركة مع الشركاء الاجتماعيين والقطاعات، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة والميسورة التكلفة. وجاء هذا الالتزام الذي أعيد تأكيده في أعقاب استعراضنا الوطني لنظام الرعاية الصحية لعام 2020، الذي أبرز الحاجة إلى استعراض وإصلاح السياسات والقوانين المتعلقة بالمسائل الصحية في البلد وإلى نظام صحي أقوى من أجل تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية لشعبنا وتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وشدد الاستعراض كذلك على أهمية اتباع نهج يقوم على تعدد أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة بغية تعبئة الموارد والتكنولوجيا المناسبة والدعم المالي، بما في ذلك بناء القدرات وفرص التدريب، بهدف تحقيق النتائج الصحية التي نحتاجها لشعبنا وبلدنا، فضلاً عن ضرورة كفاءة الإدارة الفعالة والمساءلة في قطاع الصحة، بما في ذلك الشفافية والرقابة المناسبة في إجراءات وعمليات الشراء وآليات التسليم، التي تعتبر حيوية للتخلص من التكاليف العامة وسوء الممارسة في قطاع الصحة.

وما زلنا نواجه تحديات كبيرة تتعلق بالرعاية الصحية في الوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية ومكافحتها، وفي مجال الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل. ولا يزال السل أيضاً مصدر قلق بالغ في بلدنا، وما زلنا نشهد زيادة في الوفيات المرتبطة بنمط الحياة والسرطان في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فقد أحدثت المراجعة والإصلاحات الصحية والخصخصة الاستراتيجية آثاراً إيجابية، بما في

المعلومات والاتصالات للحكومة الإلكترونية. كما اتخذنا هذا النهج في التعامل مع الصدمات الخارجية لبلدنا وشعبنا. ويجري الآن معالجة هذه القضايا من خلال خطة بابوا غينيا الجديدة الإنمائية الخمسية الجديدة المتوسطة الأجل الرابعة للفترة -2023 2027، التي أطلقناها في تموز/يوليه، مع موضوع الرخاء الوطني من خلال تنمية الاقتصاد و 12 مجالاً استراتيجياً من مجالات التركيز ذات الأولوية لتنميتنا الوطنية. وتحدد الخطة أيضاً بوضوح التدابير، بما في ذلك التمويل، التي ستكون ضرورية لتحقيق أولوياتنا وتطلعاتنا الإنمائية.

وقد شرعنا في تنمية اقتصادنا من مستواه الحالي البالغ 31 بليون دولار سنوياً إلى 57 بليون دولار بحلول عام 2030، ونهدف إلى إيجاد مليون وظيفة إضافية في جميع أنحاء البلد. وسيحفز ذلك تنوع اقتصادنا من قطاع الطاقة غير المتجددة، الذي يحركه التعدين والنفط والغاز، إلى الدعم التكميلي من قطاع الطاقة المتجددة، بما في ذلك الزراعة ومصائد الأسماك وقطاع الخدمات والدعم الملموس لمشاريعنا الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعين غير الرسمي والرسمي. وسينطوي ذلك أيضاً على توفير الهياكل الأساسية اللازمة، إلى جانب الاستثمار في التعليم والصحة والمناطق الاقتصادية الخاصة، مع حوافز للاستثمار المنتج، من أجل دفع بلدنا إلى الأمام.

إن خطة التنمية الوطنية، إلى جانب خريطة طريق التنمية الاستراتيجية الشاملة طويلة الأجل لرؤية عام 2050، تشكل حجر الزاوية للمستقبل الذي نصبو إليه. وستسهم في تحسين نوعية حياة شعبنا، وتعزيز ازدهار البلد وسلامه وأمنه، وتعزيز حماية البيئة بشكل أفضل والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بالإضافة إلى تمكين بابوا غينيا الجديدة من أن تصبح ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2030 وتحسين ترتيبنا العالمي على مؤشر التنمية البشرية بحلول عام 2050.

كما أن خطتنا الإنمائية الرابعة متوسطة الأجل تدمج وتؤكد مجدداً التزام بلدي القوي بتسريع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي لا تزال حالياً مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا بسبب التأثير

ولا يزال تمويل التنمية يشكل تحدياً خطيراً لنا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك في أعقاب الجائحة. والفجوة المتنامية بين البلدان التي تستطيع الحصول على تمويل ميسور التكلفة من أجل التنمية والبلدان التي لا تستطيع ذلك تشكل شأغلاً خطيراً يجب معالجته بسرعة، إذا كنا صادقين في عدم ترك أحد خلف الركب. ونحيط علماً أيضاً بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية وقمة أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات في وقت سابق من هذا الأسبوع، ونؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى تقديم حافز سنوي بقيمة 500 بليون دولار لدعم البلدان النامية. وتأتي هذه الدعوة في حينها وتكتسي أهمية كبيرة، بالنظر إلى الظروف الإنمائية الصعبة التي يواجهها العالم حالياً. وإذا تحقق ذلك، فإن حصول الدول النامية على هذا الدعم التمويلي ينبغي أن يكون سريعاً وعلى نطاق واسع وأقل إرهاقاً.

سيحتاج بلدي إلى ما يقرب من 26 بليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل تنمية اقتصادنا الوطني للوصول إلى طموحنا التنموي المتمثل في اقتصاد سنوي يبلغ 57 بليون دولار، مما يأخذنا تدريجياً إلى المستقبل ويمكننا من الوفاء بالتزامنا بأهداف التنمية المستدامة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي وخبراء آخرين، تصنف بابوا غينيا الجديدة بين الدول التي تواجه خطر المديونية المرتفعة، بالنظر إلى نسبة الدين إلى ناتجها المحلي الإجمالي. ونقر بهذا الشاغل، ولكننا بحاجة إلى تمويل إطارنا الإنمائي وتنفيذه بفعالية بغية تلبية مطالب سكاننا المتزايدة.

ونحن نتولى قيادة وملكية تهيئة مواردنا المحلية، بما في ذلك تمويل أولوياتنا الإنمائية، من خلال تدابير مثل الإصلاح الضريبي وتعزيز تحصيل الإيرادات الداخلية؛ وتعزيز قوانين وسياسات الحوكمة لوقف التدفقات المالية غير المشروعة؛ ومعالجة المسائل النظامية المتعلقة بسعر الصرف الأجنبي؛ ومراجعة وتنقيح قوانيننا وسياساتنا المحلية لضمان أن تكون تنمية مواردنا الطبيعية في الصناعة الاستخراجية

ذلك من خلال تحويل نظامنا الصحي الوطني والتركيز على تدريب المزيد من الأطقم الطبية، بما في ذلك الأطباء والممرضين. ومع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير. ولذلك، نرحب بالشراكة الإنمائية في قطاع الصحة، وهي أمر حاسم بالنسبة لنا نظراً لمحدوديتنا من حيث الخبراء فيما يتصل بالصحة والقدرات والموارد المؤسسية والنظامية. ولا تزال تلك القيود تعوق الأداء الفعال للرعاية والخدمات الصحية لشعبنا، ولا سيما للأغلبية الريفية. ونتطلع إلى الاستفادة من نتائج الاجتماعات الثلاثة رفيعة المستوى المتعلقة بالصحة التي اختتمت للتو من أجل دعم تعافينا من الجائحة وتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة في البلد.

ولا يمكن المبالغة في أهمية الشراكات للتنمية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة - خاصة في وضع عالمي مليء بالتحديات مثل الوضع الذي نواجهه اليوم. لذلك نرحب بالشراكات الحقيقية والدائمة من جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات لدعم أولوياتنا وتطلعاتنا الإنمائية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، نرى أن الشراكات الإنمائية ينبغي أن تكون على أساس المساواة، بدلاً من التعامل معها من خلال منظور المانحين والمتلقين الذي يقلل من قيمة مساهمات البلدان المتلقية. وسيساعد ذلك على بناء الثقة وتعزيز الشراكة الإنمائية الفعالة.

بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، فإن الشراكة الإنمائية الاستراتيجية معترف بها في الركيزة 12 من خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل الجديدة الرابعة. وندعو جميع شركائنا الإنمائيين إلى كفالة اتساق مساعداتهم الإنمائية الرسمية لبابوا غينيا الجديدة، في هذا الإطار، مع الأولويات المحددة في أجندتنا الإنمائية الوطنية، وبالتالي تجنب بذل جهود موازية لا داعي لها، وندعو إلى إقامة شراكات فعالة من حيث التكلفة حتى يمكن تحقيق نتائج مفيدة للطرفين. واسمحوا لي أيضاً أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وشكري لجميع شركائنا الإنمائيين الكرام على شراكتهم البناءة ودعمهم للجهود الإنمائية التي يبذلها بلدي. ونتطلع إلى زيادة تعزيز علاقاتنا التعاونية في المستقبل.

ما. كما ندعم بقوة مبادرة بريدجتاون 2,0 كجزء من إصلاح النظام المالي العالمي بغية تحسين الاستجابة لأزمة المناخ وتحديات إنمائية محددة، بما في ذلك الحصول على تمويل ميسور التكلفة وتخفيف عبء الديون.

ويتمثل أحد الشواغل المستمرة لبلدي في سياق تمويل التنمية في العواقب غير المقصودة الناشئة عن قوانين مكافحة غسل الأموال. وبالنسبة لاقتصاد صغير هو في الأساس ريفي وقائم على النقد، فإن هذه القوانين تعوق نمو التنمية في بلدي. ونحن بحاجة إلى ضمان ألا يظل تطبيق قوانين غسل الأموال الموحدة وفقا لنموذج واحد يطبق على الجميع عائقا أمام النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للبلدان النامية الصغيرة مثل بلدي. غير أن ذلك لا يعني تقصيرا في واجباتنا في دعم سيادة القانون، بل يعني بالأحرى أهمية ضمان ألا يصبح التمويل الذي نحتاجه لتنميتنا الوطنية ضحية لهذه القوانين.

إن الطقس المتطرف المستمر والمأساوي بشكل متزايد والظواهر الجوية بطيئة الحدوث التي تكاثرت في جميع أنحاء العالم - ما وصفه الأمين العام عن حق بعصر الغليان العالمي - تؤكد الحاجة الماسة لنا جميعا إلى مواجهة أزمة المناخ ومعالجتها بسرعة. ومن مناطقنا المرتفعة إلى الأراضي المنخفضة الساحلية والمناطق البحرية في مجتمعاتنا الجزرية، استمرت ويلات أزمة المناخ بلا هوادة - كما رأينا في الكوارث الطبيعية والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر وانعدام الأمن الغذائي وأثرت على اقتصادنا - على الرغم من أن انبعاثاتنا من غازات الدفيئة لا تذكر. وشكل ذلك خلفية للقمة الوطنية الثانية للمناخ في بلدي، التي عقدت الأسبوع الماضي في عاصمتنا مع شركائنا الإنمائيين، بشأن ما يجب أن نفعله للمضي قدما، على الصعيد الوطني ومع أصحاب المصلحة الآخرين. ونشيد بقيادة الأمين العام القوية والمتفانية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك في مؤتمر قمة الطموح المناخي الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع. كما نشيد بالإمارات العربية المتحدة ومصر، الرئيسين القادم والمنتبهة ولايته لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الاجتماع الوزاري الذي

وفق شروط نزيهة ومنصفة وعادلة؛ وحفز الشركات بين القطاعين العام والخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعين غير الرسمي والرسمي. وقد مكنا ذلك من توفير تمويلنا الأساسي للتنمية، مكملا بجزء صغير من الدعم المالي الخارجي من شركائنا الإنمائيين. ونعمل أيضا مع صندوق النقد الدولي وغيره من الشركاء الإنمائيين الثنائيين للانتقال من ميزانية العجز إلى ميزانية أكثر توازنا بغية تخفيف أثر خدمة الديون على تلبية احتياجاتنا الإنمائية.

وعلى أن نضمن أن تكون الموارد المالية اللازمة للنهوض بخطينا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، متاحة وميسورة التكلفة ويتم تقديمها على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به لكي تتمكن البلدان من الوصول إليها. ونرحب أيضا بشركات تمويل التنمية من خلال تحويل الديون إلى التزام بصون البيئة كأداة هامة لمعالجة قضايا المديونية مع الحفاظ على نظمنا الإيكولوجية الطبيعية. ولا يسعنا أن نضحي بالاحتياجات التنموية لشعبنا بمجرد الحفاظ على مواردها الطبيعية بدون حوافر مناسبة لتلبية احتياجاتها.

واسمحوا لي أيضا أن أشدد على أنه لا يكفي أن نطالب البلدان بإصلاح نظمها المحلية لدعم تمويلها الإنمائي. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعالج بطريقة فعالة وعلى وجه السرعة أوجه القصور القائمة في النظام المالي الدولي التي لا تزال تشكل حجر عثرة أمام تلبية احتياجات تمويل التنمية للبلدان النامية مثل بلدي. ولذلك، فإننا ننضم إلى البلدان الأخرى والأمين العام في الدعوة إلى إصلاح عاجل وشامل للهيكلة المالي الدولي بغية التصدي للتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل بابوا غينيا الجديدة. وندعو كذلك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين إلى استخدام التقرير النهائي وتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالمؤشر المتعدد الأبعاد للضعف كأداة لمرعاة العوامل الرئيسية للضعف في اتخاذ قراراتهم، مثل الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، بدلا من الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كمقياس وحيد لتنمية بلد

لأمراض الحساسية للمناخ في وقت سابق من هذا العام؛ والتزامتنا السياسية باستخدام مواردنا الطبيعية البحرية والبرية للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك الانتقال العادل إلى الطاقة المتجددة.

ولذلك، ندعو مرة أخرى الدول ذات الانبعاثات الكربونية العالية والاقتصادات المتقدمة النمو إلى القيام بعمل أفضل بكثير.

ثانياً، يجب على البلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بالتزامها بالتمويل المتصل بالمناخ البالغ 100 بليون دولار سنوياً وأن تضمن أن يكون توزيع هذه الأموال منصفاً ومتاحاً وفي الوقت المناسب.

ثالثاً، نحث المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، على ضمان حصول البلدان مثل بلدي في الوقت المناسب على التمويل المتعلق بالمناخ من أجل التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار بغية تحقيق انتقال عادل وضمن القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

رابعاً، نرحب بالدعم الدولي للاستثمار في المعالجة النهائية لمواردنا الطبيعية، بهدف إجراء التحول الذي نحتاجه من أجل زيادة دعم طموحنا المناخي المعزز لتحقيق الهدف بشأن درجة حرارة العالم والعدالة المناخية.

وعلى الصعيد الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، تحث بابوا غينيا الجديدة المجتمع الدولي على الإسهام في مرفق دعم قدرة منطقة المحيط الهادئ على الصمود - وهو مرفق تمويل إقليمي أنشئ للتصدي للكوارث وتهديدات تغير المناخ في قارتنا، قارة المحيط الهادئ الأزرق - ونشكر شركاءنا الإنمائيين الذين أسهموا فيه.

وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة بحرية، لا يزال التزامها بحماية المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها المستدام ثابتاً. وخطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل الرابعة، في إطار المجال الاستراتيجي ذي الأولوية 10 بشأن تغير المناخ وحماية البيئة الطبيعية، تؤكد على هذه النقطة. والمحيط ليس بمثابة بالوعة حيوية للكربون فحسب، بل هو

عقد بشأن الخسائر والأضرار، ونتطلع إلى مزيد من المشاركة بشأن هذا الأمر في الدورة 28 للمؤتمر.

واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن موقف بابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن العديد من زملائنا من بلدان جزر المحيط الهادئ، هو أن تغير المناخ يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لنا، لأنه لا يزال يشكل أكبر تهديد وجودي منفرد لحياة شعبنا وسبل عيشه وأمنه ورفاهه. ولا يمكن المبالغة في تقدير الأهمية الحاسمة والملحة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري بما لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية من خلال تخفيضات سريعة وعميقة ومستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة، وهو أمر بالغ الأهمية لبقاء دولنا الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ. ولهذا السبب أيدت بابوا غينيا الجديدة بقوة اتخاذ الجمعية في آذار/مارس قرارها التاريخي 276/77، الذي قدمته جارتنا الميلانيزية، فانواتو، بشأن فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن تغير المناخ، ونتطلع إلى نتائجه. وبابوا غينيا الجديدة، بوصفها موطناً لـ 7 في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، تضطلع بدور هام في حفظه، وتؤكد خططنا وسياساتنا وتشريعاتنا وشراكاتنا الوطنية المتطورة بشأن تغير المناخ هذا الالتزام القوي. ومرة أخرى، ينعكس ذلك في خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل الرابعة الجديدة ومجال أولوياتنا الاستراتيجية العاشر بشأن تغير المناخ وحماية البيئة الطبيعية.

ويسر بابوا غينيا الجديدة حقاً أن تنوه إلى أننا أحرزنا تقدماً كبيراً على الصعيد الوطني على جبهة تغير المناخ، وهو ما نفخر به، نظراً لجهودنا الرامية إلى تنفيذ أهدافنا في إطار مساهماتنا المحددة وطنياً حتى الآن. وفي قمة الطموح المناخي، أعلنت بابوا غينيا الجديدة عن التزاماتها الوطنية نحو تحقيق هدف عدم تجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية 1,5 درجة مئوية والعدالة المناخية. باختصار، يشمل ذلك إنجازنا البارز في حزيران/يونيه 2022 لهدفنا بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري لعام 2050؛ واستكمال وإطلاق خطتنا الوطنية للتكيف للفترة 2022-2030 في وقت سابق من هذا العام بشأن الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ والبنية التحتية والنقل واستجابة القطاع الصحي

الخاص والأوساط الأكاديمية. وقد ناقشنا الوضع الحالي لصناعة التونة واستدامتها في منطقتنا.

وبابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، تشعر بقلق متزايد إزاء ارتفاع مستوى سطح البحار المرتبط بتغير المناخ. ولا يهدد ارتفاع مستوى سطح البحار حياة وسبل عيش مجتمعاتنا الساحلية والأراضي البرية للبلد فحسب، مع ما يترتب على ذلك من خسائر اقتصادية وخسائر أخرى، بل يهدد بشكل أساسي حقوق الإنسان لأولئك المتضررين منه من شعبنا. والقانون الدولي القائم لا يعالج هذا الشاغل الخطير. ونرحب بالعمل الهام الجاري الذي تقوم به لجنة القانون الدولي بشأن هذه المسألة، ونحن ملتزمون بمواصلة الإسهام فيه. وفي ضوء ذلك، تعمل بابوا غينيا الجديدة، مع زملائنا الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، على دفع الجهود من أجل إصدار إعلان تاريخي آخر لقيادة المنتدى بشأن كيان الدولة وحماية الناس في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. ونتطلع إلى أن يعتمده قادة منتدانا في وقت لاحق من هذا العام. وندعو شركاءنا الإنمائيين إلى العمل معنا بشكل وثيق في شراكة متساوية لزيادة تعزيز حماية المحيطات والبحار واستخدامها المستدام.

وفي وقت تتسم فيه الظروف العالمية والوطنية بالتحدي، وبالنظر إلى الأزمات المتعددة الناشئة في كل مكان، يجب أن تظل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما للنساء والفتيات وللمن هم في أوضاع هشّة، أمراً محورياً بالنسبة للمجتمع الدولي. وتلتزم بابوا غينيا الجديدة التزاماً قوياً بهذه المسألة الهامة، التي تناولناها مؤخراً في المجال الاستراتيجي ذي الأولوية 11 من خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل الرابعة، بشأن السكان والشباب وتمكين المرأة. ويتطلب منا ذلك زيادة مؤشر التكافؤ بين الجنسين للمرأة في التعليم والتوظيف والأعمال التجارية، ومكافحة حوادث العنف القائم على نوع الجنس، ومضاعفة عدد النساء في مواقع القيادة أربعة أضعاف. وستتطلب هذه الأنشطة ذات الأولوية استثماراً قدره 50 مليون دولار تقريباً لتحقيق النتائج التي تشدّد الحاجة إليها بحلول عام 2027.

أيضاً مصدرنا الرئيسي للمنافع الاقتصادية وتوليد الإيرادات والقوت اليومي، وتوفير الغذاء والدخل لشعبنا ومجتمعاتنا. وكمثال على ذلك، توفر مياها 18 في المائة من المصيد العالمي من سمك التونة و 15 في المائة من تجارة التونة العالمية.

ولذلك، أيدنا بقوة ورحبنا بالاعتماد التاريخي في حزيران/يونيه من هذا العام للاتفاق العالمي الجديد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ويسرنا أننا أسهمنا في ضمان أن تشمل المعاهدة مجالات هامة بالنسبة لنا - مثل جيوب أعالي البحار، والجرف القاري الممتد، وحقوق مصائد الأسماك، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية. ويكمل الاتفاق أيضاً مناطقنا المحمية الوطنية وسياساتنا المتعلقة بالمحيطات، بالإضافة إلى استراتيجيتنا الإقليمية لعام 2050 لقارة المحيط الهادئ الأزرق. ونشكر سغافورة على قيادتها الاستراتيجية والقديرة في ترؤس العملية، ونشيد أيضاً بالمجتمع الدولي على تعيّنّه لدعم هذا الاتفاق بعد ما يقرب من عقدين من المفاوضات المكثفة. ونتطلع إلى تنفيذه في وقت مبكر، ولذلك نشعر بالتشجيع والامتنان للعدد الكبير من البلدان التي وقعت على المعاهدة قبل أربعة أيام في المناسبة السنوية للمعاهدات التي تنظمها الأمم المتحدة. ونثني على تلك البلدان ونقدم لها التهنية. وستوقع بابوا غينيا الجديدة على الاتفاق الجديد حالما تكتمل عمليتنا الإجرائية والقانونية المحلية.

وتؤيد بابوا غينيا الجديدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للمحيطات، بشأن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، الذي ستقوده فرنسا وكوستاريكا. كما أننا ندعم الجهود العالمية الرامية إلى وضع صك عالمي ملزم جديد بشأن التلوث البلاستيكي لزيادة حماية نظامنا الإيكولوجي البحري، وسنقوم بدورنا لضمان نجاح انعقاده وتنفيذه في نهاية المطاف. وفي إطار إدارتنا للمحيطات والبحار، استضافت حكومتنا قبل 16 يوماً منتدى سمك التونة الثامن في المحيط الهادئ الذي يعقد مرة كل سنتين، بدعم من البلدان الزميلة في منطقة المحيط الهادئ، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع

ويجب ألا نكرر أهوال الحربين العالميتين مرة أخرى. ونشعر بقلق بالغ إزاء تحركات بعض البلدان نحو استخدام الأسلحة النووية. وهذه التهديدات غير مقبولة ويجب إدانتها بأقوى العبارات الممكنة. ويتعين علينا جميعاً أن نجتمع معا في حوار سلمي وفي إطار إنسانيتنا المشتركة، تحت راية الأمم المتحدة، لكي نعالج جميع تلك المسائل بشعور بالمسؤولية.

بالنسبة لبلدي، تمثل مسائل السلام والأمن أولوية تعالج من خلال قطاع القانون والعدالة في خطتنا الإنمائية المتوسطة الأجل في المجالين 5 و 6 ذوي الأولوية الاستراتيجية. وقد مكنتنا التزامنا القوي بالسلام والأمن من زيادة التمويل والاستثمار لبناء القدرات والتدريب في هذا القطاع. وبالنسبة لنا، ما فتئت سياستنا الخارجية التأسيسية المتمثلة في أن نكون أصدقاء للجميع ولا يكون لنا أعداء ترشدنا في إدارة علاقتنا الخارجية. فالعلاقات الاقتصادية والتجارية والودية مع جميع البلدان تصب في مصلحتنا الوطنية. ولسنا مهتمين بالانحياز إلى أي طرف.

وقد تعلمت بابوا غينيا الجديدة أيضاً أهمية تحقيق السلام بالوسائل السلمية من واقع أوضاعها الداخلية. وبهذه الروح نواصل المشاركة في عملية السلام في بوغانفيل، التي لا تزال تمثل أولوية عليا لبلدنا. وما زالت تعالج في إطار معايير دستورنا وخريطة الطريق المتفق عليها بصورة متبادلة لعملية السلام، القادرة على تقديم حلول سياسية سلمية ودائمة لنا. ونحن ممتنون لاستمرار منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم القيم والبناء، بما في ذلك من خلال صندوق الأمين العام لبناء السلام والشركاء الإنمائيين الآخرين، لعملية السلام في بوغانفيل والمبادرات الجديدة في أنحاء أخرى من بلدنا.

فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، نؤيد الجهود الرامية إلى إجراء إصلاح هادف، مثل تنشيط الجمعية العامة وعملية المفاوضات الحكومية الدولية لإصلاح مجلس الأمن، من أجل مواكبة واقع اليوم وزيادة المساءلة عن الصالح العام للجميع. ومع ذلك، لا يمكننا تحمل عمليات طويلة وغير حاسمة مثل ما شهدناه في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مجلس الأمن. يجب أن نفعل ما هو أفضل بكثير.

ونواصل العمل أيضاً من خلال لجنتنا البرلمانية المتعددة الأحزاب والمعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، بقيادة سبعة برلمانيين بدعم مرحب به وشراكة قيمة مع الاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مبادرة تسليط الضوء، التي أطلقت في آذار/مارس 2020. ومن خلال نهج قائم على الأدلة، تعالج علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة مع التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقد أحرزنا تقدماً جيداً في مجالات مثل إصلاح القوانين والسياسات والنظام القضائي؛ وخدمات القطاع الصحي والمجتمعي؛ والخدمات الشرطة والطبية والاجتماعية النفسية؛ وخدمات الدعم القانوني التي يمكن الوصول إليها؛ وتوفير مأوى للناجيات من العنف الجنساني. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونحن ملتزمون بأداء دورنا للمضي قدماً. ونعمل أيضاً مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على إنجاز تقريرنا المتأخر بشأن باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونشكر شركاءنا الإنمائيين على هذه الجهود، ونحث الآخرين على الانضمام إلينا في تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق نساتنا وفتياتنا بشكل أكثر تحديداً.

إن الحاجة الملحة إلى وضع خطة جديدة للسلام، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982)، جاءت في حينها، ولا يمكن المبالغة في أهميتها للسلام والأمن العالميين. وتؤيد بابوا غينيا الجديدة بقوة دعوة الأمين العام هذه، بالنظر إلى عدم الاحترام الخطير والمقلق بشكل متزايد الذي تبديه بعض الدول إزاء القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة؛ وتصاعد التوترات والانقسامات الجيوسياسية؛ والنزاعات المحتدمة التي لم تحل وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان؛ وتصاعد تهديدات الأسلحة النووية؛ وانعدام الثقة بين البلدان ودخلها. وبدون السلام والأمن، سيكون تحقيق تطلعاتنا الإنمائية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأطر التنمية الخاصة بنا أكثر صعوبة. وهذه وصفة لنتيجة كارثية لا يريدها أحد منا.

مبادرات عالمية هامة مثل عملية باكو والنداء العالمي من أجل السلام للثقافة.

وفي خضم التحديات المتزايدة، من الضروري أن تواصل الأمم المتحدة حفز التضامن والتعاون الدوليين. ومنظمتنا مكلفة بولاية تتمثل في ضمان أن يكون لكل دولة صوت متساو وأن تعامل على قدم المساواة. ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ملزمة للعالم أجمع ويجب تطبيقها بشكل متسق وليس انتقائياً. وتدعو أذربيجان إلى تنشيط وإصلاح النظام المتعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة في صميمه، ويدعمه التقيد الصارم بقواعد ومبادئ القانون الدولي وتطبيقها غير الانتقائي. ونتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل بوصفه فرصة لتنشيط العمل العالمي والتفكير ملياً في التزامنا الجماعي بالميثاق وتعددية الأطراف.

وأذربيجان، بصفتها الوطنية وبوصفها الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز، تواصل الإسهام في السلام والأمن وخطة التنمية المستدامة العالمية، ولم تدخر جهداً لتعزيز التضامن الدولي وتعددية الأطراف. ومنذ تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، كانت أذربيجان في الطليعة في دفع عدد من المبادرات العالمية للتغلب على هذا التحدي. لقد خلفت الآثار المتبقية للجائحة حاجة ملحة لنا لمضاعفة جهودنا العالمية للتعاون والتضامن، تركز على المشاركة السياسية رفيعة المستوى والتعاون الذي يشمل جميع أصحاب المصلحة الحيويين. ويتطلب التعاون الدولي والمشاركة السياسية إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب. وقد جعلت أذربيجان ذلك محورا رئيسياً لرئاستها لحركة بلدان عدم الانحياز من خلال تأسيس منظمة شباب حركة عدم الانحياز، مع وجود أمانة دائمة في باكو، تمشيا مع اتفاقات شوشا، ومن خلال الشروع في إنشاء منبر لحركة عدم الانحياز للمرأة. وقادت أذربيجان أيضاً تأسيس الشبكة البرلمانية لحركة عدم الانحياز. ويجب علينا تعزيز جهودنا المشتركة لمعالجة عواقب الجائحة وتوحيد الجهود من أجل التعافي العالمي منها.

وفي ضوء ذلك، بادر الرئيس عليف، رئيس أذربيجان، إلى إنشاء فريق رفيع المستوى تابع للأمم المتحدة معني بالتعافي العالمي بعد

وقبل أن أختتم بياني، وكدولة جزرية صغيرة نامية، فإننا نعترف بالجهود الهامة المبذولة لاعتماد برنامج عمل خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في العقد المقبل ولعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا في أيار/مايو 2024. وننضم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في دعوة الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة، بما في ذلك التمويل، لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في رسم طريقها إلى الأمام نحو الازدهار القادر على الصمود والمستقبل الذي نصبو إليه. وأخيراً، أؤكد مجدداً التزام بابوا غينيا الجديدة بالقيام بدورها في تعزيز مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بوصفها دولة ذات سيادة على قدم المساواة مع الدول الأخرى. وليباركنا الرب جميعاً وليبارك الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيهون عزيز أوغلو بيراموف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد بيراموف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أهني سعادة السيد دينيس فرانسيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، وأشكر الرئيس السابق، سعادة السيد تشابا كوروشي، على عمله المضني خلال العام الماضي.

ما زال العالم يواجه العديد من التحديات التي تتجاوز الحدود. من توجهات تغير المناخ المتفاقمة إلى الفقر المتجذر والتوترات المتزايدة والأوبئة الفتاكة، والتحديات التي تعصف بنا جميعاً، بغض النظر عن الخلفية أو الموقع، والتي تتطلب عملاً جريئاً ومتضافراً. وقد أصبحت السياسة الدولية مجزأة على نحو متزايد، ما يؤدي إلى انقسام تعددية الأطراف وتآكلها. إن التوجه المتزايد نحو التعصب والتمييز، ولا سيما كراهية الإسلام والتصاعد المقلق في خطاب الكراهية، هو أمر مقلق للغاية. وبغية كبح هذا التحدي من خلال تقاليدنا العريقة المتمثلة في التنوع والتعددية الثقافية، تؤمن أذربيجان إيماناً راسخاً بتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل والاحترام بين مختلف الثقافات والأديان. ولطالما عززت حكومة أذربيجان الحوار بين الثقافات والأديان من خلال

الزيادة المتوقعة في إنتاج الكهرباء المتجددة من أن يصبح مُصدرا للكهرباء الخضراء إلى البلدان الأوروبية من خلال مشروع الكابل البحري عبر الإقليمي للبحر الأسود الذي شرعت أذربيجان في تنفيذه مع الدول الشريكة. وأذربيجان هي أيضا لاعب رئيسي في تطوير مشاريع الربط عبر الإقليمي. وفي عام 2022، قمنا بزيادة التدفق العابر بنسبة 70 في المائة من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية للنقل وتوسيع التعاون مع شركائنا الإقليميين.

وعلى الرغم من المعاناة والحرب والدمار غير المسبوق الذي تعرض له شعب أذربيجان خلال احتلال أرمينيا العسكري الذي دام 30 عاما، شرعت أذربيجان في تنفيذ برنامج للتطبيع وعرضت السلام على أرمينيا، على أساس الاحترام المتساوي والمتبادل للمصالح المشروعة لكلا الجانبين من خلال الاعتراف المتبادل لكل منهما بسيادة الأخرى وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودهما. وفي الأشهر القليلة الماضية، وبفضل الجهود المتضافرة للشركاء الدوليين، تكثفت المفاوضات وأسفرت عن نتائج محدودة، وإن كانت واعدة. ولكننا نرى أرمينيا تكرر أنماط سلوكها السابقة بالتظاهر بالمشاركة في المحادثات، والتراجع في اللحظة الأخيرة عن الالتزامات التي سبق التعهد بها، وارتكاب استفزازات سياسية وعسكرية وغيرها في كل مرحلة من مراحل المفاوضات لتجنب اتخاذ خطوات ملموسة. ونتيجة لذلك، أصبحت الجهود المبذولة من أجل تحقيق سلام دائم بين أذربيجان وأرمينيا مرة أخرى رهينة لسياسة أرمينيا الانتقامية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تحتفظ أرمينيا على الأراضي السيادية لأذربيجان منذ ما يقرب من ثلاث سنوات بتشكيلات مسلحة، يزيد عددها على 10 000 جندي ومجهزة بأسلحة هجومية ثقيلة، بما في ذلك عن طريق إساءة استخدام ممر لاتشين في محاولة لتأجيج النزعة الانفصالية.

وبينما كنا منخرطين في مفاوضات خلال هذه الفترة، ما فتئنا نلفت انتباه جميع الأطراف الفاعلة الدولية المشاركة في عملية التطبيع والمجتمع الدولي الأوسع إلى التهديد الخطير الذي يشكله عدم رغبة أرمينيا في الوفاء بالتزاماتها، ودعونا إلى حل سلمي.

الجائحة. وفي آذار/مارس 2023، استضفنا قمة فريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز استجابة لجائحة كوفيد-19، حيث أعلن رئيسنا، بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز، إطلاق نداءين عالميين لدعم تعافي أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية بعد الجائحة. وبوصفها الجهة المانحة الأولى، أعلنت أذربيجان أنها ستخصص دعما ماليا لكلا النداءين. ومنذ عام 2020، قدمت أذربيجان مساعدات إنسانية واقتصادية وافية بلغت قيمتها 300 مليون دولار لأكثر من 130 دولة.

مع اقترابنا من منتصف مدة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تكافح أجزاء كثيرة من العالم لتحقيق رؤيتنا المشتركة للمستقبل. ومن الضروري أن نعمل على مواجهة تلك التحديات بشكل متضافر. وما فتئت أذربيجان تؤيد بشدة تعزيز وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي منذ اعتمادها. وقد سعينا إلى إحداث تغييرات تحويلية من خلال إعادة تشكيل اقتصادنا والتركيز على الاستدامة والنمو الشامل والعدالة الاجتماعية والطاقة النظيفة. وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي لأذربيجان ثلاث مرات في غضون أقل من عقدين، وانخفضت مستويات الفقر لدينا من 49 إلى 5 في المائة. ومن المتوقع أن يبلغ ديننا العام الخارجي حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، وهو واحد من أدنى المعدلات في العالم. وقد تم تحديد البيئة النظيفة والنمو الأخضر من بين المجالات الخمسة ذات الأولوية في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية الجديدة. وتعهدت أذربيجان طوعا بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تصل إلى 40 في المائة بحلول عام 2050 وإنشاء منطقة للطاقة الخضراء في منطقتي غاراباخ ووزغازور الشرقية.

وتوسع دور أذربيجان في أمن الطاقة العالمي من مورّد تقليدي للنفط الخام إلى مورّد يعول عليه للغاز الطبيعي. ومع الانتهاء من إنشاء ممر الغاز الجنوبي، أكبر مشروع للبنية التحتية في أوروبا، تقوم أذربيجان الآن بتوريد الغاز الطبيعي إلى خمس دول أوروبية أخرى. وفي الوقت الذي يواجه فيه أمن الطاقة الأوروبي تحديات غير مسبوقة، تحصل سبع دول في أوروبا حاليا على الغاز الطبيعي من أذربيجان، وسيرتفع هذا العدد إلى 10 دول في المستقبل القريب. وسوف تمكننا

وسلامتها الإقليمية وحماية سلامة وأمن سكانها. وكانت التدابير محدودة ومتناسبة وتهدف حصرا إلى تحييد الأهداف العسكرية المشروعة باستخدام ذخيرة عالية الدقة، في امتثال تام لقواعد القانون الإنساني. واتخذت كل التدابير الممكنة لتجنب الأضرار الجانبية. وفي أقل من 24 ساعة، أصبح النطاق المروع للعسكرة غير القانونية لأراضي أذربيجان واضحا، مع تحييد أكثر من 90 موقعا عسكريا، و 20 مركبة قتالية، و 40 قطعة مدفعية، و 30 قذيفة هاون، وست منظومات حرب كهرمغناطيسية، ومنظومتين للقذائف المضادة للطائرات. ويجري الآن جمع المزيد من الأدلة مع استمرار جهود نزع السلاح على أرض الواقع. لن تتسامح أي دولة ذات سيادة مع مثل هذا الوجود العسكري غير القانوني على أراضيها، وأذربيجان ليست استثناء. وقد حققت تدابيرنا لمكافحة الإرهاب الأهداف التي تم تحديدها. وأرغمت أرمينيا والنظام غير الشرعي التابع لها على الموافقة على إلقاء السلاح وتفكيك جميع الهياكل غير القانونية والانسحاب من أذربيجان. والسبب في أن ذلك لم يحدث سلميا يكمن في عدوانية أرمينيا الوقحة وعدم اتخاذ إجراءات كافية من جانب الأطراف الثالثة الميسرة المعنية.

بعد أن أنهينا إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب، شرعنا الآن في التنفيذ العملي لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أرض الواقع. وعقد أخيرا في 21 أيلول/سبتمبر في مدينة يفلاخ الاجتماع الذي طال انتظاره لممثل خاص لحكومة أذربيجان مع ممثلي السكان الأرمن. وسيستمر الحوار كشكل من أشكال المناقشة المباشرة لخطط الحكومة لإعادة الإدماج ومعالجة المسائل المتصلة باستعادة وتشغيل الهياكل الأساسية وإيصال البضائع الإنسانية والخدمات العامة. وقد بدأت مؤسسات الحكومة المركزية على وجه السرعة في تنفيذ تدابير الدعم الإنساني الضرورية، وقمنا بتعبئة كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات العاجلة للمدنيين المحليين. وفيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أؤكد مجددا أن أذربيجان عقدت العزم على إعادة إدماج السكان الأرمن في منطقة غاراباخ كمواطنين متساوين. ويوفر دستور أذربيجان وتشريعاتها الوطنية والالتزامات الدولية التي تعهدنا بها أساسا متينا لذلك.

وفي حين تم الاعتراف بشواغلنا المشروعة والقائمة على الحقائق خلف الأبواب المغلقة، لم يترجم ذلك إلى خطوات حقيقية ورسائل عامة موجبة لإقناع أرمينيا بالوفاء بالتزاماتها. ولذلك تجرأت أرمينيا واقتنعت مرة أخرى بالوهم القائل بأنها ستكون أفضل حالا باختيار الوضع الراهن القائم على الوجود العسكري غير القانوني ومنطق خط التماس في الأراضي السيادية لأذربيجان. كما شرعت في تأجيج التوتر من خلال حملة عالمية من التلاعب والتضليل تستهدف سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وتتدخل بشكل سافر في شؤونها الداخلية. وعلى مدى شهور، حشدت أرمينيا كل الموارد المتاحة لحملة التلاعب تلك، بناء على مزاعم ملفقة بالحصار أو الأزمة الإنسانية أو التطهير العرقي. وتحقيقا لهذه الغاية، أقدمت أرمينيا على تسييس وعرقلة تسليم البضائع إلى منطقة غاراباخ في أذربيجان خدمة لبرنامجها الانفصالي، وعرقلت الجهود الدؤوبة التي تبذلها عدة جهات فاعلة دولية لإيجاد حل مشروع وعملي من خلال الحوار.

وفي 18 أيلول/سبتمبر، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أخيرا بتسليم البضائع الإنسانية في آن واحد عن طريق أعدام ولاتشين - وهو ما عرضته أذربيجان قبل أشهر واستقبلته جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية بشكل إيجابي - حيث اضطرت أرمينيا إلى سحب العرائق التي وضعتها منذ أسابيع. وأذربيجان، شأنها شأن المجتمع الدولي الأوسع، رحبت بهذا التطور، راجية أن يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض التصعيد على أرض الواقع وتمهيد الطريق لاستعادة التركيز على المسائل الملحة ذات الصلة بالتطبيع بين الدولتين. بيد أن أرمينيا امتنعت عن تلبية تلك التوقعات مرة أخرى، ولجأت بدلا من ذلك إلى الاستنزاف العسكري في محاولة لمواصلة لعبة إلقاء اللوم على أذربيجان. ونتيجة لذلك، وبعد يوم واحد، أدت الألغام التي زرعتها مجموعة تخريبية أرمينية إلى الوفاة الفاجعة لستة مواطنين أذربيجانيين - مدنيان وأربعة من رجال الشرطة - في انفجارين منفصلين. وأصيب ستة آخرون من أفراد الشرطة بجروح خطيرة.

وردا على ذلك، اتخذت أذربيجان تدابير محلية لمكافحة الإرهاب لتحديد التشكيلات المسلحة غير القانونية من أجل الحفاظ على سيادتها

ونقدم السلس في إعادة التأهيل والإعمار ويشكل تهديدا للسكان العائدين إلى ديارهم بعد ثلاثة عقود من النزوح. ورفض أرمينيا تقاسم جميع خرائطها للمناطق الملعومة، واستمرارها في زرع الألغام الأرضية والفخاخ المتفجرة وغيرها من المتفجرات حتى بعد إعلانها وقف جميع الأنشطة العسكرية يزيد من تفاقم الحالة ويزيد من الخسائر البشرية. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سقط 315 شخصا ضحية للألغام الأرضية التي زرعتها أرمينيا. ونقلت بعض الألغام إلى الأراضي الأذربيجانية وزرعت فيها بعد التوقيع على البيان الثلاثي. وبالنظر إلى مشكلة الألغام الأرضية المستمرة في أذربيجان والتحديات التي تواجه وكالاتنا الوطنية في التصدي لها، فإننا بحاجة ماسة إلى مزيد من الدعم الدولي في تعزيز قدرتنا الإنسانية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، الأمر الذي لن يساعد في جهود إزالة الألغام فحسب، بل سيسهم أيضا في الحملة العالمية لمكافحة الألغام الأرضية ويظهر التزاما بالسلام والتعاون في المنطقة.

إن ضمان العدالة في جرائم الحرب الخطيرة والجرائم ضد الإنسانية أمر ضروري لتضميد جراح النزاع الماضي. وبالإضافة إلى دعم حقوق الضحايا ومصالحهم، فإن المساواة والإنصاف شرطان أساسيان على طريق التطبيع والمصالحة الحقيقيين بعد انتهاء النزاع. وعلى مدى أكثر من 30 عاما من العدوان والاحتلال، دنست أرمينيا ودمرت التراث الثقافي الأذربيجاني، بما في ذلك العديد من المعالم ذات الأهمية العالمية والوطنية والمساجد والمعابد والأضرحة، والمتاحف والمعارض الفنية والمواقع الأثرية والمكتبات. ومصير ما يقرب من 4,000 مواطن أذربيجاني، من بينهم 719 مدنيا فقدوا خلال النزاع، لا يزال مجهولا. وعلى الرغم من اكتشاف عدة مقابر جماعية في الأراضي المحررة، مما يكشف عن القتل المتعمد للمدنيين الأذربيجانيين وغيرهم من الأشخاص المحميين بموجب القانون الإنساني الدولي، ترفض أرمينيا توضيح أماكن وجود الأشخاص المفقودين. ومن الضروري التوصل إلى حل لهذه المسألة ليس من باب المساواة وحقوق الضحايا وأسرهم فحسب، بل لأغراض المصالحة والتطبيع بعد انتهاء النزاع أيضا.

وعلى الرغم من جميع التحديات الخطيرة الناجمة عن موقف أرمينيا الهدام، تؤكد أذربيجان مجددا استعدادها للدخول في حوار ومفاوضات حقيقية مع أرمينيا على أساس الاحترام المتساوي والمتبادل للمصالح المشروعة لكل منهما. ولا يزال لدينا اعتقاد راسخ بأن هناك فرصة تاريخية لأذربيجان وأرمينيا لإقامة علاقات حسن جوار والتعايش جنبا إلى جنب في سلام كدولتين ذاتي سيادة داخل حدودهما المعترف بها دوليا. وقد آن الأوان لاغتنام تلك الفرصة.

ولهذه الغاية، من الضروري لأرمينيا أن تدرك أخيرا أن رفض عرض السلام العادل والمتساوي - القائم على آمالها في تهيئة ظروف أفضل لتحقيق أهدافها الانتقامية في المستقبل - ليس قابلا للتطبيق وليس لديه أي فرصة للنجاح. ويجب أن تترجم البيانات الشفوية للقيادة الأرمينية بشأن الاعتراف بسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك منطقة غاراباغ، إلى خطوات ملموسة. وسيكون من الأهمية بمكان كفالة المشاركة المجدية من جانب الأطراف الفاعلة الدولية القادرة والرغبة في دعم أذربيجان وأرمينيا في ذلك المسعى بطريقة عادلة ونزيهة وغير متحيزة. ومن المهم بنفس القدر لجميع الذين لا يستطيعون أن يكونوا وسطاء أمناء أن يمتنعوا عن إسقاط أجندهم قصيرة النظر على العملية. وينبغي بذل كل جهد ممكن للبناء على التقدم المحرز بالفعل والانتهاء من عملية التطبيع دون مزيد من التأخير. وأذربيجان مصممة وملتزمة بتعزيز أجنده التطبيع.

إلى جانب عملية التطبيع مع أرمينيا، شرعت أذربيجان في بذل جهود واسعة النطاق لإعادة التأهيل والإعمار للقضاء على العواقب الوخيمة للاحتلال العسكري لأرضينا لمدة 30 عاما، بهدف حماية حق مئات الآلاف من الأذربيجانيين في ممارسة حقهم المنتهك في العودة الآمنة والكرامة في نهاية المطاف. وبفضل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة، تعود الحياة الآن إلى المناطق التي شهدت تخريبا لم يسبق له مثيل خلال 30 عاما من الاحتلال العسكري الأرميني. وقد عادت المجموعات الأولى من الأسر النازحة بالفعل إلى أماكنها الأصلية.

مما يؤسف له أن التلوث الهائل للأراضي الأذربيجانية بالألغام الأرضية وغيرها من الأجهزة المتفجرة لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام

تحولات لا عودة عنها. إن نظاما عالميا جديدا يولد أمام أعيننا. وتُرسَم معالم مستقبلنا من خلال صراع بين غالبية شعوب العالم، التي تنادي بتوزيع أكثر عدلا للمنافع العالمية وبالتنوع الحضاري، وبين قلة تستخدم أساليب الاستعمار الجديد في القهر من أجل الإبقاء على هيمنتها الآفة. ولطالما كانت سمة الغرب الجماعي، إن جاز التعبير، هي رفض قبول مبدأ المساواة وعدم الرغبة في التفاوض كلية. لقد اعتاد الأمريكيون والأوروبيون أن ينظروا بتعالٍ إلى بقية العالم، وهم يقطعون كافة الوعود ويتعهدون بالالتزامات باستمرار - بما في ذلك الالتزامات المكتوبة والملمزة قانونا - ولكنهم بكل بساطة لا يوفون بها. وكما قال الرئيس بوتين، أظهر الغرب نفسه على أنه إمبراطورية من الأكاذيب حقا.

وروسيا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، خبرت ذلك بصورة مباشرة. في عام 1945، عندما هزمتنا مع واشنطن ولندن العدو على جبهات الحرب العالمية الثانية، كان حلفاؤنا في التحالف المناهض لهتلر يخططون بالفعل لعملية عسكرية - عملية مفاجئة - ضد الاتحاد السوفيتي. وبعد أربع سنوات، في عام 1949، أعد الأمريكيون عملية دروبشوت، المصممة لشن ضربات نووية ضخمة ضد الاتحاد السوفيتي. وبقيت تلك المخططات المجنونة حبرا على ورق، وطور الاتحاد السوفيتي سلاحه للرد. وتطلب الأمر نشوء أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، عندما تأرجح العالم على شفا حرب نووية، لكي توضع جانبا أوهام الانتصار بإطلاق العنان لهذه الأسلحة ولم تعد أساسا للتخطيط العسكري للولايات المتحدة.

وعندما انتهت الحرب الباردة، قام الاتحاد السوفيتي بدور حاسم في توحيد ألمانيا والاتفاق على معايير هيكل أمني جديد في أوروبا. وعلاوة على ذلك، أعطيت القيادة السوفيتية، ومن ثم قادة روسيا بعد ذلك، ضمانات سياسية محددة بشأن عدم توسع الكتلة العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي شرقا. وسجلات المراسلات بشأن تلك المفاوضات محفوظة لدينا ولدى الغرب على السواء، وهي متاحة للجمهور. لكن تبين أن تأكيدات أولئك القادة الغربيين كانت احتيالية. ولم يكن لديهم أي نية للوفاء بها. وفي الوقت نفسه، لم يشعروا بأذى حرج من أن اقتراب حلف شمال الأطلسي من حدود روسيا يمثل انتهاكا

بين عامي 1987 و 1991، طردت أرمينيا قسرا حوالي 300 000 أذربيجاني من موطن أجدادهم في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وأعيد تسمية جميع المستوطنات والأماكن الأذربيجانية في أرمينيا لتحمل أسماء أرمينية، وتعرض تراثنا التاريخي والثقافي للتخريب والتدمير عمدا. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها طائفة أذربيجان الغربية لبدء حوار وضمان عودة آمنة وكريمة إلى وطنها، حرمتها حكومة أرمينيا من ممارسة حقها الأساسي في العودة، على النحو المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، وغيرها من الصكوك الدولية الهامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي حين تظل أذربيجان ملتزمة بواجباتها الدولية ومنفتحة على الحوار البناء، فإنها لن تتسامح مع انتهاكات القانون الدولي وستواصل اتخاذ الخطوات المناسبة على الصعيد الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن شروع أذربيجان في اتخاذ إجراءات قضائية لمحاسبة أرمينيا على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة، هو خطوة هامة نحو تحقيق المساءلة.

وأذربيجان ملتزمة التزاما كاملا بأهداف السلام والأمن والاستقرار والازدهار في جنوب القوقاز. وبوصفنا جهة فاعلة مسؤولة، سنواصل جهودنا لتعزيز بناء السلام وإعادة الإدماج والتعايش السلمي بعد النزاع، ولن ندخر جهدا في جميع المجالات ذات الصلة، سواء في التعافي بعد كوفيد-19 أو خطة التنمية العالمية أو أمن الطاقة. والتحديات التي نواجهها اليوم تتطلب التزاما متجددا بالتعاون الدولي والتضامن. ولا يمكننا التغلب على التحديات المعقدة للحاضر والمستقبل إلا من خلال الجهود المشتركة لبناء مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعرب العديد من المتكلمين الذين سبقوني عن اعتقادهم بأن كوكبنا المشترك هذا يواجه

مما يوجد خطر ظهور بؤرة متفجرة جديدة للتوتر الجيوسياسي بالإضافة إلى تلك الموجودة في أوروبا، التي وصلت بالفعل إلى نقطة الغليان.

لدينا انطباع واضح بأن الولايات المتحدة والجماعة الغربية التي تخضع لها تماما قررا إعطاء مبدأ مونرو بعدا عالميا. ومع أن هذه الخطط وهمية وخطيرة للغاية، فإن هذا لم يوقف الأيديولوجيين الذين يقفون وراء الطبعة الجديدة من السلام الأميركي. وتبذل الأقلية العالمية قصارى جهدها لإبطاء المسار الطبيعي للأحداث. ويصف بيان قمة فيلنيوس الصادر عن رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي ما يسميه الشراكة الاستراتيجية العميقة بين الصين وروسيا بأنها تهديد للحلف. وفي حديثه مؤخرا إلى سفرائه في الخارج، أعرب الرئيس الفرنسي ماكرون عن قلق حقيقي بشأن التوسع المحتمل للمجموعة المكونة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا (بريكس)، مدعيا أنه دليل على أن "الوضع المتزايد التعقيد على الساحة الدولية يشكل خطرا أن يصبح الغرب، وأوروبا على وجه الخصوص، أضعف ... النظام العالمي، بمبادئه وأشكال تنظيمه المختلفة، حيث احتل الغرب ولا يزال يحتل مواقع مهيمنة، يجري مراجعته".

ومن ثم، إن اجتمع أي أحد، في أي مكان، أو كون صداقات بدوننا أو بدون إذن منا، يعتبر ذلك تهديدا لهيمنتنا. ودخول الناتو في منطقة آسيا والمحيط الهادي مفيد، في حين أن توسع مجموعة البريكس أمر خطير.

ومع ذلك، فإن منطق التاريخ لا يرحم. والاتجاه الأساسي الذي نشهده هو رغبة أغلبية بلدان العالم في تعزيز سيادتها والدفاع عن مصالحها الوطنية وتقاليد وثقافتها وأسلوب حياتها. وهي ما عادت تريد العيش وفقا لإملاءات أي شخص آخر. إنها تريد بناء الصداقات والتعامل فيما بينهم، بل مع بقية العالم أيضا - على قدم المساواة وبما يحقق المنفعة المتبادلة للجميع. والتحالفات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون آخذة في الازدياد، مما يمنح بلدان الجنوب العالمي فرصا للتنمية المشتركة والدفاع عن المكانة التي تستحقها في ما يتضح أنه هيكل ناشئ متعدد الأقطاب.

صارخا للالتزامات الرسمية التي تم التعهد بها على أعلى مستوى وفقا لسياسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالامتناع عن تعزيز أمنهم على حساب الآخرين أو السماح لأي بلد أو مجموعة من البلدان أو المنظمات بتحقيق الهيمنة العسكرية والسياسية في أوروبا.

في عام 2021، رفضت بغطرسة اقتراحاتنا لإبرام اتفاقات بشأن ضمانات الأمن المتبادل في أوروبا من دون تغيير وضع أوكرانيا كدولة غير منحازة. واستمر الغرب بشكل منهجي في عسكرة نظام كيبف المعادي لروسيا، الذي جاء إلى السلطة من خلال انقلاب دموي واستُخدم للتحضير لإطلاق العنان لحرب هجينة على بلدنا. إن السلسلة الأخيرة من الترتيبات المشتركة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في الناتو، بما في ذلك سيناريوهات اختبار استخدام الأسلحة النووية على أراضي الاتحاد الروسي، هي سابقة لم نشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. والإصرار الهوسي على تحقيق الهدف المعلن المتمثل في إلحاق الهزيمة الاستراتيجية بروسيا قد أعمى بالتأكيد هؤلاء السياسيين غير المسؤولين الذين فقدوا أبسط إحساس بالحفاظ على الذات بينما يعولون على إفلاتهم من العقاب.

إن دول حلف شمال الأطلسي، بقيادة واشنطن، لا تعمل على بناء وتحديث قدراتها الهجومية فحسب، بل تحاول أيضا تحويل المواجهة المسلحة إلى الفضاء الخارجي وساحات المعلومات. وأحد المظاهر الجديدة والخطيرة لتوسع الناتو هو محاولة توسيع منطقة مسؤولية الكتلة لتشمل نصف الكرة الشرقي بأكمله تحت شعارات ملتوية تروج للأمن غير القابل للتجزئة في منطقتي أوروبا - الأطلسي والمحيطين الهندي والهادئ. وتحقيقا لهذه الغاية، تنشئ واشنطن تحالفات عسكرية وسياسية صغيرة تابعة لها، مثل المجموعة الثلاثية أوكوس بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والقمة الثلاثية بين الولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا، والمجموعة الرباعية بين طوكيو وسبيل وكنابيرا وويلينغتون. والغرض من ذلك دفع المشاركين إلى التعاون العملي مع الناتو، الذي يدخل بنيته التحتية في مسرح المحيط الهادئ. وتلك الجهود المصممة علنا لاستهداف روسيا والصين وإحداث انهيار البنية الإقليمية الشاملة للجميع التي نشأت حول رابطة أمم جنوب شرق آسيا،

للحصار التجاري والاقتصادي والمالي غير الإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على نحو غير مسبوق، ونتمسك بإلغاء القرار السخيف بإعلان كوبا دولة راعية للإرهاب. يجب على واشنطن أن تتخلى عن سياسة خنق فنزويلا اقتصاديا، دون شروط مسبقة من أي نوع. ونطالب برفع الجزاءات الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الجمهورية العربية السورية، التي تقوض بشكل صارخ حقها في التنمية. وأي تدابير قسرية تفرض في تحايل على سلطة مجلس الأمن لا بد وأن تنتهي، إلى جانب ممارسة الغرب المتمثلة في التلاعب بسياسات الجزاءات التي يفرضها المجلس للضغط على من لا يروق له.

ومن المظاهر الصارخة لمركزية الأقلية الغربية على ذاتها محاولاتها المحمومة لإضفاء الطابع الأوكرائي على أجندة كافة المناقشات الدولية، بينما تغض الطرف عن الكثير من الأزمات الإقليمية التي لم تحل، والتي يستمر الكثير منها منذ سنوات أو حتى عقود. تطبيع الحالة في الشرق الأوسط بشكل كامل سيكون مستحيلا بدون حل المسألة الرئيسية، ألا وهي تسوية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي الذي طال أمده، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، التي قدمتها المملكة العربية السعودية أصلا. الفلسطينيون ينتظرون الدولة التي وعدوا بها رسميا منذ أكثر من 70 عاما، لكن الأمريكيين، الذين احتكروا عملية الوساطة، لم يدخروا وسعا لمنعها. وندعو جميع البلدان المسؤولة إلى توحيد جهودها لتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة. ومن المشجع أن جامعة الدول العربية قد تجددت طاقتها ونشط دورها في الشؤون الإقليمية. نرحب بعودة سوريا إلى الأسرة العربية وبعملية التطبيع التي بدأت بين دمشق وأنقرة، التي نحاول المساعدة فيها مع زملائنا الإيرانيين. وهذه التطورات الإيجابية تعزز جهود مسار أستانا للاقترب من تسوية المسألة السورية، على أساس القرار 2254 (2015) واستعادة سيادة سوريا.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن الليبيين، بمساعدة الأمم المتحدة، من الاستعداد بشكل مجدٍ لإجراء انتخابات عامة في بلدهم الذي طالت

ربما أننا نشهد لأول مرة منذ عام 1945، عندما تأسست الأمم المتحدة، فرصة لإرساء الديمقراطية الحقيقية في الشؤون العالمية، وهو ما يدعو إلى تفاؤل كل من يؤمنون بسيادة القانون الدولي ويريدون أن يروا تنشيط الأمم المتحدة بوصفها هيئة التنسيق المركزية للسياسة العالمية، حيث يمكننا الاتفاق على كيفية حل المشاكل معا، على أساس التوازن الصادق بين المصالح. وفيما يتعلق بروسيا، من الواضح أنه لا يوجد بديل عن ذلك. ومع ذلك، تواصل الولايات المتحدة ومرؤوسوها في الغرب الجماعي في مضاعفة الصراعات التي تقسم البشرية بشكل مصطنع إلى كتل معادية وتمنعنا من تحقيق أهدافنا المشتركة. إنهم يبذلون كل ما في وسعهم لمنع إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل حقا. وهم يحاولون أن يجعلوا العالم يلعب وفقا لقواعدهم الشائنة التي تخدم مصالحهم الذاتية الضيقة.

أود مرة أخرى أن أحث السياسة والدبلوماسيين الغربيين على إعادة قراءة ميثاق الأمم المتحدة بعناية. وحجر الزاوية في النظام العالمي، الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، هو المبدأ الديمقراطي للمساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها، بغض النظر عن شكل حكومتها أو هيكلها السياسي أو الاجتماعي والاقتصادي الداخلي. لكن الغرب ما زال يعتبر نفسه متوقفا على بقية البشرية، كما يتضح من تصريح سيئ السمعة بالفعل لكبير دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي، جوسيب بوريل فوننتيليس، إذ قال إن "أوروبا حديقة [مزدهرة] ... [أو] بقية العالم في معظمه غابة". ولا يزعجه أن كراهية الإسلام وغيرها من أشكال عدم التسامح مع القيم التقليدية لكل دين من ديانات العالم متفشية في تلك الحديقة. وأعمال مثل حرق القرآن، وإهانة التوراة، واضطهاد رجال الدين الأرثوذكس وأنواع أخرى من السخرية من مشاعر المؤمنين تحدث حرفيا في جميع أنحاء أوروبا.

إن استخدام الغرب للتدابير القسرية الانفرادية هو أيضا انتهاك صارخ لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. والبلدان التي وقعت ضحية للجزاءات غير القانونية - وهناك المزيد والمزيد منها - تدرك جيدا أن تلك القيود تضرب أكثر شرائح السكان ضعفا، مما أثار الأزمات في أسواق الغذاء والطاقة. وما زلنا نصر على الإنهاء الفوري والكامل

بدعم من الغرب. والآن لا يريد الاتحاد الأوروبي أن يجعل أتباعه في كوسوفو ينفذون اتفاقات عام 2013 بين بلغراد وبريشتينا بشأن إنشاء مجتمع من البلديات الصربية في كوسوفو، مع حقوق خاصة فيما يتعلق بلغتهم وتقاليدهم. في كلتا الحالتين، كان الاتحاد الأوروبي هو الضامن للاتفاقات، ويبدو أنهما تقاسمتا نفس المصير. ما يسمى بالرعاي واحد والنتيجة واحدة. وبروكسل، جنبا إلى جنب مع واشنطن، تفرض الآن ما يسمى بخدمات الوساطة على أذربيجان وأرمينيا وتساعد على زعزعة استقرار جنوب القوقاز. والآن بعد أن حسم زعيما يريفان وباكو قضية الاعتراف المتبادل بسيادة البلدين فيما بينهما، فقد حان الوقت للسلام وجعل الحياة أكثر راحة وبناء الثقة. ولن تدخر وحدة حفظ السلام الروسية جهدا لتحقيق ذلك.

إذ نتكلم عن قرارات المجتمع الدولي التي ظلت حبرا على ورق، ندعو، بعد طول انتظار، إلى استكمال عملية إنهاء الاستعمار وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وإنهاء الممارسات الاستعمارية وممارسات الاستعمار الجديد.

من الأمثلة الحية على القواعد التي يريد الغرب أن يجعل العالم بأسره يعيش وفقا لها مصير الالتزامات التي قطعها في عام 2009 بتقديم مبلغ 100 بليون دولار للبلدان النامية سنويا لتمويل برامج التكيف مع تغير المناخ. وإن قارن أحد مصير تلك الوعود التي لم يتم الوفاء بها بالمبالغ التي أنفقتها الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لدعم النظام العنصري في كيبف، والتي تقدر بنحو 170 بليون دولار خلال العام ونصف العام الماضيين، فسيمكن له فهم الطريقة التي تفكر بها "الديمقراطيات الغربية المستتيرة" وما يسمى بقيمها.

لقد آن الأوان لإصلاح الهيكل الحالي للحكومة العالمية، الذي فشل لفترة طويلة في تلبية احتياجات عصرنا. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها التخلي عن قيودهم المصطنعة على إعادة توزيع حصص التصويت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع الاعتراف بالنفوذ الاقتصادي والمالي الحقيقي لبلدان الجنوب العالمي.

معاناته. ولم تتمكن ليبيا من التعافي من عواقب عدوان الناتو منذ أكثر من عقد، الذي دمر الدولة الليبية وفتح الباب على مصراعيه أمام انتشار الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء وموجات الملايين من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا وأجزاء أخرى من العالم. وقد لاحظ المحللون أن معمر القذافي قد تم إبادة نظامه حال تخليه عن برنامجه النووي العسكري. وبذلك أثار الغرب مخاطر مروعة لنظام عدم الانتشار النووي برمته.

ونحن نشعر بالقلق إزاء الهستيريا العسكرية التي تثيرها واشنطن وحلفاؤها الآسيويون في شبه الجزيرة الكورية، حيث يجري تعزيز القدرات الاستراتيجية للولايات المتحدة. وقد رفضت المبادرات الروسية والصينية الرامية إلى التركيز على المسائل الإنسانية والسياسية باعتبارها أولويات.

إن التطور المأساوي للحالة في السودان هو ببساطة نتيجة أخرى لتجارب الغرب الفاشلة في تصدير العقائد الديمقراطية الليبرالية. ونحن نؤيد المبادرات البناءة الرامية للتوصل إلى تسوية سريعة للصراع بين الأطراف السودانية، أولا وقبل كل شيء عن طريق تيسير إجراء حوار مباشر بين الأطراف المتحاربة. وإذ نلاحظ رد فعل الغرب العصبي على الأحداث الأخيرة في أفريقيا، وخاصة في النيجر وغابون، لا يسعنا إلا أن نتذكر كيف استجابت واشنطن وبروكسل للانقلاب الدموي في أوكرانيا في شباط/فبراير 2014، الذي أشرت إليه بالفعل. فقد وقع بعد يوم من التوصل إلى اتفاق تسوية بضمانات من الاتحاد لأوروبي، وهو ما دهسته المعارضة ببساطة بالأقدام. وقد دعمت الولايات المتحدة وحلفاؤها الانقلاب، ورحبوا به كمظهر من مظاهر الديمقراطية.

إن استمرار تدهور الحالة في إقليم كوسوفو الصربي هو مدعاة للقلق الشديد. ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بتزويدها أبناء كوسوفو بالأسلحة ومساعدتهم على بناء جيش، تنتهك بشكل صارخ قرار مجلس الأمن 1244 (1999)، الذي يشكل حجر الأساس. ويمكن للعالم قاطبة أن يرى الرواية المحزنة لاتفاقات مينسك بشأن أوكرانيا تتكرر فصولها في البلقان. وأود أن أذكر الأعضاء بأن الاتفاقات التي نصت على الوضع الخاص لجمهوريات دونباس لكن كيبف خربتها علانية

مما يؤسف له أن تلك التوجهات الإيجابية تقوضها المحاولات العدائية المتزايدة التي يمارسها الغرب للإبقاء على هيمنتها في مجالات السياسة والاقتصاد والمال على الصعيد العالمي. ومن مصلحتنا جميعا أن نتجنب تشرذم العالم إلى كتل تجارية معزولة ومناطق كبرى، ولكن إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها لا يريدون التفاوض لجعل عمليات العولمة عادلة ومنصفة، سيكون على بقينا أن يستخلصوا استنتاجاتهم الخاصة ويفكروا في كيفية جعل آفاق تميّتهم الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية لا تعتمد على غرائز الاستعمار الجديد.

والمشكلة الرئيسية تكمن في الغرب، لأن البلدان النامية مستعدة للتفاوض، بما في من خلال منبر مجموعة الـ 20، كما شهدنا في قمة المجموعة الأخيرة في الهند. والنتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها بعد تلك القمة هي أن مجموعة الـ 20 يمكنها ويجب عليها أن تتجنب التسييس وينبغي لها أن تكون قادرة على عمل ما قامت من أجله: تطوير طرق مقبولة للطرفين لإدارة الاقتصاد والمالية على الصعيد العالمي. إن فرص الحوار والمفاوضات قائمة، ويجب ألا نفوت هذه اللحظة.

يجب أن تؤخذ كل هذه التوجهات في الاعتبار الكامل في عمل الأمانة العامة، التي يتمثل هدفها الأساسي في التماس موافقة جميع الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة، وليس في مكان آخر.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس نتيجة الحرب العالمية الثانية، وأي محاولة لتتقيح تلك النتيجة من شأنها أن تقوض الأسس التي قامت عليها المنظمة العالمية. وبصفتي ممثلا لبلد أسهم إسهاما حاسما في هزيمة الفاشية والنزعة العسكرية اليابانية، أود أن أسترعي الانتباه إلى الظاهرة الفظيعة المتمثلة في إعادة تأهيل النازيين والمتعاونين معهم في عدد من البلدان الأوروبية، وفي مقدمتها أوكرانيا ودول البلطيق. ومما يثير الجزع بشكل خاص أن ألمانيا وإيطاليا واليابان صوتت في العام الماضي، ولأول مرة، ضد قرار الجمعية العامة لمكافحة تجديد النازية (انظر A/77/PV.54). وتلقي هذه الحقيقة المؤسفة ظلالات من الشك على صدق توبة تلك الدول عن الجرائم الجماعية ضد الإنسانية

ينبغي أيضا رفع الحظر فوراً عن عمل هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. كما أن توسيع تكوين مجلس الأمن يزداد أهمية. وينبغي ألا يتم ذلك إلا بمعالجة التمثيل المنقوص لأغلبية بلدان العالم - في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن المهم أن يتمتع الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، الدائمون وغير الدائمين على حد سواء، بالسلطة في مناطقهم وفي المنظمات العالمية مثل حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 ومنظمة التعاون الإسلامي.

وقد آن الأوان للنظر في أساليب أكثر إنصافاً لتشكيل الأمانة العامة. فالمعايير المعمول بها منذ سنوات عديدة لا تعكس الوزن الحقيقي للدول في الشؤون العالمية وتضمن بشكل مصطنع الهيمنة المفرطة لمواطني دول منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وتتفاقم هذه الاحتلالات بسبب نظام العقود الدائمة، الذي يربط الناس بمناصب في البلدان المضيفة لمقار المنظمات الدولية، التي تقع الغالبية العظمى منها في العواصم التي تروج للسياسات الغربية.

وينبغي دعم إصلاح الأمم المتحدة، بنوع جديد من الرباطات، حيث لا يوجد قادة وأتباع أو معلمون وطلاب، وحيث تحل جميع المسائل على أساس التوافق وتوازن المصالح. وعلى سبيل المثال، ينعكس ذلك حقا في مجموعة البريكس، التي زادت قوتها بشكل كبير بعد قمة جوهانسبرج وبات لها بحق نفوذ على الصعيد العالمي.

وعلى المستوى الإقليمي، شهدنا انطلاقة واضحة لمنظمات مثل الاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المنظمات. وفي أوراسيا، تكتسب مواءمة عمليات التكامل زخما في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، ومبادرة الحزام والطريق الصينية. وتتشكل أيضا بشكل طبيعي شراكة أكبر في المنطقة الأوروبية الآسيوية وهي مفتوحة أمام جميع الروابط والبلدان في قارتنا المشتركة، بدون استثناء.

إن العالم الآن في مفترق طرق استراتيجي. والتضامن العالمي والمسؤولية الجماعية هما الحل الوحيد لمعالجة نقص الثقة وانعدام المساواة العالمية. هذا هو الجوهر الرئيسي لنتائج مؤتمر بانونغ، أو مؤتمر آسيا وأفريقيا، في عام 1955. ومن خلال مبادئ بانونغ الـ 10، دعونا إلى احترام حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، والسيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة بين جميع الأعراق وجميع الأمم، والتسوية السلمية للنزاعات، وتعزيز المصالح المتبادلة والتعاون. وذكر مؤتمر بانونغ كل بلد بحقوقه ومسؤوليته المتساوية في صون السلام والاستقرار، وتعميم التعاون المربح للجميع، وتعزيز التضامن.

لقد جلبت إندونيسيا روح بانونغ عندما ترأسنا مجموعة الـ 20 في العام الماضي، وعندما تولينا رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا العام، وعندما زرنا أفريقيا في الشهر الماضي من خلال رئيسنا. وسنواصل جلب تلك الروح في كل مكان نذهب إليه، بما في ذلك الجمعية العامة. روح بانونغ تمكن إندونيسيا من أن تستمع وأن تصبح جزءا من الحل.

بالنسبة لإندونيسيا، فإن القيادة العالمية لا ينبغي أن تتعلق بالقوة أو النفوذ الذي تملكه على الآخرين فحسب. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تتعلق القيادة العالمية بالاستماع إلى الآخرين، وبناء الجسور، واحترام القوانين الدولية باستمرار، ووضع جميع الدول على قدم المساواة.

إن إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي هو موضوع الجمعية العامة لهذا العام، والذي يأتي في حينه وهو في صلب الموضوع. نحن مرة أخرى عند مفترق طرق استراتيجي، كما كنا في عام 1955. وعاد نقص الثقة وانعدام التضامن إلى الظهور. وقد أعاق كلاهما تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة لبلدان الجنوب العالمي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو - هل لدينا حقا التزام بإعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة معا؟

هل سيجلب وجودنا اليوم في الجمعية العامة حقا الالتزام ويظهر الاستعداد لتحقيق الوحدة العالمية والمسؤولية الجماعية؟ ونحن نقف

التي ارتكبتها خلال الحرب العالمية الثانية، وتتعارض مع الشروط التي تم قبولها في ظلها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونحث الجمعية بقوة على إيلاء اهتمام خاص لهذه التحولات، التي تتعارض مع موقف الأغلبية العالمية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

اليوم، كما حدث مرات عديدة من قبل، تقف البشرية مرة أخرى عند مفترق طرق. إن الكيفية التي سيؤول بها التاريخ متروكة لنا تماما. ومن مصلحتنا المشتركة أن نمنع الانزلاق إلى حرب واسعة النطاق والانهيار النهائي لآليات التعاون الدولي التي أنشأتها أجيال من أسلافنا. وقد طرح الأمين العام مبادرة لعقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام القادم. ولا يمكن ضمان نجاح ذلك المسعى إلا من خلال تحقيق توازن عادل ومنصف بين مصالح جميع الدول الأعضاء، مع احترام الطابع الحكومي الدولي لمنظمتنا. وفي اجتماعنا المعقود في 21 أيلول/سبتمبر، وافق أعضاء مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة على الإسهام بنشاط في تحقيق ذلك.

وكما قال الأمين العام في مؤتمر صحفي عشية انعقاد هذه الدورة:

”إذا أردنا مستقبلا من السلام والازدهار يقوم على الإنصاف والتضامن، فإن القادة يتحملون مسؤولية خاصة في التوصل إلى حل توافقي في تصميم مستقبلنا المشترك من أجل مصلحتنا المشتركة“.

وهذا رد ممتاز على أولئك الذين يحاولون تقسيم العالم إلى ديمقراطيات ونظم استبدادية ويملون قواعد استعمارهم الجديد على الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ريتو ليستاري بريانساري مرسودي، وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا.

السيدة مرسودي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أرثدي اليوم زيا من نسيج تقليدي من نوسا تينغارا الشرقية، إندونيسيا، بينما يرتدي أعضاء وفدي أزياء من أقمشة تقليدية متنوعة تمثل تنوع أكثر من 1000 عرقية في إندونيسيا. نحن متنوعون، لكننا واحد.

لكي نحقق تغييرا حقيقيا. ويجب ألا تكون القيمة المضافة في سلسلة التصنيع مطلبا للبلدان النامية منفردة. فالبلدان المتقدمة النمو أيضا ينبغي أن تدعم هذا النداء لبناء مستقبل أقوى معا. والمثل نفسها تنطبق على معركتنا ضد تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، فضلا عن حماية التنوع البيولوجي. وإندونيسيا ضربت مثالا للوفاء بالتزامها الدولي، بما في ذلك مبادرتها إلى توقيع الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. لكن البلدان النامية لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها. نحتاج أيضا إلى أن تظطلع البلدان المتقدمة النمو بمسؤوليتها، بما في ذلك المسؤولية عن التمويل المناخي والاستثمار الأخضر ونقل التكنولوجيا. ولا ينبغي أن تكون التكنولوجيا والابتكار حكرا على قلة مختارة. ووصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا الرقمية الآمنة والمأمونة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، يعد أمرا بالغ الأهمية للنمو المستدام في المستقبل. وقد آن الأوان لكي نفعل ما نقول.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، ينبغي أن تكون المؤسسات الإقليمية مساهما خالصا ولبنات بناء في السلام والرخاء العالميين. وبصفتها رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا لهذا العام، كان على إندونيسيا أن تبحر بالرابطة عبر هذه الديناميات الجيوسياسية في المنطقة. وقد تمكنت الرابطة بالفعل من القيام بذلك على مدى العقود الخمسة الماضية. ونحن وجهنا رسالة واضحة أننا لن نسمح بان تكون منطقتنا معولا في يد الفرقاء. وعضوا عن ذلك، يجب أن يكون جنوب شرق آسيا مركزا للنمو، حيث يمكن لجميع البلدان أن تستفيد بصورة مجدية. وسيظل الطابع الجامع هو الركيزة الأساسية لمنطقتنا إلى الأبد. ويكفي أن نقول أننا تمكنا من خوض غمار معركة التقدم. وقد حافظت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وحدتها ودشنت رؤية طويلة الأجل للأسيا حتى عام 2045. وعززت من مركزيتها بتعزيز قدرتها الإقليمية على الصمود والاستعداد لاقتصاد المستقبل. وشرعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إقامة شراكات أوثق مع منتدى جزر المحيط الهادئ ورابطة الدول المطلة على المحيط الهندي من أجل منطقة تتعم

أمام الجمعية، أطلقنا الكثير من الكلمات والوعود الطيبة. فلنكن الآن صادقين مع أنفسنا: هل نفعل ما قلنا إننا سنفعله؟ ولو كنا جميعا ملتزمين بفعل ما نقوله وقول ما نفعله، فإنني على يقين من أن الحالة العالمية الراهنة لن تكون ما نراه الآن - حيث يتعمق نقص الثقة، وتكون الخلافات أكبر وأكثر حدة، وحيث تمزقنا الحروب والنزاعات. والمشكلة هي أن ما نفعله يختلف عما قلناه. ونتحدث بشكل مختلف عما فعلناه. نحن لا نتبع القول بالعمل. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أتشاطر بعض الأفكار بشأن كيفية إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي، اتساقا مع ما تصورناه من خلال روح باندونغ.

أولا، عند تشكيل قيادة عالمية جماعية، لا يمكن أن يحدد مصير العالم من خلال قلة من الأقوياء. العالم الذي ينعم بالسلام والاستقرار والازدهار هو حق ومسؤولية جماعية للبلدان كافة، كبيرها وصغيرها، شمالها وجنوبها، المتقدمة النمو والنامية. ويجب علينا جميعا أن نقوم بدورنا وأن نعمل معا من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا التزمنا جميعا بنفس القواعد. ويجب أن نتمسك باحترام القانون الدولي، ولا سيما المبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية. وسيضمن ذلك تسوية النزاعات على طاولة المفاوضات بدلا من ساحة المعركة. وهناك حاجة أيضا إلى مسؤولية جماعية تجاه شعبي فلسطين وأفغانستان. ولوقت طويل للغاية، تركنا إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين لمعاناتهم. وإندونيسيا لن تتراجع قيد أنملة في دعمنا لإقامة دولة فلسطينية. وفي أفغانستان، ستبذل إندونيسيا قصارى جهدها لمساعدة الشعب الأفغاني وضمان احترام حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في التعليم.

ثانيا، فيما يتعلق بالدعوة إلى إتاحة التنمية للجميع، فإن لكل بلد نفس الحق في التنمية والنمو. لكن البنية العالمية اليوم لا تعود بالنفع إلا على القلة المختارة. والتمييز التجاري ضد البلدان النامية لا يزال مستمرا. وسلاسل الإمداد العالمية تحتكرها بلدان بعينها. والكثير من البلدان النامية قد لا تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وهي تعاني في معالجة الديون الخارجية وتمويل التنمية. وكل ذلك سيسهم في تآكل الثقة والتضامن. لذلك، فقد آن الأوان

إن شعوبنا تواجه تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. وتشمل تلك التهديدات أكثر من 50 نزاعا مسلحا نشطا في العالم؛ وانتشار الأسلحة النووية؛ وتصاعد الأزمات المتعددة، من الأزمات الإنسانية إلى المناخية؛ والتجهيز القسري لملايين الأشخاص؛ وأعلى مستويات انعدام المساواة والفقر، حيث سقط 165 مليون شخص في براثن الفقر خلال السنوات الثلاث الماضية؛ والتحدي الذي تفرضه الصحة وخطر تفشي أوبئة جديدة، وكل ذلك في سياق الشكوك المتزايدة حول أهمية تعددية الأطراف ومؤسساتها.

ومع ذلك، لا شك في أن عملنا الدولي يفقد مصداقيته عندما لا تترجم قراراتنا إلى منافع ملموسة للشعوب أو للكوكب أو للازدهار. ووفقا للأمم العام أنطونيو غوتيريش، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنفاذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فالجائحة أعاقت التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن مسار ما قبل الجائحة لم يكن مشجعا، والسياق الحالي لعدم اليقين الاقتصادي الكلي والجيوسياسي يستدعي اتخاذ إجراءات طموحة وفورية. والواقع أن الركود في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس مقياسا مجردا. نحن نتحدث عن مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في فقر، وأطفال يواجهون انعدام الأمن الغذائي وبيئة في أزمة.

إن مستقبل الناس والكوكب لا يعتمد على الصدفة. بل هو نتاج القرارات والإجراءات السياسية التي نتخذها، مسترشدين بخطة عام 2030. وانعدام المساواة هو التحدي الكبير، ولا يكفي الحد من الفقر. ولا بد من نموذج إنمائي مختلف يعيد توزيع السلطة والثروة ويسد الفجوات والتفاوتات غير المقبولة القائمة بين الأغنياء والفقراء وبين البلدان. والمساواة لا تعني أن نكون أصحاب حقوق فحسب؛ وانعدام المساواة هو عدم فعالية تلك الحقوق اقتصاديا - وهنا تبرز الحاجة إلى تحقيق المساواة من أجل النمو والحاجة إلى النمو من أجل تحقيق المساواة. نحن لسنا في حقبة تغيير. وإنما نعيش تغيير حقبة، وهذا يتطلب إعادة التفكير في التنمية وجعل المساواة أمرا محوريا. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بالاستقرار والسلام في المحيطين الهندي والهادئ. وترجمنا توقعات الرابطة بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ إلى تعاون ملموس وجامع. وفيما يتعلق بميانمار، يظل تنفيذ التوافق المكون من خمس نقاط هو المرجع الرئيسي. وما قتنت الرابطة تحت الطغمة العسكرية على تنفيذ هذا التوافق. ولن تألو الرابطة جهدا من أجل ضمان ألا يُترك شعب ميانمار وشأنه.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على نقطة تتعلق بإصلاح منظومتنا المتعددة الأطراف. لقد قدم الكثير من المقترحات على مر السنين، لكن ما زلنا بعيدين عن الوصول إلى مبتغانا. قد يكون الوقت الأنسب للعمل قد مر بالفعل. لكن الآن هو ثاني أنسب وقت. فلنترجم التزامنا إلى أفعال. والقمة المعنية بالمستقبل لعام 2024 ينبغي ألا تقشل. ويجب أن تكون الثقة والتضامن جزءا من تلك الجهود. شعبنا والعالم ينتظران وعلينا أن نفي بوعدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أليسيا بارسينا إيبارا، وزيرة خارجية المكسيك.

السيدة بارسينا إيبارا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): باسم المكسيك، أرجو أن تتقبلوا أحر تهانينا، سيدي، على انتخابكم رئيسا. وتشعر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنها ممثلة تمثيلا كاملا في ظل رئاستكم، مما يدل على التزام منطقتنا بأهداف هذه المنظمة.

تواجه الأمم المتحدة اليوم تحديا ذا أبعاد هائلة لتحقيق جوهر ولايتها، أي حماية البشرية من ويلات الحرب، والنهوض بجميع حقوق الإنسان واحترامها، وضمان نجاعة القانون الدولي، وتعزيز رفاه الناس في ظل الاستدامة البيئية.

لقد تأثرت كثيرا بالعودة إلى مقر الأمم المتحدة، التي خدمتها بكل فخر لعقود، وأعود هذه المرة كممثلة لحكومة بلدي، المكسيك. يا له من شرف عظيم لي. والمكسيك تعيش اليوم تحولات تقدمية عميقة.

ويشرفني أن أتكلم باسم المكسيك وأن أمثلها أمام العالم. وأنقل تحيات الرئيس أندريس مانويل لوبيس أوبرادور.

والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدفاع عن المدافعين عن البيئة، الذين هم على استعداد للتضحية بحياتهم من أجل الحياة. وقد وقعنا الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، ونأمل أن يدخل حيز النفاذ قريباً.

وعلى حد تعبير نيكولاس ستيرن، فإن تغير المناخ هو نتيجة لأكبر فشل للسوق شهده العالم، وهو اليوم من أكبر المخاطر العالمية. وتبين تقديرات التكاليف الناجمة عن آثاره أنه لن يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، بل سيؤثر أيضاً على أشد القطاعات ضعفاً. ونجدد التزامنا بالمضي قدماً في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لكننا نشدد على أهمية التمويل لمعالجة تغير المناخ وإعطاء الأولوية للتكيف، لا سيما بهدف دعم الدول الأكثر ضعفاً، بدءاً من منطقة البحر الكاريبي في منطقتنا.

وبالإضافة إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، شاركت المكسيك في قمة أهداف التنمية المستدامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، ومؤتمر قمة العمل المناخي، والاجتماع التحضيري لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وندعو إلى إجراء إصلاح شامل للهيكلة المالي الدولي، الذي ينبغي أن يعالج التفاوتات العميقة بين البلدان وأن يعطي الأولوية لتقديم المساعدة إلى البلدان المثقلة بالديون بأدوات جديدة، وإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة لتوسيع الحيز المالي للبلدان النامية أو تخفيف عبء الديون مقابل الخدمات البيئية. وندعم مبادرة بريدجتاون 20، التي اقترحتها بربادوس.

لقد وعت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي درساً قاسياً جداً خلال الجائحة بسبب الافتقار إلى التضامن العالمي، واليوم تتمثل حاجتنا الأكثر إلحاحاً في أن نعزز، من خلال جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مبادرات مثل خطة الاكتفاء الذاتي في المسائل الصحية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الإقليمية للأدوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وصندوق

على تصور للعدالة الاجتماعية والتضامن، يشمل بالتأكيد تعبئة الموارد المالية اللازمة والإصلاح العاجل للنظام المالي الدولي.

وفي هذا السياق المعقد، ستظل المكسيك تستمد القوة والإلهام من مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ لأننا في الإطار المؤسسي الذي بنيناه منذ ما يقرب من 80 عاماً، سخرنا التعاون الدولي، وقادت المكسيك وستواصل اقتراح مبادرات تهدف إلى تحسين حياة الأجيال الحالية والمقبلة، والدعوة إلى سلام وأمن حقيقيين ودائمين، وتنمية مستدامة تتسم بالمساواة والقدرة على الصمود والشمول، مع الاحترام الكامل وغير المشروط لحقوق الإنسان.

وقد تركزت الرغبة في التحول وعمل حكومتنا تحديداً على تحويل نموذج التنمية لبناء منافع عامة أكثر وأفضل، وعلى ضمان الحقوق مع المسؤولية المالية، الراسية في فرضية أساسية: "من أجل الصالح العام، يجب أن يأتي الفقراء أولاً". وقد أثبتت حكومتنا أن من الضروري استعادة دور الدولة، وتنظيم العلاقات بين السوق والدولة والمجتمع، وتنفيذ سياسات هيكلية تحويلية. والهدف هو إعطاء شعبنا الأمل مرة أخرى، الأمل في بلد أكثر عدلاً ومساواة حتى لا يتخلف أحد عن الركب وحتى لا يتم استبعاد أحد. وفي هذا الصدد، تم انتشار 5,1 مليون شخص من براثن الفقر في السنوات الأخيرة. وشهدنا أكبر زيادة في الحد الأدنى للأجور في تاريخنا وطورنا شبكة معقدة من البرامج الاجتماعية التي توسع الحقوق لتشمل جميع السكان. ومع ذلك، فإننا نطمح إلى رؤية للمساواة بين جميع الأمم، يتم فيها سد الفجوات والتفاوتات بين البلدان. ونحن ملتزمون بالقضاء على ثقافة الامتيازات - الامتيازات التي تتكرر الحقوق.

وتؤكد المكسيك مجدداً أهمية الاستدامة البيئية كجزء استراتيجي من التنمية وليس مجرد فكرة ثانوية، فضلاً عن أهمية التحرك نحو سياسات صناعية وإنتاجية خضراء وزرقاء تولد فرص العمل وتقلل من الأثر البيئي، لكنها تدمج أيضاً مساهمة وتعقد النظم الإيكولوجية وخدماتها في الاقتصاد والرفاه. ونحن نتخذ خطوات حاسمة نحو تنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة

يجب أن نكف عن الحديث عن الحرب وأن نبدأ في الحديث عن السلام.

ستواصل المكسيك الكفاح من أجل نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، كما ورد في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وهما أساسيتان لمنع الآثار الإنسانية الكارثية والقضاء عليها.

لقد تكلمنا نحن والجمعية العامة ضد تهديد رئيسي يتعارض مع القانون الدولي. ونحن نرفض بشكل قاطع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. واسمحوا لي أن أشاطركم بكل بساطة هذه الإحصائية، 200 000 قطعة سلاح ناري يجري تهريبها كل عام إلى المكسيك من جارتنا في الشمال، والتي تقع بعد ذلك في أيدي عصابات الجريمة المنظمة، وتحصد أرواحا لا حصر لها. هذا هو الجانب الآخر من قضية المخدرات.

والمكسيك تفي بالتزاماتها بمكافحة الاتجار بالمخدرات بنية صادقة، ولكن أي جهد سيظل محدودا لو أن بلدان تصنيع هذه الأسلحة وبلدان المنشأ لم تتحمل مسؤوليتها عن مكافحة هذه الآفة. ونحن بحاجة إلى إجراءات صارمة للحد من توافر الأسلحة النارية على نطاق واسع. ويجب أن تتصرف الشركات والمصنعين والموزعين بشعور بالمسؤولية وأن يتخذوا تدابير دؤوبة لمنع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة.

وفي منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نشعر ببالغ الأسى للحالة في هايتي، هذا البلد الذي يغرق في عنف العصابات التي تزدهر، إلى حد كبير، بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة، على الرغم من نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن في القرار 2653 (2022)، الذي يسرته المكسيك. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن قراره ذي الصلة في القريب العاجل حتى يتمكن المجتمع الدولي من التصرف بشكل حازم لمساعدة هايتي على استعادة استقرارها.

ونغتتم هذه الفرصة لنجدد التزام المكسيك بحل الدولتين - إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وحدود آمنة. ونعترف أيضا بحق شعب إسرائيل، ولكن ليس على حساب الشعب الفلسطيني.

التكيف مع المناخ. وفي هذا الصدد، نؤيد رالف غونزاليس بصفته رئيسا لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتسعى المكسيك للتوصل إلى اتفاقات بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال المتعدد الأطراف، لأننا مهتمون بالتقريب بين المواقف دون إقصاء أحد. لكننا نعيش ظروفًا لم يسبق لها مثيل تتطلب تضافر المزيد من الإيرادات لإسراع أصوات كل شعوب جنوب العالم، الذي تنتمي إليه المكسيك بحكم تاريخها وقناعاتها. ولذلك، تنظر المكسيك في المشاركة في مناقشات ومساعي مجموعة الـ 77 والصين، بشأن المسائل وفي المحافل التي يمكننا أن نساعد فيها على تعزيز الموقف التفاوضي لبلدان الجنوب. وسنقدم قريبا اقتراحا إلى مجموعة الـ 77 والصين للنظر فيه.

وأود أن أؤكد مجددا أمام الجمعية العامة التزام المكسيك الطويل الأمد بإعطاء الأولوية للحوار والتفاهم بغية تعزيز السلام والتسوية السلمية للنزاعات. وهو التزام يسترشد بأعمق قناعاتنا فيما يتعلق بالدفاع الحازم عن أهم قضايا البشرية. وفي منطقتنا، نعمل كبذل ضامن لفريق محادثات السلام بين حكومة جمهورية كولومبيا وجيش التحرير الوطني. ونعمل أيضا على إيجاد حلول للحوار السياسي في فنزويلا، مع التمسك دائما بمبادئنا الدستورية المتمثلة في احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل. وتستضيف المكسيك مفاوضات بين الحكومة الفنزويلية وتحالف منصة فنزويلا الموحدة، بتيسير من النرويج. ونقدم تنفيذ الاتفاقات الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 في مكسيكو سيتي ونُقي أبوابنا مفتوحة لاستئناف العملية من أجل التوصل إلى حل لصالح الشعب الفنزويلي بأكمله.

فيما يتعلق بالنزاع بين أوكرانيا وروسيا، فإن موقفنا واضح، نحن ندين غزو روسيا لأوكرانيا لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبسبب معاناة لا توصف لملايين البشر، خاصة الأطفال. ونسلم بأن لكل دولة ذات سيادة الحق في أن تكون لديها الأدوات لاستعادة سلامة أراضيها، لكن من الصحيح أيضا أن سباق التسلح يبعدنا يوما بعد يوم عن الحل السلمي.

وبهذه الرؤية الإنسانية، تواجه المكسيك التحدي الكبير المتمثل في التنقل البشري. لقد وضعتنا الجغرافيا، بشكل لا مفر منه، في مكان بالغ التعقيد، لكن المكسيك لديها بوصلة واضحة جدا - إضفاء الطابع الإنساني على الهجرة، التي ينبغي أن تكون خيارا لا إلزاما. عندما يهاجر الناس، يجب أن يفعلوا ذلك بطريقة آمنة ومنظمة ونظامية.

هذا المستوى غير المسبوق من الهجرة يثير قلق المجتمع الدولي بأسره. ولذلك، تصر المكسيك على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية والعميقة الجذور للهجرة. ونؤكد مجددا على أهمية دعم مجتمعات المنشأ وتعبئة الإرادة والموارد اللازمة للقيام بذلك. ويتطلب ذلك دعم ومساهمة جميع البلدان، ولا سيما البلدان المضيفة التي تستفيد من عمل المهاجرين وإسهاماتهم. على سبيل المثال، هنا في الولايات المتحدة، يساهم هاجرونا بأكثر من 500 مليون دولار في الضرائب.

من الضروري تطوير نماذج لإدارة الهجرة توفر فرصا آمنة وقانونية للعمل والاندماج المالي الذي يسهل الاستيعاب في المجتمعات المضيفة. وهذه النماذج يجب أن تحمي حقوق الإنسان للمهاجرين طوال دورة الهجرة.

وكما أشار الأمين العام وبحق، بعد 75 عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن الأوان لإنهاء اضطهاد المهاجرين وتشويه صورتهم. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن نقبل التشكيك في الطابع التقدمي للمعايير الدولية بشأن المساواة بين الجنسين واحترام التنوع الجنسي، التي عملنا جاهدين على بنائها. وندعو إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتلافي التراجع، من خلال إجراءات قوية ومبتكرة - لا شيء عنا بدوننا.

كانت المكسيك أول بلد في الجنوب يعلن عن سياسة خارجية نسوية لأننا قد عقدنا العزم على تغيير الهياكل التي تحول دون تقدم المرأة وتمتعها الكامل بحقوقها واستقلالها. وينطوي ذلك على تعزيز مشاركتها الموضوعية في صنع القرار وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات والمحافل والمنظمات والاتفاقات الدولية. في كل مرة نكسر فيها سقفا زجاجيا، تتقدم حضارتنا.

فلنضع حدا للحالات الشاذة، مثل معاناة كوبا في ظل الحصار الاقتصادي المستمر، الذي لا مبرر له على الإطلاق، والذي يتعارض مع القانون الدولي ومع القيم السائدة والتعايش السلمي بين بلدان أمريكا اللاتينية. ونطالب بالكف عن اعتبار كوبا بلدا يرمى الإرهاب أو يشجعه.

قبل أربعة وستين عاما، ترأس الجمعية العامة واحد من أعظم دبلوماسيي المكسيك، لويس باديا نيرفو، الذي قال

”إن الانتصار لن يتقرر في ساحات القتال، بل في ضمائر الرجال والنساء نظرا لطبيعة هذا النضال. وأفضل أسلحة الديمقراطية هي المبادئ الأخلاقية، والاحترام الصارم للمعاهدات، والمبدأ القائل بأن الصعوبات والخلافات التي تواجهها البلدان ينبغي ألا تحل بالسلاح، بل من خلال المفاوضات“.

وتطمح المكسيك إلى أن تكون طرفا فاعلا ينهض بالسلام من خلال القانون. وسنبذل كل ما في وسعنا لدعم الجهود الحقيقية التي تبذلها أطراف متنازعة للدخول في حوار يفضي إلى حل سلمي، لأنه، كما قال دبلوماسينا الشهير جينارو إسترادا ذات يوم، ”تقوم السياسة الخارجية على نبذ الحرب كأداة للسياسة الدولية“، وهذا هو أساس السياسة الخارجية للمكسيك.

لهذا السبب، توجد في مدخل ردهة الجمعية العامة قطعة من حجر السبج - وهو حجر كريم مقدس لدى الأزيك كانوا يسمونه ”إيتزتلي“، مقتنعين بأن أصله كان نتيجة برق ضرب صخورا بركانية، في تداخل بين ما هو سماوي وما هو أرضي. وتحمل تلك القطعة لوحة محفورة تحدد أساس دبلوماسيتنا. وفيها هذه العبارة التي نطق بها قبل 156 عاما بينيتو خواريس، أول رئيس من الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية،

”بين الأفراد، كما بين الدول، احترام حقوق الآخرين هو السلام“.

2030، ولم يتم الوصول إلى الحد الأدنى من الأهداف الأساسية التي حددناها في عام 2015.

لذلك يجب أن نعطي الصوت بالاعتراض والشعور بالإلحاح فيما بيننا. وتقع على عاتق هذا الجيل وقادته مسؤولية وقف الكارثة التي وصفها لنا العلم بشكل مباشر. ولن نقوم بذلك بخطوات صغيرة، ولا بحياء مرتبك يحاول، بتكتم، عدم الإخلال بهيكل السلطة الذي أوصلنا إلى هذه النقطة. وإنما سيتم ذلك بقفزات جريئة وشجاعة. شجاعة الدعوة إلى عالم قائم على المساواة والعدل، لا تكون فيه الحقوق سلعا ولا الطبيعة ضحية حتمية لأنماط إنتاجنا واستهلاكنا، لأن التركيز الفاحش للثروة وتأثيرها المدمر على توزيع السلطة لا يتفقان مع المشروع البشري. لقد أنشأنا منظمنا هذه قبل 78 عاما، هلعا من الهاوية التي كنا على شفيرها إذ كان يمكن أن نستسلم جميعا لنيران الحرب. واليوم، فإن هذه الهاوية تقترب - مخيفة وحقيقية وربما أكثر شراسة. ولذلك، يجب أن تكون جهودنا على مستوى اللحظة.

في منتصف القرن العشرين، كانت هذه المنظمة تتحسس بالكاد موطئ أقدامها، عندما كانت الآثار المروعة للحرب العالمية الثانية لا تزال ماثلة في الأذهان. وكان دبلوماسي مكسيكي شاب يعكف على صياغة فقرات مقال تاريخي عن الهوية الوطنية لبلدي. وستحمل تلك الفقرات عنوان متاهة العزلة، وحاز مؤلفها لاحقا على جائزة نوبل في الأدب تقديرا لعمله العالمي. اسم هذا المؤلف أوكتايفيو باث، وأود أن أختتم هذا البيان باقتباس من كلماته التي تعود إلى ذلك الوقت. قال:

”نواسي أنفسنا بالقول إنه لم يحدث أي شيء كما كان مفترضا حدوثه. لكننا نحن المخطئون لا التاريخ. علينا أن نتعلم مواجهة الواقع مباشرة. وإذا اقتضى الأمر، يجب أن نستنبط كلمات وأفكارا جديدة لهذا الواقع الجديد والغريب الذي صادفنا في طريقنا.. نحن نعيش، كبقية الكوكب، في ظرف حاسم ومميت - أيتام الماضي وأمامنا مستقبل نخترعه. التاريخ العالمي الآن مهمة مشتركة، وماتاهتا هي متاهة جميع الرجال [والنساء].“

إن موضوع هذه الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة هام ودقيق - إعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي. ويجب أن يكون ذلك محور جهودنا.

ويجب ألا يجعلنا الحيز المهيبة الذي نجتمع فيه ننسى أزمة الثقة التي تواجه المؤسسات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة. ويجب أن تؤدي مناقشاتنا إلى نتائج ملموسة، وهو أمر حاسم لأن علينا إشراك المواطنين الذين نمثلهم كرعايا نشطين.

ويجب أن نكون يقظين جدا لأن تعددية الأطراف ينبغي ألا تفقد طريقها في الاستقطاب والتنافسات الجيوسياسية. ولو أن الأمم المتحدة لم تؤد ولايتها المتعلقة بالسلام والتنمية، فإننا سنؤجج الاستياء والفوضى، وستعاني المؤسسات الدولية التي بنيناها.

نحن نؤيد تعددية الأطراف التي هي قريبة من الناس، وفي حينها وفعالة وملتزمة بتوفير المنافع العامة العالمية. نحن نؤيد الخير الجماعي، من أجل خير الجميع. تعددية الأطراف أداة للتنمية، ويجب أن يفضي عمل الأمم المتحدة إلى سلام عادل، وأن يوسع الحريات، وأن يبني المساواة، ويعمق الديمقراطية، وفي نهاية المطاف، يبث الأمل.

والالتزام السياسي هو مفتاح التحرك نحو تعددية أطراف جديدة تمكننا من إعادة هيكلة علاقات القوة الاقتصادية والاجتماعية الدولية حيث توجد قضايا التنمية فضاءات لمواجهة التركيز الحصري والمفرط على النيوليبرالية التجارية. ونأمل أن تسود هذه الرؤية ذاتها بين الدول بغية تحقيق عالم أكثر إنصافا، مع عدم تماثل أقل.

ونقترح تعددية أطراف أقرب إلى احتياجات الشعوب، تتسق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وتكون قوية وحسنة التوقيت وفعالة. وذلك لأن التحديات التي نواجهها هائلة. على الطاولة ليس أقل من عدم اليقين بشأن بقائنا. ولا يوجد وقت لاتخاذ تدابير تدرجية، والتي تكون في بعض الأحيان مجرد ذرائع للحفاظ على الوضع الراهن.

إن النموذج الحالي للتنمية العالمية غير مستدام. والوعد بالتقدم الحتمي وغير المحدود اصطدم بجدار الطبيعة الصلب. ويقتررب عام

إن الحفاظ على النظام العالمي القائم على القواعد هو مسؤوليتنا الجماعية. والأمم المتحدة مدعومة بنظام قائم على القواعد يحكمه القانون الدولي ويسترشد بمبادئ الإنصاف والعدالة. ويعتمد حاضرها ومستقبلها على الثبات في القانون الدولي واستقراره، الذي يصون حقوق الدول كافة. وإذا ما أردنا لتعددية الأطراف أن تستمر، يتعين على جميع الدول أن تحترم سيادة القانون. والفلبين، مسترشدة بسياسة خارجية مستقلة، تتشبط مع الدول الأخرى لتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد. ونحن ندعو إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. ولطالما كان هذا موقفا فيما يتعلق بالنزاعات في بحر الفلبين الغربي، وذلك بقدر ما نحن مستعدون للدفاع عن سيادتنا وحقوقنا السيادية وسلامة أراضينا. وكما أعلن الرئيس ماركوس الابن، نحن أصدقاء للجميع ولسنا أعداء لأحد. ودستورنا ينبذ الحرب كأداة للسياسة الوطنية، وقد أقر مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما التي أصبحت جزءا من قوانيننا الوطنية، ويلتزم بسياسة السلام والمساواة والعدالة والحرية والتعاون والعلاقات الودية مع كل الأمم. ونقر أيضا بدور الهيئات القانونية الدولية في تعزيز المزيد من التضامن حول القيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وفي هذا العام، اتخذت الجمعية العامة بالتوافق القرار 322/77 للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين بعد المائة لإنشاء محكمة التحكيم الدائمة.

والفلبين، كدولة أرخبيلية، يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بالمحيط، ولطالما ناصرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ونفخر بكوننا من أوائل الدول التي وقعت هذا الأسبوع على الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، الذي يفتح آفاقا جديدة للتعاون في إدارة مسؤولية لأعالي البحار. وأسبقية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار قد تأكدت من خلال قرار التحكيم الصادر عام 2016 بشأن بحر الصين الجنوبي، الذي حسم بشكل نهائي وضع الحقوق التاريخية والمطالبات البحرية في بحر الصين الجنوبي، معلنا أن المطالبات التي تتجاوز الاستحقاقات خارج الحدود الجغرافية والموضوعية التي حددها اتفاقية

ومن أجل تلك المهمة - أن نضمن للأجيال المقبلة عالما ممكنا وحياة ممكنة، وأن نخرج من المتاهة معا - يمكن للجمعية العامة أن تعول اليوم ودائما على إرادة المكسيك الأخوية والملتزمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إنريكي أوستريا مانالو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن الرئيس فرديناند رومالديز ماركوس جونيور، وأن أؤكد مجدداً على تضامن بلدي مع الأمم المتحدة. وكعضو مؤسس لمنظمتنا، فإن التزامنا بتعددية الأطراف، مع ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أساسها الوطني، التزام لا يتزعزع. الأمم المتحدة جمعت دولنا حول هدف مشترك للنهوض بإنسانيتنا المشتركة - من خلال إنقاذها من ويلات الحرب العالمية الثانية والصراعات والجوائح الإقليمية والعالمية، ومن خلال إرساء عالمية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، ومن خلال نظام قائم على القواعد يدعمه القانون الدولي ويضمن ازدهار الأمم الحرة وعلى قدم المساواة في سلام.

وبوجود الأمم المتحدة في مركز الصدارة وسط موجات التحدي والتغيير، يجب أن ترتقي تعددية الأطراف إلى مستوى التحدي. وروح منظمتنا تدعونا إلى الاستجابة بشكل حازم للتهديدات الوجودية مثل الاحترار العالمي، وتردي النظم الإيكولوجية، والأمراض، وانعدام الأمن الغذائي، وتدعونا أيضا إلى إعلاء الحوار والدبلوماسية إذ ندير تعقيدات جديدة من النزاع والتنافس الاستراتيجي. ولا بد أن نكيف عملنا وفقا لواقع زمننا هذا، وأن نضع الشعوب والمجتمعات في صلب أجندتنا، وأن نعيد تعزيز التوافق رغم الاختلافات، وأن نعترف بضرورة إسماع العديد من الأصوات - وليس القلة القوية فحسب - في رسم مستقبلنا المشترك. وموضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام يحدد الإطار لحوارنا العالمي بشأن التضامن والثقة كعواملٍ تمكين أساسيين للعمل العالمي. وينشأ أيضا قدر أكبر من التضامن والثقة نتيجة لانتصاراتنا المشتركة؛ ويكون أكثر ازدهارا عندما تتجح تعددية الأطراف ويضعف عندما تقشل مؤسساتنا العالمية في تحقيق المكاسب للجميع.

ونشعر بقلق عميق إزاء المعاناة المفرطة التي تسببها الظواهر الجوية الحادة في جميع أنحاء العالم. وتذكرنا تلك الظاهرة بثلاث حقائق، وهي أن تغير المناخ يتحول إلى أزمة كاملة، وأن التصدي للاحتترار العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر هو سباق مع الزمن، وأن العمل المناخي الفعال يتطلب تعاوناً أقوى متعدد الأطراف. نحن بحاجة إلى حلول حاسمة ومسؤولة وعادلة ومستدامة ترضى السكان وتحمي من ساهموا أقل من غيرهم في الاحتترار العالمي ولكنهم الأكثر ضعفاً بحكم موقعهم الجغرافي. وهذا هو معنى التضامن في العمل المناخي.

ومنذ أكثر من عقد، كانت الفلبين رائدة في اعتماد قرار في مجلس حقوق الإنسان لفت الانتباه إلى تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان. ولئن كنا نشعر بالتشجيع لأن تلك الصلة قد اعترُف بها الآن، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونضم صوتنا إلى الأصوات التي تدعو البلدان الصناعية إلى احترام التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونتطلع إلى اعتماد المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مقررات تتعلق بإنشاء صندوق للخسائر والأضرار وآليات أخرى لتمويل المناخ. ونشكر جمهورية فانواتو والمجموعة الأساسية من الدول على إثارها في الأمم المتحدة إحالة مسألة التزامات الدول المتعلقة بتغير المناخ إلى محكمة العدل الدولية. والفلبين سوف تشارك بنشاط في الإجراءات بهذا الشأن. وعلاوة على ذلك، نعرب عن تضامننا مع الدول الجزرية المشاركة في إجراءات المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ والبيئة البحرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وإذ تدرك أن المستقبل سيشهد المزيد من الهجرة والنزوح بسبب المناخ، على النحو المعترف به في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، فقد عقدت الفلبين والمنظمة الدولية للهجرة مائدة مستديرة على المستوى الوزاري بشأن تغير المناخ والهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في أوائل هذا الأسبوع في نيويورك. وبانعقاد المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ حول الحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في مانيتا

الأمم المتحدة لقانون البحار لا أثر قانوني لها. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، احتقلنا بتلك الجائزة، التي أصبحت الآن جزءاً من القانون الدولي. والالتزام بالقانون الدولي يسهم في الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في صميمها، حرة ومفتوحة ومستقرة وسلمية. واتساقاً مع ذلك، نسترشد بنظرة الرابطة بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد أيباري (أوغندا).

خلال الحرب الباردة، رعت الفلبين اعتماد إعلان مانيتا لعام 1982 بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، اقتناعاً منها بأن عالمنا ينبغي ألا ينزلق مرة أخرى إلى نزاع موسع عندما يلوح في الأفق احتمال وقوع كارثة نووية. ولا تزال البشرية في حالة خطر لأن هناك الكثير جداً من الأسلحة المدمرة والتخريبية الموجودة الآن. ومع استمرار وجود الآلاف من الرؤوس الحربية النووية وعدم تحقق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أدت سباقات التسلح المتزايدة والأساليب الجديدة للحرب، بما في ذلك في المجالين السبراني والفضائي، إلى تغيير المشهد الاستراتيجي للقرن الحادي والعشرين. يجب إعلاء سيادة القانون أكثر من أي وقت مضى.

لقد دعا الرئيس ماركوس جونيور، في خطابه أمام الجمعية العامة في العام الماضي، إلى اعتماد قواعد ومعايير للاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الناشئة (انظر A/77/PV.5). وتعمل الفلبين مع الشركاء من أجل اعتماد قواعد تحكم نظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، سوف نستضيف اجتماعاً لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في كانون الأول/ديسمبر. وندعو إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، واعتماد مبدأ المراعاة الواجبة في مجال الفضاء، وتحمل الدول مسؤولية أكبر للحد من التهديدات الفضائية، بما في ذلك الحطام الناجم عن إطلاق الصواريخ.

وندعو كذلك إلى شراكات للأمم المتحدة تضمن عدم تسليح التكنولوجيات الجديدة أو إساءة استخدامها بأي شكل من الأشكال لتخريب الديمقراطية والحرية، أو تحدي القانون الدولي الإنساني، أو استغلال الضعفاء، أو انتهاك حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

ونؤكد أن الصحة تأتي في المرتبة الأولى في أجندتنا للتنمية البشرية، ونحن جميعا مدينون للعاملين الفلبينيين في مجال الرعاية الصحية الذين عملوا في الصف الأول لمكافحة الجائحة في جميع أنحاء العالم. ونكرم ذكرى الكثيرين الذين فقدوا أرواحهم في خدمة إنسانيتنا المشتركة. وقد أجبرت الجائحة الأسرة الدولية، ولا سيما بلدان المقصد، على الاعتراف بمساهمات المهاجرين في مجتمعاتها وحماية حقوقهم. والاتفاق العالمي هو الدليل التفصيلي لذلك.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكانت الفلبين، ممثلة بكارلوس ب. رومولو، وهو رئيس سابق للجمعية العامة، عضوا نشطا في لجنة حقوق الإنسان الأولى، التي صاغت تلك الوثيقة الأساسية. وعقب اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اضطلعت الفلبين بدور رائد في صياغة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووضع إطار صكوك مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

والفلبين طرف إلى يومنا هذا في ثمانية من الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. وإدراكا منا لحقوق الإنسان باعتبارها عملا غير مكتمل في جميع أنحاء العالم، نعمل على مناصرة حقوق الإنسان للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والشعوب الأصلية والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمسنين. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان تتعلق أولا وقبل كل شيء بالناس. ومن أجل تعزيز الثقة والمشاركة، يجب أن يكون الحوار بشأن حقوق الإنسان صادقا، وأن يكون قائما على الأدلة وغير مسيس. وعندما يكون التعاون في مجال حقوق الإنسان بناء وينفذ بحسن نية ومع الاحترام الكامل لووكالة الدولة، فإنه يمكن لتعاوننا أن يحقق نتائج ملموسة.

وأنا أردد النداء إلى التضامن في تعزيز هيكل متعدد الأطراف يدعم سيادة القانون ويتصدى للتحديات الملحة في عصرنا هذا. وهذا الهيكل يتطلب منا الاستثمار بحكمة في مؤسسات متعددة الأطراف شاملة وبعيدة النظر. وتدعم الفلبين المؤسسات المتعددة الأطراف التي

في عام 2024، تسعى الفلبين إلى بناء جسر فعال بين القدرة على مواجهة مخاطر الكوارث والأجندة المتعلقة بالمناخ.

ونحن في وطننا نواصل تأمين نتائج أهداف التنمية المستدامة على مستوى العالم. وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 أصبحت جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية المتوسطة والطويلة الأجل للفلبين، وبإمكاننا أن نستفيد من الفرص المتاحة للفلبين والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، للنهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب وتحقيق أهداف التنمية في جميع أنحاء العالم. وكبلد متوسط الدخل، نؤيد المبادرات الرامية إلى جعل الآليات المالية والإنمائية الدولية أكثر توافقا مع احتياجات البلدان المتوسطة الدخل. وينبغي لشاركاتنا أن تسد الفجوات الإنمائية. وتعاوننا من أجل المستقبل ينبغي أن يجعل مجتمعاتنا أكثر قدرة على الصمود وأكثر تماسكا وإنسانية، وكما ذكرت في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في بداية الأسبوع، إذا ما عملنا معا، بإمكاننا أن نحقق الاستدامة.

إن الإصلاح المستمر لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أساسي لضمان أن تحقق المنظمة نتائج إنمائية تحويلية. ويقع على عاتق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها واجب تقديم دعم فعال ومنتسق وخاضع للمساءلة للدول المضيفة، بموافقة تلك الدول ووفقا لأولوياتها الإنمائية الوطنية. والتضامن يمهد الطريق للتعاون الدولي في الوقت الذي نعمل فيه على تعزيز نظام الأمن الصحي العالمي، مستفيدين من الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا.

والفلبين، إلى جانب الدول ذات التفكير المماثل، دعت إلى الإنصاف في توفير اللقاحات والخدمات الصحية المرنة في المفاوضات بشأن معاهدة عالمية لمكافحة الجوائح. ويجب ألا نشهد مرة أخرى طوارئ عالمية بهذا الحجم الذي شهدناه، حيث كان من هم في أمس الحاجة إلى الخدمات آخر من يحصل عليها. وتدعم الفلبين صندوق الطوارئ التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي والآليات الأخرى التي تعزز الشراكات لمواجهة التحديات والطوارئ الصحية المستمرة.

أحيي شعب لانايب، الذي نقف على أرضه القبلية. تينا كوتو كاتوا.

لقد أثلج صدري الالتزام الذي شهدته في هذه القاعة المهيبة بإيجاد حلول تحويلية للتحديات المتشابكة التي نواجهها. وفي الوقت نفسه، يساورني قلق عميق لأن مجموع جهودنا الجماعية الرامية لمواجهة تلك التحديات لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

ونحن نجتمع في وقت يزداد فيه الخطر بصورة حادة على الناس والكوكب. ومع خروجنا من طارئ صحي هو الأسوأ من نوعه خلال 100 عام، تعثرت جهودنا لإعادة البناء بطريقة أفضل في مواجهة تسارع وتيرة أزمات البيئة والكوكب، وتعمق النزاعات وعدم الاستقرار. إننا نشغل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نهض لمواجهة تلك التحديات. نحن مدينون بذلك لأطفالنا ولأجيال التي تليها.

إن تزايد انعدام الثقة والانقسام يؤدي إلى تآكل أساس التعاون الدولي ويوجه النظام المتعدد الأطراف إلى طريق مسدود واختلال. ولا أمل لدينا في مواجهة تحدياتنا المشتركة بمفردنا. إننا نعيش في عالم مترابط ومتكافل، نزهر - أو نفنى - معا.

ولأول مرة منذ أجيال عديدة، نواجه احتمالاً حقيقياً جداً للنزاع بين الدول الكبرى. ولا يمكن أن نسمح بأن يحدث ذلك. فالمخاطر جد جسيمة بالنسبة لنا كافة. وسيادة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يجب أن تعني شيئاً لجيل ينمو ويزداد تشككا.

لسنا على المسار الصحيح للحد من الاحترار العالمي واقتصار الزيادة على 1,5 درجة مئوية، والنزاعات والأزمات ما فتئت تؤثر بقسوة على النساء والأطفال. ونسيج المبادئ الديمقراطية يتعرض للتحدي والإضعاف بسبب المعلومات المضللة والمغلوطة، والقائمة تطول.

كان غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا في العام الماضي هجوما مباشرا على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. والأمر أكبر من ذلك بكثير. فمشاهدة عضو دائم في مجلس الأمن

تلتزم بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة والإنصاف والشمول والشفافية والمساءلة. وسنعمل بالتنسيق مع الدول الأخرى من أجل تعددية أطراف في القرن الحادي والعشرين تشمل الجميع وتعمل لصالحهم.

وكانت الفلبين رائدة في السعي إلى التوافق حول قضايا مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والتعاون في المجال الأمني. وسنستمر في دورنا هذا لمد الجسور. وتمشيا مع تقاليدنا كصانع للسلام، سنحافظ على مساهماتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونواصل تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب وبناء السلام، ضمن مجالات أخرى.

إن منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة تمثل رؤية الفلبين لبناء السلام الذي يركز على الناس. وترشح الفلبين لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2027-2028 بعكس رغبتنا القوية في تقديم أفضل ما تملك الفلبين من تقاليد دبلوماسية. ونعول على دعم جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

إن إعلاء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطلعات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي مشاريع لم تكتمل بعد، وتحقيقها رهن بنا - وهذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم. ومن خلال التضامن، يمكننا أن نعزز تعددية أطراف بناءة ترقى إلى مستوى هذا التحدي بشجاعة ومثابرة من أجل الأمل والهدف المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نانايا ماهوتا، وزيرة الخارجية والحكم المحلي في نيوزيلندا.

السيدة ماهوتا (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): كوتاهي أنو تي كوهاو أو تي نغيرا إي كوهو أي تي ميرو ما، تي ميرو بانغو، كيا ماو كيا توري، تي واكابونو كو تي ميا نوي كو تي أروها.

لإبرة الخياط عين واحدة يجب أن تلج منها الخيوط الأبيض والأحمر والأسود. فلنستمسك بالتقاليد والإيمان، وقبل كل شيء، بالحب.

هذه الكلمات الافتتاحية، التي تناقلناها عن السلف، تذكرني بأنه، بغض النظر عن من أين جئنا في هذا العالم، فإن روحا إنسانية مشتركة تربط بيننا جميعا.

المتعددين يتجاوز شؤون الحكم التقليدية والمؤسسات الحكومية. فهو نجح في إحداث تغيير سياساتي كبير، وتحسين تأهب شركات التكنولوجيا للأزمات، وبناء علاقات قوية وتعاونية عبر القطاعات.

تشكل النزاعات والأزمات ضغوطا هائلة على المنظومة الإنسانية. فانعدام الأمن الغذائي يهدد أرواح مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ولكي أكون واضحة، فإن الغذاء ليس سلاحا والجوع ليس أداة. إن الجفاف المتفشي في القرن الأفريقي وعدم الاستقرار والعنف في منطقة الساحل وأفغانستان وسوريا وميانمار، كل هذا قد خلف الملايين من المحتاجين للمساعدات الإنسانية العاجلة.

إن ممارسة لعبة السياسة بالأرواح البريئة أمر قاس وغير أخلاقي. وإن نحتفل ببلوغ نقطة منتصف المدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد آن الأوان لتجاوز السرديات والجدل المثير للانقسام. هذا وقت العمل من أجل إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والدعوة إلى العمل ملحة.

نحتفل في كانون الأول/ديسمبر بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أكدنا مجددا التزامنا الثابت برفع صوتنا ضد انتهاكات حقوق الإنسان، أينما وقعت. فما من ترابنية عندما يتعلق الأمر بحماية أرواح المدنيين. ونحن بحاجة إلى مقاومة المحاولات الرامية إلى تقويض الالتزامات القائمة أو إفراغها. وأوتياروا نيوزيلندا ستواصل حماية حقوق النساء والفتيات بكل قوة.

نيوزيلندا تتمتع بروابط طويلة وعميقة في منطقة المحيط الهادئ من حيث اللغة والسكان والمحيط والتاريخ والثقافة والسياسة والمصالح المشتركة. ولدينا أيضا ارتباط وثيق بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الأوسع. ويساورنا القلق من أن النظام الذي كان يدعم الرخاء والأمن في منطقتنا لأكثر من سبعة عقود يتآكل الآن بشكل متزايد. ولا نعتقد أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها أجزاء أخرى من العالم هي مسار حتمي لمنطقتنا الواقعة في المحيط الهادئ الأزرق.

فالدبلوماسية هي أقوى أدواتنا. والسلام والاستقرار هدفنا. وهذا البنيان الإقليمي ينبغي أن يكون جامعا وأن يفسح المجال للكافة ممن

يشن هجوما لم يسبقه استفزاز على دولة ذات سيادة، ومحاولة ضم أراضيها وشن حرب على سكانها المدنيين، هو أمر صادم. تصرفات روسيا تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. كيف للأجيال الشابة أن تثق في الأمم المتحدة عندما يتصرف عضو دائم في مجلس الأمن على هذا النحو الذي يتعارض بشكل أساسي مع ميثاق الأمم المتحدة؟ إن عواقب الحرب العدوانية الروسية المستمرة فادحة. إذ يعاني الأوكرانيون معاناة هائلة. وجيران أوكرانيا يتحملون عبئا ثقيلا. ومن المؤسف أننا نرى أطفالا يحولون إلى سلاح في هذه الحرب المجحفة. وهذا خطأ في كل الحسابات. أوتياروا نيوزيلندا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى مساءلة روسيا أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. لقد سلطت هذه الحرب الضوء على التوترات الجيوستراتيجية والمخاطر النووية المتزايدة. ويجب ألا تستخدم الأسلحة النووية بتاتا. يجب أن نكون واضحين في عزمنا على الحد من التهديدات النووية وأن نعمل ذلك فوراً. أخطار الأسلحة النووية وإرثها السام، الظاهر في منطقتنا الواقعة في المحيط الهادئ الأزرق، ما برحت لم تفارقنا منذ عقود.

كما أن التطورات التكنولوجية الحديثة تشكل تحديات كبيرة في التوازن بين استخدامها السلمي والتهديد بأضرار كارثية إذا تُرك أمر تطويرها واستخدامها عسكرياً دون رادع. علينا أن نلتزم بالقواعد والقيود الدولية المفروضة على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل وأن نضع معايير واضحة للتصدي للاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الجديدة والناشئة الأخرى، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، فضلا عن استمرار الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. ويجب علينا أيضا أن نواجه التحديات الرقمية، بما في ذلك التهديدات السيبرانية والتطرف عبر شبكة الإنترنت من خلال الائتلافات الذكية التي تعمل فيها الحكومات بشكل فعال مع المجتمع المدني والصناعة.

هذا هو النهج الذي اعتمدهنا في نداء كرايستشيرش إلى العمل للفضاء على المحتوى الإرهابي الذي يتسم بالتطرف العنيف على الإنترنت. نداء كرايستشيرش هو تحالف عالمي لأصحاب المصلحة

خسائر وأضرار لا تعوض. وقد وجهت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ رسالة واضحة للغاية مفادها أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وأول تقييم عالمي لاتفاق باريس، الذي سيجري في المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، سيكون فرصة لتصحيح المسار.

إن اقتصار الاحترار العالمي على 1,5 درجة مئوية أمر حيوي لتحقيق أهدافنا الإنمائية المشتركة. وكل درجة زيادة عن ذلك وكل طن من الانبعاثات ينبغي أن يقلقنا. لدينا فرصة ضئيلة وتتبدد بسرعة لتأمين مستقبل مستدام وقابل للعيش لنا جميعا ولأطفالنا. وندعو جميع البلدان، وخاصة البلدان الرئيسية المسببة للانبعاثات، إلى مواصلة أفعالها مع اقتصار الزيادة في درجة الحرارة العالمية على 1,5 درجة مئوية. وهذا يعني الالتزام بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري عالميا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فالتيسون (آيسلندا).

تتخذ أوتياروا نيوزيلندا إجراءات طموحة لدعم التحول إلى اقتصادات منخفضة الانبعاثات، والزراعة الصامدة مناخيا وسياسات التجارة المستدامة. ومحلنا، نحن نتحول إلى مستقبل منخفض الانبعاثات وصامد مناخيا، ونعمل على تحقيق مساهمتنا المحددة وطنيا المتوافقة مع هدف 1,5 درجة مئوية. لقد التزمنا بخفض انبعاثاتنا بنسبة 50 في المائة عن مستويات عام 2005 بحلول عام 2030. وتحدد خطتنا الأولى لخفض الانبعاثات الإجراءات التي سنتخذها لتحقيق ميزانياتنا الأولى للانبعاثات على الطريق إلى هدفنا لعام 2050. ونحن نستثمر في صمود المحيط الهادئ، ونعني للتمويل المناخي، وندعم الشركاء في المحيط الهادئ للاستعداد والاستجابة للظواهر المناخية. وسيوجه ما لا يقل عن نصف التزامنا بالتمويل المناخي الذي تضاعف أربعة أضعاف والبالغ 1,3 بليون دولار إلى منطقة المحيط الهادئ. وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وقفنا مع المحيط الهادئ بشأن القضية ذات الأولوية المتمثلة في الخسائر والأضرار. ونيوزيلندا تؤيد عرض

يرغبون في الإسهام بشكل إيجابي في منطقتنا. وعلى أولئك الذين يعملون في منطقتنا أن يفهموا القيم والمعايير في منطقة المحيط الهادئ. ونحن ملتزمون بالنهوض بمركزية منتدى جزر المحيط الهادئ في التصدي للتحديات الإقليمية من خلال استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، التي هي بمثابة خريطة الطريق لنا.

وينبغي للشركاء الدوليين أن ينصتوا إلينا وأن يسهموا في التنمية المستدامة لمنطقة المحيط الهادئ بطريقة تضع أولويات منطقة المحيط الهادئ في المقام الأول وتعترف باستقلال من تشكل المنطقة وطننا لهم. أما الرسالة الموجهة إلى شركاء منطقة المحيط الهادئ فهي الالتزام مع الاتساق. لقد ذكرتنا الصدمات العالمية الأخيرة بأن بناء مجتمعات منيعة يحتاج نهجا شاملا وموسعا للتنمية. وتعزيز القدرة على الصمود يتطلب منا تقييم التقدم المحرز في جميع أبعاد الرفاه. فالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مترابطة ومتعاضدة.

يجب أن نحقق على وجه السرعة إصلاحا يسهم في رفاه الدول النامية على مر الأجيال. وننوه بدعوة الأمين العام إلى إيجاد حلول منهجية لأوجه القصور في الهيكل المالي الدولي. والمؤسسات المالية الدولية ينبغي أن تطور نفسها لكي تكون قادرة على تلبية متطلبات العصر الحالي بشكل أفضل. ويشجعنا أن نرى اعترافا متزايدا بمعايير التنمية الأوسع نطاقا بما يتجاوز الدخل القومي الإجمالي. وتتيح أدوات مثل المؤشر المتعدد الأبعاد للضعف فرصا للاستجابة لواقع أكثر الفئات تعرضا للصدمات الخارجية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولن نتحقق التنمية المستدامة إلا إذا أوفى المجتمع الدولي بالتزاماته إزاء أولئك الذين يعانون من الواقع العنيف لتغير المناخ.

تغير المناخ هو أخطر تهديد وجودي يواجه كوكبنا. والمناخ المستقر ضروري لمستقبل مستقر. ونيوزيلندا ملتزمة بالاضطلاع بدورها في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. ما من بلد بمنأى عن آثار تغير المناخ، وهي حقيقة واقعة تحدث الآن. وبلدان المحيط الهادئ في الخطوط الأمامية وهي تعاني بالفعل من

للأمم المتحدة في التصدي للتحديات الجماعية التي تواجهنا. ولهذا السبب تؤيد نيوزيلندا بنشاط المبادرات الرامية إلى تنشيط وإصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها والنظام المتعدد الأطراف الأوسع. وكعضو مؤسس للأمم المتحدة ومؤيد ثابت للنظام الدولي القائم على القواعد، يصعب الاعتراف بأن مؤسساتنا المتعددة الأطراف غير كاملة. لقد خذلتنا - وسوف تخذلنا. لكن استجابة أوتياروا نيوزيلندا ستمثل دائما في إيجاد طرق لجعلها أقوى. ولأننا مستقلون بشدة ولكن عالميون في نظرتنا، فإننا مدفوعون بإحساس قوي بمسؤوليتنا عن دعم المبادئ الأساسية للنظام الدولي القائم على القواعد - احترام سيادة الدول واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والإرادة لإحراز تقدم في معالجة تغير المناخ والأسلحة النووية.

من الواضح أن القواعد والمعايير التي أرساها الميثاق، بما في ذلك ممارسة التسامح وتوحيد قوانا، تتعرض لضغوط كبيرة. وتعترف أوتياروا بشرعية النظم السياسية المتميزة والتاريخ والثقافات المختلفة. في الداخل، نختار تقبل الاختلاف كمصدر للقوة من أجل معالجة التحديات بدلا من أن يكون سببا للانقسام. ونحن نتمسك بأمل أسلافنا وبالوعد بإحساس الأمة الوارد في وثيقتنا التأسيسية، معاهدة وايتانغي. ويستحق الناس الذين نخدمهم يقظتنا لتحقيق ذلك الهدف.

منظمتنا تتكون أساسا من دول صغيرة. ولتلبية احتياجات الدول الصغيرة وتحقيق تعددية أطراف فعالة وشاملة حقا، نحتاج إلى إيجاد سبل للسير جميعا في نفس الاتجاه - نعم، بشروطنا الخاصة، ولكن في نفس الاتجاه. إن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في العام المقبل، الذي تعود أصوله إلى خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982)، يتيح فرصة لإعادة بناء الثقة بين الدول وتحديث الطريقة التي نعمل بها لتواكب العصر. ويمكننا - بل وينبغي لنا - أن نستفيد من هذه الفرصة استنادا كاملة. ونيوزيلندا مستعدة للعمل مع الشركاء لضمان تحقيق نتيجة قوية تخدم الأجيال الحالية والمقبلة على أفضل وجه.

لم تكن هناك حاجة أكبر في التاريخ الحديث إلى حلول تحويلية للتحديات العالمية المتشابكة منها اليوم. أنا شخصيا لا أؤمن بالاحتمية.

أستراليا لاستضافة الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف في عام 2026، بالشراكة مع بلدان المحيط الهادئ.

وقد سررنا باتخاذ الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار 276/77، بشأن طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. ونعرب عن تقديرنا لقيادة فانواتو في هذا الصدد. ونيوزيلندا تتفخر بأنها عضو في المجموعة الأساسية التي دفعت بتلك المبادرة، والتي كانت مثلا للدبلوماسية الفعالة المتعددة الأطراف عبر الإقليمية. وفي قادم الأيام، سنعمل مع ائتلاف متنوع لمعالجة الآثار السلبية لارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك الحفاظ على التراث وكيان وسيادة الدول التي تواجه تهديدات وجودية نتيجة لأزمة المناخ.

وقد رحبت أوتياروا نيوزيلندا باعتماد الاتفاق المبرم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام في آذار/مارس، وهو ما يمثل أهم تحديث لإطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ 40 عاما. ونحن نحتفي بتوقيع أكثر من 70 دولة على الاتفاق هذا الأسبوع. ونتكرفي هذا الصدد ما يمكن أن نحققه إذا ما ركزنا على مصالحنا في الكوكب الذي نتشاطره ونعمل جاهدين على تذليل الخلافات بين الدول. كما أننا على موافقة جمعية الأمم المتحدة للبيئة في العام الماضي على إطلاق مفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا لإنهاء التلوث البلاستيكي. وإطار كونيغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اتفق عليه في العام الماضي، يمثل خطوة محمودة إلى الأمام لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره. وتبين هذه النجاحات الهامة أن المخاطر أكبر من أن نترك أزمة الكوكب الثلاثية في أيدي الحكومات وحدها. والشعوب الأصلية والشركات والمؤسسات المالية والحكومات المحلية والشباب والمجتمعات المحلية والأفراد ينبغي أن يوظفوا هم أيضا بأدوارهم الهامة.

ولا بد من إيلاء أولوية متقدمة لتحديث مؤسساتنا المتعددة الأطراف لضمان أن تكون شاملة وملائمة لتحديات اليوم. ونحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الابتكار والإبداع لتأمين المكانة المركزية

الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ولمبادرته القيمة من أجل الارتقاء بالعمل المتعدد الأطراف.

يمرّ عالمنا اليوم بمرحلة دقيقة، تعدّدت فيها التحديات والأزمات في ظل تفاقم النزاعات والحروب، وتعمّق الانقسامات الجيوسياسية، وتعرّض مسارات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستمرار أزمة مديونية الدول النامية، واتساع رقعة الفقر والجوع والهوة بين دول الشمال والجنوب، إلى جانب الارتفاع غير المسبوق لموجات الهجرة واللجوء، وتواصل تأثيرات جائحة كوفيد-19، واستفحال أزمة المناخ.

أهذا هو العالم الذي نطمح إليه بعد ما يناهز ثمانية عقود على تأسيس الأمم المتحدة؟ صورة، في اعتقادنا، بعيدة كل البعد عن الأهداف والقيم التي تأسست من أجلها المنظمة الأممية. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى استنباط مقاربات ووسائل جديدة أكثر فاعلية في التعامل مع التحديات التي تواجهنا اليوم، وإلى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين على أساس المسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة.

كما نوّك على أهمية الالتزام الفعلي بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان من الجميع دون تمييز، فهذا هو سبيل إعادة بناء الثقة بين البلدان ودعم تعددية الأطراف وتحقيق الأمن والسلم والتنمية. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى أن تكون هذه الدورة نقطة تحول تاريخي، وانطلاقة جديدة لمنظومة العمل المتعدد الأطراف والتعاون الدولي.

لقد علّق مئات الملايين من سكان العالم آمالاً كبيرة على خطة 2030 للتنمية المستدامة، إلا أن النتائج المحققة، إلى حدّ الآن، جاءت، وللأسف الشديد، دون المأمول. وفي هذا السياق، تدعم تونس الخطة التحفيزية التي اقترحتها الأمين العام لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، وما تضمنته من مقترحات عملية لتذليل صعوبات تمويل تنفيذها.

ونثمن مبادرته بإنشاء مجموعة الاستجابات للأزمات العالمية بشأن الغذاء والطاقة والتمويل للحد من تأثيرات الحرب في أوكرانيا على أسعار الغذاء والطاقة. ونذكر في هذا المضمار بدعوة سيادة رئيس الجمهورية، قيس سعيد، مؤخراً، بمناسبة قمة النظم الغذائية في روما؛

يجب أن نكون أصحاب هدف. الواقع إن الصعاب التي نكابدها تتيح فرصة للمواءمة. نحن بحاجة إلى الارتفاع فوق الاستقطاب واستخلاص القوة من خلافاتنا، بدلاً من السماح لها بأن توقع الانقسام بيننا.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول، ويرياً تانجاتا، لا بد أن ننسج كل تطلعاتنا وإنسانيتنا المشتركة التي نتقاسمها معاً.

نو ريبير، تينا كوتو كاتوا.

تي أروها

تي واكابونو

مي تي رانجيماري

تاتو تاتو إي

تي أروها

تي واكابونو

مي تي رانجيماري

تاتو تاتو إي

بالحب والإيمان والأمل، يمكننا جميعاً أن نتحد وسط اليأس المطلق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد نبيل عمار، وزير الخارجية والهجرة والتونسيين في الخارج في الجمهورية التونسية.

السيد عمار (تونس): يسعدني في البداية أن أتقدّم إلى سعادة

السيد دينيس فرانسيس، ومن خلاله إلى جمهورية ترينيداد وتوباغو، بأحر التهاني على توليه رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة الثامنة والسبعين، متمنياً له النجاح والتوفيق في إدارة أعمالها، ومؤكداً دعمنا لرؤيته: السلم والازدهار والنمو والاستدامة. كما أعرب لمعالي السيد تشابا كروشي، رئيس الدورة السابعة والسبعين، عن خالص عبارات الشكر والتقدير على رئاسته الموفقة. وأجدد تقديرنا ودعمنا لجهود

تقوم على القضاء على أسبابها العميقة، لا على معالجة نتائجها، فإننا نشدد مجدداً على تحمل كافة الأطراف من بلدان المصدر والعبور والمقصد والمنظمات الإقليمية والدولية لمسؤولياتها في ذلك. وندعو، في هذا السياق، إلى استكمال مسار المؤتمر الدولي حول التنمية والهجرة الذي انطلق من روما بمبادرة تونسية إيطالية. لقد دأبت تونس على تناول مسألة الهجرة غير النظامية بما يتوفر لديها من إمكانيات بكل مسؤولية، انطلاقاً من تمسكها الثابت بمنظومة حقوق الإنسان واحترامها لالتزاماتها الدولية. ونؤكد في المقابل أن تونس لن تقبل بالتوطين المُبطن للمهاجرين غير النظاميين.

كما أننا ندين كل استغلال سياسي أو إعلامي لا مسؤول لمعاناة ضحايا الهجرة غير النظامية خدمة لأجندات سياسية.

لم تكن تونس بمعزل عن ما شهده العالم ويشهده من تحديات طالت تأثيراتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية. ونحن عازمون، رغم الصعوبات الظرفية، على تجاوز هذه التأثيرات، وتعزيز قدرتنا على الصمود والاستدامة بالتعاون مع أشقائنا وأصدقائنا وشركائنا، مع الحفاظ على مبادئ وثوابت سياستنا واستقلال قرارنا الوطني.

كما أننا ماضون بكل ثبات في مسار الإصلاح وتكريس الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من أجل تصحيح وتعزيز تجربتنا الديمقراطية، وأداء مؤسسات الدولة، ووضع حد للتعاطي السياسي اللامسؤول لما يزيد عن عقد من الزمان، وذلك استجابةً لتطلعات الشعب التونسي التي عبر عنها صراحة في 25 تموز/يوليه 2021، وهو متمسك بها إلى حين استكمال هذا المسار الإصلاحية رغم كل الصعوبات وكل الضغوطات.

ونحن حريصون أيضاً على رفع قدرتنا على مواجهة التحديات القائمة، على غرار تداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية، ونقصد تمويل وتأثيرات التغيرات المناخية، ومخلفات جائحة كورونا، التي كانت بلادنا - بالمناسبة - سبّاقة بمبادرة رئاسية إلى الدعوة لتفعيل التضامن الدولي في مواجهتها عبر اعتماد قرار مجلس الأمن 2532 (2020)، بالاشتراك مع فرنسا.

إلى إحداث مخزون استراتيجي من الحبوب للعالم كله للجوء إليه عند الحاجة. وهنا، لا بد من الاعتراف بأنه بات من الواضح فشل النظام المالي الدولي، الذي تم وضعه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في توفير شبكة الأمان العالمية وضمان التمويل الميسر والمستدام للدول النامية والأقل نمواً. فعلى العكس من ذلك، أصبح هذا النظام يخذلها، كما ساهم في تعميق الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، التي تجد نفسها اليوم أمام خيارات صعبة، بين تخصيص أغلب مواردها لتسديد الديون وخدمات الدين، أو تغطية الاحتياجات الحيويّة لشعوبها. لذلك ندعو اليوم إلى إدخال إصلاحات جوهرية على المنظومة المالية الدولية، وتغيير الحوكمة الاقتصادية العالمية، باعتبار ذلك أولوية قصوى لتجاوز الاختلالات والفوارق الراهنة، والتأسيس لنظام ناجح يستثمر في التنمية المستدامة والأجيال القادمة. كما ندعو إلى التعاطي المسؤول والجددي لتيسير استعادة الأموال المنهوبة بالخارج لفائدة شعوب الدول المتضررة، بما يُعزّز تعويلها على مواردها الذاتية، وإلى بحث سبل منع مثل هذه التجاوزات مستقبلاً.

إن ما يشهده العالم اليوم من توسّع لتداعيات تغير المناخ وتدهور النظام الإيكولوجي وتفاقم الكوارث الطبيعية يحتم علينا جميعاً ترتيب مواجهة هذه التحديات ضمن أعلى سلم أولوياتنا، وذلك على الرغم من عدم تسبب العديد من دولنا في ما آلت إليه وضعيّة الكوكب. وفي هذا الإطار، تُثمن تونس مبادرة الأمين العام بالدعوة لعقد قمة الطموح المناخي، ونُجدد في هذا السياق التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الدولية، وتكثيفها لوضع الحلول اللازمة، وتحمل كل الأطراف لمسؤوليتها، بما في ذلك توفير التمويل المناخي للبلدان الأكثر تضرراً.

تفاقت ظاهرة الهجرة غير النظامية في منطقة انتمائنا الجغرافي بسبب ضعف مستويات التنمية في العديد من دول قارتنا الإفريقية، وطول أمد النزاعات، وآثار التغيرات المناخية، فضلاً عن استغلال الشبكات الإجرامية لهشاشة وضعيات آلاف الأشخاص وبحثهم عن فرص حياة أفضل للمتاجرة بهم، سواء في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط أو شماله، أو في الدول جنوب الصحراء. وإذ نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة لمعالجة مسألة الهجرة غير النظامية،

وشاملة على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها، تنهي الاحتلال، وتضع حداً لمعاناة الشعب الفلسطيني، وتمكنه من استرداد حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافياً على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف. كما ندعو إلى تمكين دولة فلسطين من العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وفي محيطنا المباشر، نجدد تأكيد التزامنا الثابت بمواصلة تقديم كل الدعم للأشقاء الليبيين، ومساعدتهم على التوصل إلى تجاوز الخلافات وتحقيق تسوية سياسية عن طريق حوار ليبي - ليبي، بمساعدة الأمم المتحدة، تُعزّز الوحدة الوطنية، وتحفظ سيادة ليبيا واستقلالها. كما نؤكد رفضنا للخيارات العسكرية، ولكل أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليبي، المباشر منها وغير المباشر.

وندعو في نفس السياق إلى تضافر الجهود الأممية والدولية لإيجاد حلول سياسية للأوضاع في كل من سوريا واليمن، تُنهي معاناة شعبيهما الشقيقين، وتُعيد إليهما الأمن والسلام، وتحفظ سيادتهما واستقلالهما ووحدتهما الترابية. كما ندعو تونس إلى وقف التصعيد في السودان الشقيق، والاحتكام إلى الحوار لتجاوز الأزمة.

كما ندعو إلى تضافر الجهود الأممية والدولية لمساعدة إفريقيا على التخلص من الأزمات المتتالية، التي لم تتسبب قارتنا في الكثير منها. ونؤكد على أهمية إضفاء بعد أخلاقي أكبر في التعاملات الاقتصادية، مراعاة لمصالح البلدان الإفريقية.

في الختام، أود التأكيد أننا جميعاً اليوم في مفترق طرق وفي ساعة الحقيقة، باعتبار حجم وجسامته المخاطر والتحديات غير المسبوقة التي لا تستثني أحداً وتهدد حاضرنا ومستقبل الأجيال القادمة. وإن خيارنا المبنية على الذكاء وبعد النظر، ومدى التزامنا بإنسانيتنا وإيماناً بمصيرنا المشترك، وتمسكنا بميثاق الأمم المتحدة، وبقِيم التضامن والتعاون بروح من المسؤولية؛ ستكون حاسمة لإعادة المصادقية لمنظومة العمل المتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ثورديس كولبرون ريكفيورد غيلفادوتير، وزيرة خارجية آيسلندا.

كما نواصل العمل على تعزيز الإدماج والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب، وتوسيع مشاركتها في كل مجالات الشأن العام، وفي دوائر اتخاذ القرار. ونسعى كذلك إلى تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والأزرق، وتعزيز التحول الرقمي، علاوة على تأمين حماية اجتماعية دامجة للأفراد، وضمان التوزيع العادل لعائدات النمو.

وبقدر ما تعول تونس خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخها على مواردها الذاتية من أجل تحقيق النقلة المنشودة، فإنها تدعو شركائها إلى التفاعل البناء مع مسارات الإصلاح والتحديث القائمة، وإلى دعم جهود التعافي الاقتصادي لبلادنا، من منطلق ترابط المصالح والمصير المشترك والتقييم السياسي الذكي.

وتؤكد تونس على ضرورة مواصلة الإصلاح والمضي قدماً في مسارات إعادة التنشيط الجارية في صلب المنظمة الأممية. وفي هذا الإطار، انخرطت تونس بفاعلية في مسارات تنفيذ تقرير الأمين العام - خطتنا المشتركة - (A/75/982) وهي تتطلع إلى أن يكون مؤتمر القمة المعني بالمستقبل مناسبة لتجديد التزام الجميع بالمبادئ المشتركة من أجل بناء مستقبل آمن ومستدام للبشرية جمعاء، وهو ما يقتضي، وفق رؤيتنا، إرساء نظام عالمي جديد أكثر توازناً، لا ترتيب تفاضلي فيه للدول، لأنه كلما غاب العدل زاد الفقر واندلعت الحروب وتفاقم الإرهاب. كما يستوجب نظرة جديدة وشاملة لمفهوم الأمن والسلام تركز على الأسباب العميقة لعدم الاستقرار ونزعات العنف والحروب.

إن استمرار المظلمة التاريخية، والمعاناة المسلطة على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من سبعة عقود من الاحتلال، بكل ما رافقها من اضطهاد وتكثير، أمر غير مقبول بكل المقاييس، القانونية والأخلاقية والإنسانية، كما هو الشأن بالنسبة إلى صمت المجموعة الدولية على إمعان سلطات الاحتلال في الاستهتار بقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وإصرار سلطات الاحتلال على التماهي في سياساتها العدوانية، ومخططاتها الاستيطانية. لذلك، ندعو مجدداً مجلس الأمن والمجموعة الدولية ككل، إلى تحمّل مسؤولياتها لحمل سلطات الاحتلال على احترام قرارات الشرعية الدولية، لتحقيق تسوية سلمية عادلة

النظام الدولي أنه يستطيع الصمود أمام أصعب اختباره بدون أن ينهار. نحن بحاجة إلى إلقاء نظرة بعيدة المدى وتأمل كيف ستبدو أعمالنا الحالية بعد بضعة عقود من الآن. إن الكيفية التي يتصرف بها القادة واستجابة المؤسسات هي التي ستحدد الفرق بين الأمل واليأس. وهذا يعني الأمم المتحدة، وهذا يعني نحن، الناس الذين عهد إليهم بمناصب القيادة والخدمة. وفي هذا الصدد، لدينا جميعاً دور نضطلع به، وكل دور له أهميته.

يصادف هذا العام منتصف الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة المحددة في عام 2015. وتشير التقديرات إلى أن 15 في المائة فقط من أهداف التنمية المستدامة تسير حالياً على الطريق الصحيح لاستكمالها بحلول عام 2030. وبصراحة، إنه الشوط الأول، ونحن متأخرون بفارق كبير. خلال هذا الأسبوع، تم اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولكن المهم بالأفعال، وليس بالأقوال. قدمت آيسلندا استعراضها الوطني الطوعي الثاني في تموز/يوليه. وكما حال العديد من البلدان الأخرى، لدينا قصة متفاوتة النتائج نرويها. بعض أهدافنا تسير على الطريق الصحيح، والبعض الآخر ببساطة ليس كذلك. لا تزال حكومتي ملتزمة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أوانها. أما بالنسبة لمعظمتنا، فإن الشوط الثاني سيكون حاسماً.

كذلك فإن اتفاق باريس في خطر. وقد شهدنا، خلال الأشهر الماضية، زيادة حدة تغير المناخ والكوارث الطبيعية تبديت مظاهرها في فيضانات وجفاف وأنماط طقس متطرفة. أما حرائق الغابات فتضرب كل ركن من أركان العالم. ولهذه الظواهر تداعيات محلية وعالمية، بما في ذلك زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع. وهذا ليس مجرد تهديد للبعض في أجزاء بعيدة من العالم. هذا تهديد وجودي لنا جميعاً. والفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال والمجتمعات المحلية الفقيرة، هي التي تتحمل وطأة هذه الأحداث، التي نتاج لمشاكل لم يكن لهم دور في تكوينها.

السيدة غيلفادوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر جميع الذين يكرسون عملهم اليومي للأمم المتحدة ومثلها.

في جميع أنحاء العالم، يعمل الناس باسم الأمم المتحدة، ويرتدون ألواناً وشعارات هذه المنظمة، ويبدلون جهودها في السعي إلى جعل عالمنا مكاناً أفضل. أشكرهم جميعاً. كذلك أشكر المسؤولين عن الحفاظ على المباني والمكاتب نظيفة وجاهزة للعمل. وأشكر الذين يتأكدون من أن التكنولوجيا تعمل بسلاسة، والمترجمين وموظفي الأمن، ودبلوماسيي الدول الأعضاء، وأولئك الذين عهد إليهم باتخاذ القرارات وتحمل مسؤولية إدارة العمليات اليومية للأمم المتحدة. وفي أي منظمة كبيرة، يجب على كل فرد أن يقوم بدوره، وكل مهمة - مهما كانت اعتيادية - تتم باسم قضيتنا المشتركة وتستحق أن يتم القيام بها على أكمل وجه. فلكل واحد دور يؤديه، وكل هذه الأدوار مهمة.

طغت على هذا الأسبوع مناقشات بشأن المشاكل العديدة والخطيرة التي تواجهها البشرية. ومعظم هذه المشاكل الملحة لا تحترم الحدود الوطنية. ونحن الآن - أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية - في حالة من التكافل والاعتماد المتبادلين. وغالباً ما يكون للمشاكل التي يخلقها البعض منا عواقب وخيمة على الآخرين. وتوقف الإنتاج في جزء من العالم يؤثر على رفاة الناس في جزء آخر. ويمكن لخطاب الكراهية الذي يستخدم لتحقيق مكاسب سياسية في بلد ما أن ينتشر بسرعة الضوء عبر الحدود ويسم الخطاب العام في بلد آخر. ولكن هناك أجزاء أخرى أرقى من هذا الواقع. فالحلول التي تكتشف في أي منطقة بعيدة من العالم يمكن نقلها واستخدامها في جميع أنحاء العالم في لحظة. والأفكار الجديدة في الثقافة والعلوم والفكر السياسي لا تحترم أي حدود وطنية. ووجود عالم مترابط يعني أيضاً أن الناس يدركون إنسانية بعضهم البعض.

لكن، للأسف، في الوقت نفسه، تمر تعددية الأطراف بأزمة خطيرة، في حين أننا بأمس الحاجة إليها. وأعتقد أننا نمر بمنعطف حرج وأننا عندما ننظر إلى الوراء في هذه الأوقات بعد 30 عاماً من الآن، إما أن ننظر إلى الوراء بحزن ورعب مطلقيين إلى كارثة كان من الممكن تجنبها، أو سنتعتبر هذه الأوقات لحظة قوة، عندما أظهر

إيران، تواصل السلطات حرمان المرأة من حريتها ومعاينة المعارضات. يجب علينا جميعاً أن نستمع إلى أصوات الناس الذين يعرضون أنفسهم للخطر بالكفاح العلني من أجل حقوق الإنسان. إننا نشهد تدهوراً في حقوق مجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى في العديد من الأماكن. ومن بين كل الأشياء التي يساور الناس قلق بشأنها، لا يمكنني ببساطة أن أفهم لماذا لا يسمح للناس بحرية أن يحبوا ويحبوا لمجرد هويتهم.

إن المعاملة المروعة للنساء من جانب العديد من البلدان، والتفاوتات الصارخة في عدد أكبر من البلدان، تمثل حالة محزنة للغاية وغير منصفة بالنسبة لنساء هذه البلدان لأنها، بمنتهى الصراحة، لا معنى لها. لقد جئت من بلد يعتبر أن لديه سجلاً قوياً للغاية عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين. وآيسلندا محظوظة بما فيه الكفاية لتكون مجتمعاً تطور من كونه من أفقر المجتمعات في أوروبا إلى واحد من أكثر المجتمعات ازدهاراً منذ أن أصبحنا جمهورية مستقلة قبل 80 عاماً تقريباً. إن حقيقة مساواتنا وحقيقة ازدهارنا مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً. المساواة بين الجنسين في آيسلندا ليست لأنها ترف مقدور عليه، بل إن المساواة بين الجنسين هي التي جعلتنا أقوى.

في بيلاروسيا، يسجن معارضو النظام وينفون بينما يؤيد الحكام حرب روسيا في أوكرانيا. وجميع الذين يكرسون أنفسهم لضمان حقوق الإنسان والحريات لشعب بيلاروس يستحقون الإصغاء إليهم ودعمهم. وهناك العديد من الأماكن الأخرى حول العالم حيث يعاقب الناس على آرائهم وتحديهم للسلطات. لا يجري تقويض المجتمع المدني ووسائل الإعلام وحرية التعبير، في البلدان الاستبدادية فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. وتزداد حالات الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومات تعسفاً، وتثير قلقاً عميقاً. هناك تيار في اتجاه تدهور القيم الديمقراطية والحقوق المدنية، غالباً ما يقوده السياسيون الشعبويون الذين يقدمون حلولاً مبسطة للمشاكل المعقدة. إنهم يبتئون الشكوك ويروجون للمعلومات المضللة ويعززون الاستقطاب في مجتمعاتهم. وذلك يشكل معضلة.

وحيثما كان هناك أمل، سيظل قائماً في التعاون وفي نهج تعددية الأطراف لحل المشاكل. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من هذا العام بشأن التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، تحت رعاية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - دستورنا الخاص بالمحيطات. واتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، دليل على أهمية وفعالية التعددية عندما يتعلق الأمر بمعالجة التهديد الكوكبي الثلاثي المتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. لقد كانت معلماً مهماً تفخر آيسلندا بالإسهام فيه.

يصادف شهر كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا معلم يستحق الاحتفال. لقد تعلم العالم منذ زمن طويل أنه عندما تُسلب حقوق الناس في دولة ما، ثمة خطر حقيقي يلمس الآخرون أثره. وكما أن العنف المنزلي مشكلة مجتمعية، وليس مسألة عائلية - فإن المعاملة الوحشية للمواطنين في إحدى دول الأمم المتحدة مسألة تهمننا جميعاً. في وقت سابق من هذا الشهر، قدمت آيسلندا رسمياً ترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027. وحقوق الإنسان دعامة أساسية لسياسة آيسلندا الخارجية والإثرائية، القائمة على اقتناع مؤداه أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية غير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز كل منها الآخر. أيدت بلدان الشمال الأوروبي ترشيحنا. وليس من الضروري أن تكون الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مثالية. لا أحد منا كذلك. يمكننا جميعاً أن نفعل ما هو أفضل، ويجب علينا جميعاً أن نهدف إلى القيام بعمل أفضل.

نشهد تدهوراً خطيراً في حقوق الإنسان في العديد من الدول الأعضاء. فالنساء والفتيات في أفغانستان لا يستطعن الذهاب إلى المدرسة. وحيثما تنتزع منهن، وهن يعيشن في ظل قمع قاس وعنيف. أحبي شجاعة النساء، داخل أفغانستان وخارجها، اللاتي ما زلن يسترعين انتباه العالم إلى الفظائع التي ترتكبها طالبان. وفي

ومحاسبة الجناة. وكل بلدان العالم، والبشرية جمعاء، ستخسر إذا سمح المجتمع الدولي بشن حروب غزو استعماري جديد من جانب القوى الكبرى ضد جيرانها. هناك العديد من الأمور غير الواضحة المعالم في الشؤون العالمية، لكن هذه ليست واحدة منها. روسيا هي المعتدية ويجب إيقافها. وأوكرانيا تدافع بحق عن أرضها، وبالتالي، عن نظامنا الدولي، ويجب دعمها.

البشرية لا تتسبب بالمشاكل وحدها. نحن أيضا نبتكر حلولاً، وبعض هذه الحلول تكاد تكون أعجوبة. والواقع أن هذه المنظمة ذاتها، ونظام التعاون الدولي والمتعدد الأطراف، الذي يشكل قمتها وأساسها على حد سواء مثال على حل من صنع الإنسان لمشاكل من صنع الإنسان. لكن الحفاظ على وجهة المنظمة وأهميتها طوال عقود عديدة ليست بمهمة سهلة. ويقع على عاتق المنظمة نفسها، ولكن الأهم من ذلك على عاتق دولها الأعضاء، تجنب المزالق التي تعرض جميع المنظمات للخطر مع تقدمها في السن. يمكنها أن تتخذ حياة خاصة بها، مستقلة بشكل متزايد عن أهدافها الأصلية. وعلينا أن نكون مبدعين ومبتكرين ومستعدين للنظر بعين ناقدة في كيفية إنجاز الأمور، بهدف إيجاد سبل أفضل من أي وقت مضى لخدمة دول العالم وشعوبه. ونحن بحاجة إلى إصلاحات لمجلس الأمن تعكس عالماً متغيراً وتطور كثيراً منذ إنشاء المؤسسة. ونحن بحاجة إلى المزيد من الحوار الرفيع المستوى المفتوح وغير المكتوب الذي يمكن فيه للأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات المهمة التعاطي مع بعضهم وتبادل وجهات النظر. في بعض الأحيان يكون من الصعب التحدث إلى أشخاص لا تتفق معهم ولكني لم أجد قط ضرراً في ذلك. إن الناس في هذه المنظمة، ونحن - الناس الذين يشغلون مناصب قيادية في الدول الأعضاء - جميعاً بشر يستفيدون من كونهم في حظيرة بشر آخرين.

يجب أن تكون الأمم المتحدة عصرية وأن تتغير مع الزمن. هذا النظام - معجزة الروح البشرية عندما أنشئ لأول مرة - يجب أن يكتسب شرعيته مراراً وتكراراً، حيث تحل أجيال جديدة محل أولئك الذين يحملون ذكريات عن أسباب بقاء نظامنا العالمي الحالي، بكل عيوبه،

وأولئك الذين يقوضون المعايير الديمقراطية يفعلون ذلك تحت حماية نفس حقوق الإنسان التي يهاجمونها. وبينما يساء استخدام بعض هذه الحقوق، فمن الواضح أيضاً أننا سنحتاج إلى الاعتماد على حلول من صنع الإنسان لمشاكلنا التي هي من صنع الإنسان. وسيعتمد ذلك على التفكير الإبداعي والابتكاري للأفراد الذين يتمتعون بحرية التعبير عن أفكارهم وتحدي الوضع الراهن واختبار أفكارهم وخدماتهم ومنتجاتهم في مجتمع مفتوح وتنافسي.

يطرح الذكاء الاصطناعي بعض الأسئلة الجدية التي ستتطلب تعاوناً وثيقاً متعدد الأطراف لتجنب الخطر الحقيقي المتمثل في جعل هذه التكنولوجيا أداة للتدمير بدلاً من الإبداع. ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضاً أن الوعد بحقوق الإنسان والحرية ينطبق على الأفراد ولا يمتد بالضرورة إلى الدعاية التي ترعاها الدولة أو المعلومات المضللة المصطنعة التي يقصد بها زرع بذور الشقاق والانقسام. حرية التعبير للبشر - وليس للروبوتات المبرمجة التي تنشر الكراهية والأكاذيب والخوف - لأن حقوق الإنسان للبشر.

تنتشر الانقلابات العسكرية في أفريقيا، والحالة في السودان آخذة في التدهور، ونظام الطالبان يحكم قبضته في أفغانستان، والطغمة العسكرية في ميانمار تواصل ارتكاب الفظائع، وكثيراً ما يشتعل فتيل الصراع بين إسرائيل وفلسطين، وحل الدولتين لا يلوح في الأفق. وحرب العدوان الإقليمي التي تشنها روسيا ليست هجوماً وحشياً على أوكرانيا وشعبها فحسب، بل إنها أيضاً إهانة غير مسبوقة للنظام الدولي. وهذا الجنون مستمر منذ أكثر من 18 شهراً، وهو مسؤولية عضو دائم في مجلس الأمن وحده، بينما كان يجدر به أن يتصرف باسم أعضاء الأمم المتحدة بوصفه عينا ساهرة على السلام والأمن الدوليين. وبدلاً من ذلك، أثر الاتحاد الروسي أن يهاجم بوحشية بلداً مجاوراً في انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتفتخر آيسلندا بأنها كانت على رأس القيادة عندما قرر مجلس أوروبا في أيار/مايو الماضي إنشاء سجل للأضرار التي سببها الغزو الروسي في أوكرانيا. وهذه خطوة مهمة في السعي للحصول على جبر الضرر بعد الحرب

تؤكد أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن تحقيق أهداف ومقاصد الميثاق. لقد أثبتت التداعيات الخطيرة للنزاع في أوكرانيا إنه لا مجال للحديث عن أمن واستقرار طرف بدون الآخر، وأن مسؤولية تسوية النزاعات تقع على عاتق جميع الدول، وليس الأطراف ذات التأثير أو التأثير المباشر فحسب؛ ومن هنا تحركت مصر بفاعلية في إطار محيطها العربي والإفريقي، من خلال تشكيل مجموعة الاتصال العربية، والمشاركة في مبادرة القادة الأفارقة لوقف نزيف الدماء والبحث عن تسوية سلمية للأزمة الروسية الأوكرانية.

ثانياً؛ كشفت تجربة منظومة العمل الدولي متعدد الأطراف، بعد الحرب العالمية الثانية، عن خلل هيكلي في أسلوب التعاطي مع الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية على الصعيد العالمي. وتمثلت السمة العامة في استثثار القوى الكبرى بالحق في صياغة القرار الدولي من دون اكرتاث بحقوق وطموحات مئات الملايين من الشعوب والمجتمعات. ومن هنا تتمسك مصر والدول الإفريقية، بتوافقٍ إزولويني وإعلان سرت، لتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على قارتنا بتوسيع تمثيلها بمجلس الأمن، بما في ذلك الحصول على مقعدين دائمين بكافة الصلاحيات. أيدت مصر أيضاً آليات تعزيز العمل المشترك بين البلدان النامية، وكانت في طليعة الدول المؤسسة لتجمعاتها. وتتطلع مصر إلى الإسهام بفاعلية من خلال عضويتها الجديدة في مجموعة "بركس"، للتعبير عن مصالح وطموحات 30% من الاقتصاد العالمي المتمركز في دول الجنوب ذات الثروة البشرية الشابة الهائلة.

ثالثاً؛ نحن بحاجة ماسة إلى استعادة الثقة في الأدوات الاقتصادية للنظام العالمي، لتمكينه من تلبية التطلعات التنموية الملحة للشعوب، فلا سبيل للوقاية من النزاعات أفضل من التنمية الشاملة والمستدامة، مما يحتم دفع دور المؤسسات الدولية لدعم الدول النامية في مواجهة الأزمات الدولية الراهنة، وبناء الصمود أمام أزمات دولية مستقبلية. وهنا تبرز أهمية تصانفر جهود المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى، لاتخاذ خطوات بناءة نحو إصلاح الهيكل المالي العالمي، وتطوير

متفوقاً بشكل كبير وكامل على أي بديل آخر. ليس لدينا بديل سوى التكيف. لدينا جميعاً دور نؤديه، وكل دور مهم. والفشل ليس خياراً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي

السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر.

السيد سليم (مصر): يشرفني أن أتوجه إليكم باسم جمهورية

مصر العربية حاملاً صوتها ورؤيتها، ممثلاً لدولة عريقة لها إسهاماتها الحضارية على مر التاريخ، وتضطلع بدورٍ رئيسي في تعزيز السلم والاستقرار في محيطها الإقليمي وعلى الساحة الدولية.

لقد كانت مصر في طليعة الدول التي انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة؛ وساهمت في صياغة الأهداف والمبادئ التي أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها. وظلت، طوال العقود الماضية، تعمل في التزام كامل بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة. وفي المقابل، يواجه عالمنا اليوم، تساؤلاً ملحا يتعلق بفاعلية هذا العمل، وكفاءة المنظومة المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات المعاصرة. الحق إن الحديث متواتر، عن تطوير المنظومة الدولية، خاصة بعد ما وجدت الدول النامية - ومنها مصر - نفسها في مواجهة تبعات أزمات مركبة ومنتالية لم يكن لها يد فيها، وبدون دعم كاف من ذات المؤسسات الدولية التي أنشئت لمساندة تطلعات التنمية المشروعة لدولنا، وتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. انطلاقاً من هذا، أود في الدقائق القادمة طرح رؤية مصرية تستهدف تسليط الضوء على مجموعة من الأولويات لاستعادة الثقة والفاعلية في العمل المتعدد الأطراف، وذلك في المحاور التالية:

أولاً؛ في عالم سمته الأساسية الاعتماد المتبادل والعلومة، فلا أمن لطرف دون سواه، ولا استقرار لمنطقة دون سواها، إذ أن أمننا الجماعي يكمن في عملنا المشترك، وفي التطبيق الفعلي لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وليس في التطبيق الانتقائي والمعايير المزدوجة. إن طبيعة التحديات التي تواجه عالمنا، سواء من حيث تعقيداتها أو تشابكها أو تنوعها، مثل نشوء النزاعات وتهديد الأمن الغذائي وانتشار الإرهاب وعجز المنظومة الدولية عن إيجاد حلول ناجعة ومستدامة لها؛

مصر بأهمية التحول من مجرد إعداد الخطط والاستراتيجيات إلى التركيز على التنفيذ، نجحنا في شرم الشيخ، في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، في حشد التوافق الدولي لتحقيق العدالة المناخية، والتوصل إلى قرارات متوازنة تؤسس على المبادئ والمسؤوليات المنطقية عليها في الاتفاقية الإطارية واتفاقية باريس؛ وبوصفنا مجتمعاً دولياً، حققنا تقدماً تاريخياً من خلال التوافق على ترتيبات تمويل الدول النامية لمواجهة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ. وأطلقنا مسار التحول العادل للنموذج التنموي، ودفعنا بضرورة التوسع في الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة.

انطلاقاً من مسؤوليتنا بوصفنا رئيس مؤتمر تغير المناخ، وارتباطاً بحقيقة تواضع الجهد الحالي، مقارنة بحجم التحدي القائم، فضلاً عن ما نراه من محاولات بعض الدول للتصل من مسؤوليتها، وتراجع البعض الآخر عن تعهداته، وعدم تنفيذ تعهدات التمويل المنفق عليها، بل ولجوء البعض لفرض إجراءات ورسوم تجارية حمائية تحت غطاء تغير المناخ، ولضمان نجاح مؤتمرنا القادم في دولة الإمارات العربية الشقيقة، أود أن أؤكد أن نجاحنا يعتمد على تنفيذ التعهدات والاتفاقيات القائمة، وبصفة خاصة إنشاء صندوق لتمويل الدول النامية في مواجهة الخسائر والأضرار، وتوفير التمويل المطلوب لإبقاء هدف درجة 1.5 قابلاً للتنفيذ.

خامساً؛ يتعين أن تشمل رؤيتنا لتطوير المنظومة الدولية لمواجهة التحديات المستحدثة، ومنها نقص الموارد الطبيعية؛ فالمياه العذبة التي كان يعيش عليها قرابة المليار إنسان في مطلع القرن الماضي أصبحت اليوم مطالبة بالوفاء باحتياجات قرابة ثمانية مليارات إنسان. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج المؤتمر التاريخي للأمم المتحدة للمياه 2023، وندعو لمتابعتها.

أود أن أتناول حالة غاية في الخصوصية لبلدي، الذي يواجه ندرة مائيّة حادة، إذ تأتي مصر على رأس قائمة الدول القاحلة، فهي الأقل من حيث معدل هطول الأمطار بين دول العالم، في حين يتجاوز تعداد سكانها 105 مليون نسمة. الأمر الذي أدى إلى انخفاض شديد

نظام التمويل الدولي القائم على نحو يمكن الدول النامية من استعادة وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يستوجب استحداث أدوات تمويلية فعالة ومبتكرة، إلى جانب تعزيز فعالية أدوات التمويل القائمة، ومنها حقوق السحب الخاصة لصندوق الدولي، والتي يتعين النظر في أفضل الخيارات لإعادة تخصيصها. بالإضافة إلى تطوير وممارسات بنوك التنمية المتعددة الأطراف، لتحقيق ثلاثة أهداف واضحة تتمثل في: زيادة حجم التمويل، وتوفيره من مختلف المصادر والأدوات، سواء من خلال المنح أو التمويل الميسر والمبتكر، إلى جانب تعزيز تنفيذ الدول النامية له من أجل تحقيق التنمية وفقاً لأولوياتها الوطنية. لقد حان الوقت لإصلاح منظومة التجارة العالمية لترسيخ دورها المحوري في تعظيم عوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف، القائم على القواعد.

لا جدوى أيضاً من الحديث عن تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية إذا لم نتخذ خطوات فورية لمنع حدوث أزمة ديون عالمية لن تعصف فقط باقتصاديات الدول الفقيرة، وتزيد من تحديات الاقتصاديات النامية؛ بل وستحدث كذلك مزيداً من التأزم الاقتصادي العالمي. ولذا لذلك لا بد من التعامل الفوري والحاسم مع تلك الأزمة من خلال استحداث آليات شاملة ومستدامة لمعالجة ديون الدول منخفضة ومتوسطة الدخل على حد سواء، وبشكل يراعي مختلف أبعاد وسمات الأزمة، بما في ذلك زيادة أعباء الدين، وتعقد هيكله العالمي، وتغيير أنماط الاقتراض، فضلاً عن تعزيز التعاون مع شركاء التنمية في ما يتعلق بمبادلة الديون من أجل إقامة مشروعات تنموية، ومن ثم تحويل تحديات إشكالية الديون إلى فرصة لتحقيق الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر.

رابعاً؛ يواجه العالم اختباراً وجودياً في مواجهة تغير المناخ؛ فالكوارث المناخية أصبحت جزءاً من الأحداث اليومية التي تتمثل في حدوث فيضانات مدمرة، أو أعاصير قاتلة، أو موجات جفاف مستمرة. إذ تؤكد التقارير الدولية أن العالم ليس على المسار اللازم للتعامل مع تحدي المناخ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل المناسب للدول النامية لدعم تنفيذ تعهداتها الوطنية. وفي هذا الصدد، وفي إطار اقتناع

والسياسات والبرامج التي تحول دون تكرار تلك الوقائع، ونشيد هنا بمبادرة الدنمارك الأخيرة في هذا الصدد. وإيماناً منا بالمبادئ بالراسخة ومسؤولية الدولة ومؤسساتها ومجتمعاتها، في النهوض بمنظومة حقوق الإنسان فيها، فقد حققت مصر على الصعيد الوطني خطوات كبيرة لتعزيز حقوق مواطنيها وأبرزها إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، واستراتيجية تمكين المرأة المصرية، واستراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة، وكذلك قامت مصر بجهود حثيثة في مجال تمكين الشباب ومراعاة أولويات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تولي مصر الأولوية اللازمة لتعزيز مبدأ المواطنة ومكافحة التمييز وحماية الحريات الدينية.

سابعاً؛ لقد أنشئت الأمم المتحدة لتجنب ويلات الصراع وإقامة منظومة تركز على مبادئ سامية. وبالرغم من ذلك، تعرض العالم في الـ 78 عاما الماضية إلى حروب وصراعات أودت بحياة الملايين من الأبرياء، إلا أن ذلك لا يجب أن يدفعنا نحو الطعن في تلك المبادئ، وإنما يجب أن نعترف بوجود قصور في تطبيقها وانتهاج سياسات متناقضة معها. وإيماناً منا بهذه المبادئ، سعت مصر على مدار نصف قرن لتكون ركيزة الاستقرار ومنارة للأمن والتنمية، فهي أول من صنع السلام في الشرق الأوسط. ونتابع حالياً بقلق تردي الأوضاع بالأراضي الفلسطينية نتيجة ممارسات قوات الاحتلال، الأمر الذي يهدد جهود احتواء الموقف عقب اجتماع العقبة وشرم الشيخ الأخيرين. وتؤكد مصر موقفها الداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنشاء دولته المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية. وتناشد كل القوى المحبة للسلام أن تغتنم الفرص المتاحة لإنقاذ حل الدولتين وتحقيق السلام العادل والشامل.

تسعى مصر أيضاً إلى إحلال السلام في السودان وليبيا وسوريا واليمن وفقاً لمبادئ القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية، وتدعم مصر جهود مكافحة الإرهاب في قارتها الإفريقية من خلال تطبيق مقاربة شاملة وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونعترّم تكثيف هذا الجهد خلال رئاستنا المشتركة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

لنصيب الفرد من المياه، ووجود عجز مائي سنوي يزيد عن 50% من احتياجاتنا المائية، مما يفرض علينا إعادة استخدام المياه المحدودة المتاحة لعدة مرات، واستيراد مياه افتراضية في صورة واردات غذائية بقيمة تقترب من 15 مليار دولار سنوياً. وتعتمد مصر على نهر النيل بنسبة 98%، مما جعلها عرضة للتأثر بشدة بأي استخدامات غير مستدامة لمياه النهر، ومن هنا يأتي موقفنا الراسخ والمستند إلى قواعد القانون الدولي برفض أية إجراءات أحادية في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، والتي يعد أحد أمثلتها سد النهضة الإثيوبي، الذي بدأ إنشاؤه بدون تشاور أو دراسة وافية، سابقة أو لاحقة، لما لذلك من آثار على الدول المشاطئة. بل وتمادت إثيوبيا في الاستمرار في ملئه وتشغيله بشكل أحادي وفي خرق صريح لقواعد القانون الدولي، واتفاق إعلان المبادئ 2015، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في العام 2021 (S/PRST/2021/18). على الرغم من استمرار الممارسات الأحادية للأشقاء في إثيوبيا، تحرص مصر على استمرار الانخراط بجدية في عمليات التفاوض الجارية، والتي امتدت لما يزيد عن عقد كامل من الزمن للوصول إلى اتفاق ملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل، بما يحفظ الحقوق والمصالح المشتركة. وما زلنا ننتظر أن يقابل التفاعل المصري المخلص بعزم وسعي صادق من إثيوبيا، للتوصل لاتفاق يراعي مصالح مصر والسودان وإثيوبيا، وليس هناك مجال للاعتقاد الخاطئ بإمكانية فرض الأمر الواقع عندما يتصل الأمر بحياة ما يزيد عن 100 مليون مصري.

سادساً؛ إحدى ركائز تطوير المنظومة الدولية قدرتها على تعزيز حقوق الإنسان، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمنأى عن التسييس والازدواجية. ومحاولة فرض مفاهيم لا تحترم الخصوصية الثقافية والاجتماعية. وإنني أتساءل، بأي حق أو سند أخلاقي يعتقد البعض بسمو منظومته القيمة عن غيرها؟ إننا نحذر من إشكاليات التعامل مع ملف العنصرية وكرهية الأجانب وظاهرة الإسلاموفوبيا وتبعاتها من مواجهات العنف والكرهية المتزايدة تجاه المجتمعات المسلمة، وأبرزها مؤخرًا حوادث حرق القرآن الكريم بما يمثل تضييقاً للحق في حرية الدين والمعتقد، إذ ينبغي وضع التشريعات

القاطع لتجاوز الدور التشريعي لمجلس النواب الليبي، وتحفظها على أي طروحات بديلة تهدف إلى إلغاء دور المشرع الليبي، واستبداله بجهات أخرى، وتمسكها بولاية السلطة التشريعية بمقتضى الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات 2015، في قيادة الحوار الليبي - الليبي الرامي إلى إنهاء المرحلة الانتقالية في البلاد.

في الختام، تلك كانت رؤيتنا لاستعادة الثقة في المنظومة المتعددة الأطراف من خلال تفعيل العمل بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي واستعادة وتعظيم دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

رُفعت الجلسة الساعة 14/35.

لقد أطلقت القاهرة مسار قمة دول جوار السودان بهدف تنسيق جهود الدول الأكثر تأثراً بالصراع، لتسوية الأزمة وتكثيف تداعياتها الإنسانية، والعمل من أجل وقف إطلاق نار مستدام في ظل الاحترام الكامل لسيادة السودان، والحفاظ على مؤسسات الدولة. وتستمر آلية دول جوار السودان في متابعة جهودها، ووضع تصور لحل سياسي مستدام.

تدعم مصر الحل السياسي الليبي وفقاً لمبادئ الملكية الوطنية، مع أهمية تجاوز المرحلة الانتقالية عن طريق عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن في أقرب وقت. كما تشدد مصر على حتمية الانسحاب الفوري وغير المشروط لكافة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا في إطار زمني محدد. وتجدد مصر رفضها